HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الرباط
المغرب

تحديات ووعود التَّقَاطُعِيَّة في المغرب

دليل لتحديد وعرض وتفكيك أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة

من إعداد تريزا كابيالي ومها التازي

شتنبر 2021

تحديات ووعود التَّقَاطُعِيَّة في المغرب

دليل لتحديد وعرض وتفكيك أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة

من إعداد تريزا كابيالي ومها التازي

شتنبر 2021

الفهرس

06 I. تقديم

I1 السّياق ومبرّرات المقاربة 06
I2 لماذا نهتم بالتقاطعية؟ 08
I3 منهجية المقاربة الاستكشافية المستعملة 11
أ. ركائز مقاربتنا البيداغوجية 11
ب. مراحل المشروع 11
I4 النتائج المحصل عليها انطلاقا من المقاربة الاستكشافية 14
أ. نتائج حوارات الخبيرات والخبراء 14
ب. نتائج الأسئلة الموجهة إلى جمعيات المجتمع المدني 16

19 II. نظرية التقاطعية

II1 الأصول التاريخية والسوسيولوجية القديمة لمفهوم التقاطعية 19
II2 تكَوُّن التقاطعية داخل حركة «النسوية السوداء» 21
II3 نسوية ما بعد الكولونيالية العربية الإسلامية 22
II4 لماذا التقاطعية مهمة؟ 23
أ. مضادة لإعطاء جوهر، ومضادة للنزعة الاختزالية 23
ب. التركيز على القمع المنهجي 23
ت. مقاربة متعددة الأبعاد 23
ث. ممارسات تتم ملاءَمَتُها 23
ج. تفضل التقاطعية الإدماج والإنصاف 23
ح. تشجع التقاطعية العمل في إطار شبكات 23

24 III. مقاربة متناقضة من أجل مكافحة أشكال التمييز في المغرب؟ ما بين النصوص القانونية والتمييز المنهجي

III1 النصوص القانونية المغربية لمكافحة أشكال التمييز 24
III2 عن أصول ومظاهر التمييز المنهجي في المغرب 26

IV. التقاطعية بمثابة أداة فعالة في المغرب 27

1| تحديد سياق التقاطعات ودعم التغيير الاجتماعي:
سبعة مجالات للتدخل والممارسات الفعالة 27
أ. التشخيص وعرض أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة 28
ب. مساءلة الهوية الوطنية الشمولية والتمييز المنهجي 33
ت. تفكيك السرديات/الخيالية، الوصم والمعايير الاجتماعية 35
ث. تمكين الجماهير المستهدفة 37
ج. خلق منظمات تتخذ مقاربة أكثر اندماجا (التمثيل وما بعده) 39
ح. التشبيك (التعاون والتحالفات) 40
خ. استراتيجيات التواصل (التحسيس والمرافعة) 42
2| دليل للتقييم الذاتي التقاطعيّ لفائدة منظمات المجتمع المدني في المغرب 44

V. قاموس المصطلحات 46

1| التقاطعية 48
2| التمييز 49
3| الديكولونيالية (التحرر من الإرث الاستعماري) /الكولونيالية 50
4| الجندر (النوع) 52
5| الجنس 53
6| العرق والإثنية 55
7| الطبقة الاجتماعية 57
8| (عدم) القدرات 58

VI. من أجل الاطلاع على معلومات أكثر 59

VII. بخصوص مؤسسة هاينريش بول الرباط-المغرب والخبيرتين 61

I. تقـديــم

1| السّيــاق ومبــرّرات المقــاربــة

التَّقَاطُعِيَّة L'INTERSECTIONNALITÉ هي مفهوم مفتاحيّ حديث نسبيًا، ويظل مجهولا أو يفهم بشكل خاطئ. إلى حد الآن قلة من الفاعلات والفاعلين داخل المجتمع المدني المغربي، تبنّوا مقاربة تقاطعية. في واقع الأمر، فإن فاعلات وفاعلي المجتمع المدنيّ يعملون على التركيز تِباعاً على بُعدٍ وحيد من التمييز مثل التمييز على أساس الجنس، أو الدين، أو الطبقة الاجتماعية، بدل أن يتطرّقوا إلى الديناميّة التي تحدث حينما تتقاطع مختلف محاور التمييز.

لهذا السبب، تطمح مؤسسة هاينريش بول الرباط – المغرب إلى دعم منظّمات المجتمع المدني المغربي في جدولة وتفعيل مشاريعها ولكن أيضا في مجهوداتها في مجال المرافعة السياسية من خلال تسهيل الولوج إلى المقاربة التقاطعية. في الواقع، فإن التقاطعية تمكن فاعلات وفاعلي المجتمع المدني، منْ أن ينخرطوا في مقاربة أكثر شمولية ومرتكزة على حقوق الإنسان، وأكثر عدالة اتجاه المجموعات الأكثر تهميشا داخل المجتمع – من قبيل الشباب في وضعيّة صعبة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمهاجرات والمهاجرين. هكذا فإن المشروع التجريبي الذي أطلق عليه: «كيف يمكن استعمال المقاربة التقاطعيّة في المغرب؟ ما بين النظرية والممارسات الفعّالة»، أطلق من طرف مؤسسة هاينريش بول الرباط في ماي 2020، بمرافقة من طرف خبيرة دولية وخبيرة مغربية.

هذا المشروع الذي يتكون من عدّة محاور، كان له طموح ذو شقّين: القيام بتشخيص حول الفهم والتطبيق على أرض الواقع لمفهوم التقاطعية في المغرب، وكذا تطوير علبة الأدوات هذه، التي تمت ملاءمتها مع سياق وحاجيات المنظمات غير الحكومية في المغرب.

علبة الأدوات هذه التي تم تكوينها بشكل مشترك مع باحثات وباحثين، وناشطات وناشطين، وفاعلات وفاعلين من المجتمع المدني المغربي، تهدف إلى تعزيز مكانة التقاطعية لدى منظمات المجتمع المدني المغربي، ولدى الناشطات والناشطين المستقلين في

مجال حقوق الإنسان بوصفها مقاربة نظرية وسوسيولوجية، ودعامة تحليليّة ومنهجية وآلية تمكن من المساءلة الواقعيّة والبرغماتية لمقاربتهم في العمل اليومي.

تتكون علبة الأدوات من أربعة أجزاء أساسية:

النظرية التقاطعية

من خلال هذا الجزء، نقدِّمُ مَلْمحاً تاريخيا وسوسيولوجيا عن مفهوم التقاطعية، وتشكّلها داخل حركة «النسويّة السوداء»، وتَمَلُّكَها من طرف النسوية العربية الإسلامية لما بعد الكولونيالية. وكختام لهذا الجزء، سيتم تقديم تفكير حول أهمية المقاربة التقاطعية.

مقاربة متناقضة لمكافحة أشكال التمييز في المغرب؟ ما بين النصوص القانونية وأنواع التمييز المَنْهَجِيّ

سيلخص هذا الجزء الإطار القانوني الموجود في المغرب منذ دخول دستور 2011 حيّز التنفيذ، مع الاهتمام الخاص بالإمكانيات المتوفرة من أجل مكافحة أشكال التمييز. بعدها سنقوم بتقديم دور بعض الآليات القانونية في مجال التمييز المنهجي/المؤسساتي في المغرب وهي ما يُعرِّض المجموعات الهشّة لانتهاك حقوقها، بالإضافة إلى تعريضها إلى أشكال العنف المؤسساتي والمجتمعي.

التقاطعية بوصفها علبة أدوات في المغرب

من خلال هذا الجزء نقدم 7 مجالات ممكنة للتدخل من طرف فاعلات وفاعلي المجتمع المدني الذين يطمحون إلى جعل طريقتهم في العمل أكثر تقاطعية. هذه المجالات تم تحديدها من طرف خبيرتي المشروع، وتم تجريبها بشراكة مع 11 منظمة من المجتمع المدني شاركت في ورشة نظمتها مؤسسة هاينريش بول ما بين 6 و8 نونبر 2020 في الرباط. مجالات التدخل هذه تم إبرازها من خلال عدة حالات، موجودة خصوصا في المغرب، لإظهار كيف يمكن لجمعيات المجتمع المدني أن تستعمل التقاطعية في نضالاتها ضد أشكال التمييز المتقاطع في المغرب. ينتهي هذا الجزء عبر تمرين موجه للجمعيات، ويتكون من أسئلة محورية مرتبطة بالمجالات السبعة للتدخل، والتي تم تحديدها في القسم السابق. سيكون بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تستعملها من أجل تقييم طريقة عملها وتوضيح كم ستكون المقاربة فعالة بالنسبة إليهم.

قاموس المصطلحات

سيتم تحديد المصطلحات لأهميّتها في ظل السياق المغربي. هكذا تم تحديد 64 كلمة مفتاحية تمت فهرستها داخل الفئات الثمانية التالية: (1) التقاطعية، (2) التمييز، (3) الديكولونيالية(التحرر من الإرث الاستعماري)/ الكولونيالية، (4) الجندر (النوع) (5) الجنس، (6) العرق والإثنية، (7) الطبقة الاجتماعية، (8) (عدم) القدرات.

علبة الأدوات هذه هي محاولة أولى لتوفير قراءة للتحديات والإمكانيات في ما يخص فهم تطبيق ممارسةٍ تقاطعية في المغرب. وتهدف إلى أن تشكّل دعما لجمعيات ومنظمات المجتمع المدنية من خلال تعزيز عملهم الحالي – دون أن تدّعي أنها متكاملة. لكن بالمقابل، تطمح مؤسسة هاينريش بول أن تكون قد أسهمت بقطعتها الخاصة في تشييد بناء التقاطعية في المغرب من خلال دعم المنظمات المدنية في محاولتها لتحديد وتفكيك أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة في المغرب، وخاصة اتجاه الجماعات الهشة التي تبحث عن العدالة الاجتماعية.

2| لمـاذا نهـتــم بالتـقــاطـعـيـــة؟

التقاطعية هي دراسة الهويّات الاجتماعية التي تتقاطع (وتتمازج) وكذلك أنظمة القمع، والهيمنة و/أو التمييز. يهتم هذا المفهوم بالآليات التي تجعل من فئات مختلفة من ضمنها الجنس والعرق والإثنية والطبقة الاجتماعية والإعاقة والتوجهات الجنسية والدين والعمر، متفاعلة على مستويات مختلفة وأن تحدث في الكثير من الأحيان في الآن ذاته، ويظهر هكذا كيف أنّ كلَّ عنصر أو سمة لشخص ما هي فعليا متشابكة بشكل وثيق مع كل العناصر الأخرى.

في عام 1989، أدْرِجَ المفهوم الاجتماعي-الثقافي للتقاطعيّة للمرّة الأولى في التاريخ من طرف كيمبرلي كرينشو KIMBERLÉ CRENSHAW. وهي محامية أمريكية، مدافعة عن حقوق الإنسان وأستاذة جامعيّة من خلال مقال عنوانه **«إنهاء تهميش تقاطع العرق والجنس: نقدٌ نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز، والنظرية النسوية، والممارسات السياسية المناهِضة للعنصرية»**. في هذا المقال تدعم كرينشو فكرة أن التجربة الفريدة للمرأة من أصول إفريقية لا يمكن أن تفهم في الولايات المتحدة الأمريكية إلّا من خلال الهويّتَيْن: أي أنّها امرأة سوداء البشرة، وأنّها امرأة، وتحليل هذين العنصرين على ضوء التقاطعات التي توجد بينهما.

كانت بدايةَ اعترافٍ دولي بضرورة الانخراط في فضاءات التقاطع حيث الهويات الاجتماعية المشكّلة للأفراد، يتم تفهّمها في إطار شمولي، بدل أن يتم اعتبارها ظواهر معزولة. من خلال تبنّي المنظور التقاطعي، فإن كل الأهداف لإدماج جميع الأجناس والعدالة الاجتماعية يمكن أن يتم الوصول إليها، خاصة بالنسبة إلى الفاعلات والفاعلين في المجتمع المدني، أو صاحبات وأصحاب القرار، المكلّفين بجدولة وإدارة المشاريع.

تفهم التقاطعية هنا على أنها نظرية، وآلية للتحليل ووسيلة للنضال من أجل تحديد وعرض وتفكيك كل أشكال التمييز المتقاطع وكذا التعريف بحقوق الجماعات الهشة داخل المجتمع. من جهة، فإن الباحثين الجامعيين استعملوا بطريقة ناجعة التقاطعية من أجل عرض لماذا وكيف يقع التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان في بعض الجماعات التي تعيش على تقاطع بين عدة محاور، ومن جهة أخرى فإن الفاعلين والفاعلات استعملوا بنجاعة التقاطعية للترافع ضد أشكال التمييز المتقاطع ومن أجل منح الجماعات الوسائل لتجاوز أبرز التحديات.

> إن التمييز هو مثابة حركة سير عبر تقاطع طرق، يمكن أن يؤدي إلى وجهة معينة مثل ما يؤدي إلى وجهة أخرى. وإذا وقعت حادثة في التقاطع، فيمكن أن تنتج عن سيارات تسير في عدد من الاتجاهات، وأحيانا في كل (الاتجاهات). الأمر نفسه يحدث إذا ما جرحت امرأة سوداء، فلأنها توجد في مفترق طرق، فجرحها يمكن أن ينتج عن تمييز على أساس الجنس أو على أساس التمييز العنصري.
>
> (CRENSHAW 1989, P. 149، ترجمتنا).

مع ذلك، وكما تبرز سيرما بيلج BILGE في مقالها **« INTERSECTIONALITY UNDONE: SAVING INTERSECTIONALITY FROM FEMINIST INTERSECTIONALITY STUDIES »**، (2013)، فإنه من المهم معرفة أن مصطلح التقاطعية غالبا ما يفهم بشكل خاطئ. العديد من الباحثات والباحثين، والممارسات والممارسين الذي يستعملون هذا المصطلح في أعمالهم يمكن لهم بأنفسهم، أن يكونوا عاجزين عن رؤية كل آثارها ونتائجها. في أوروبا، على سبيل المثال، هناك جزء كبير من الأبحاث النسوية اتجهت إلى التقليل من شأن ومركزية «العرق» (الذي يعتبر مركزيا بشكل كبير في الأبحاث المنجزة في الولايات المتحدة الأمريكية) بوصفه مفهوما تحليليا مفتاحا. تشرح الباحثة بيلج بالمقابل أنه من خلال التصرف هكذا، فإن الباحثين والباحثات الجامعيين في الدراسات النسوية في أوروبا ساهموا في تهميش وإسكات النساء المُلوّنات (وبما في ذلك المُحجَّبات) في أوروبا. أدلة أخرها قدمتها نسويات غير غربيّات من قبيل غاياتري شاكرافورتي سبيكاف GAYATRI CHAKRAVORTY SPIVAK في كتابها (1988) **« CAN THE SUBALTERN SPEAK ? »** إضافة إلى أوما نارايان UMA NARAYAN في مقالها: **« THE PROJECT OF FEMINIST EPISTEMOLOGY: PERSPECTIVES FROM A NONWESTERN FEMINIST »** (1989) : في الواقع فإنها تسطّر في المقال على مجموعة من المفاهيم والمواضيع التي تطورها النساء البيض البشرة في «الغرب» والتي تكون لها نتيجة (واعية أم لا) تتمثل في إهمال التجارب المعيشة، وفي بعض الحالات تعيد إنتاج أشكال الإقصاء والتهميش، للنساء الملونات، في «الغرب» وداخل البلدان التي تعيش مرحلة ما بعد الاستعمار.

تؤكد هذه الملاحظات بشكل واضح أحد التحديات الكبرى لاستعمال التقاطعية: وهو صعوبة «الرؤية» واستعمال الأدوات بشكل يجعلها تصبح حسّاسة ومندمجة بشكل كلي. كما تظهر ذلك كرينشو (2016) في لقاءها خلال « TED TALK» والمعنون بـ«عُجالة التقاطعية» **« THE URGENCY OF INTERSECTIONALITY »**، فإن الحواجز التي تضعها الأطر أو السَّرْدِيَّات الراسخة، تشكل تحديا كبيرا وتجعل من صعوبة «الرؤية» أكثر وضوحا. هذا هو السبب أيضا في أن الحركات التي تدافع عن حقوق الجماعات المهمشة في المجتمع (على سبيل المثال الحركات النسوية والمناهضة للعنصرية) قامت في بعض الحالات بإعادة إخراس أصوات المجموعات التي كانوا يريدون مساعدتها.

عجالة الحديث عن الحكايات والتحديات القائمة من أجل استعمال التقاطعية كوسيلة تمكّن من الرؤية ومن الاحتجاج على التمييز هي أكثر إلحاحا في حالة المغرب، حيث ما زالت توجد ندرة في مجال الأبحاث وقلة من الممارسات المتمحورة حول مختلف نواحي آثار ووعود التقاطعية. في الواقع، فإن غالبية الفاعلات والفاعلين من المجتمع المدني يتجهون في العادة إلى التركيز حصريا على عامل وحيد من عوامل التمييز، مثل التمييز القائم على أساس النوع، أو الإعاقة، أو الدين، أو الطبقة الاجتماعية، بدل أن تهتم بالخصائص والدينامية الجديدة التي تحدث حينما تتقاطع مختلف محاور التمييز وبالتالي إمكانية تفكيكها جميعاً.

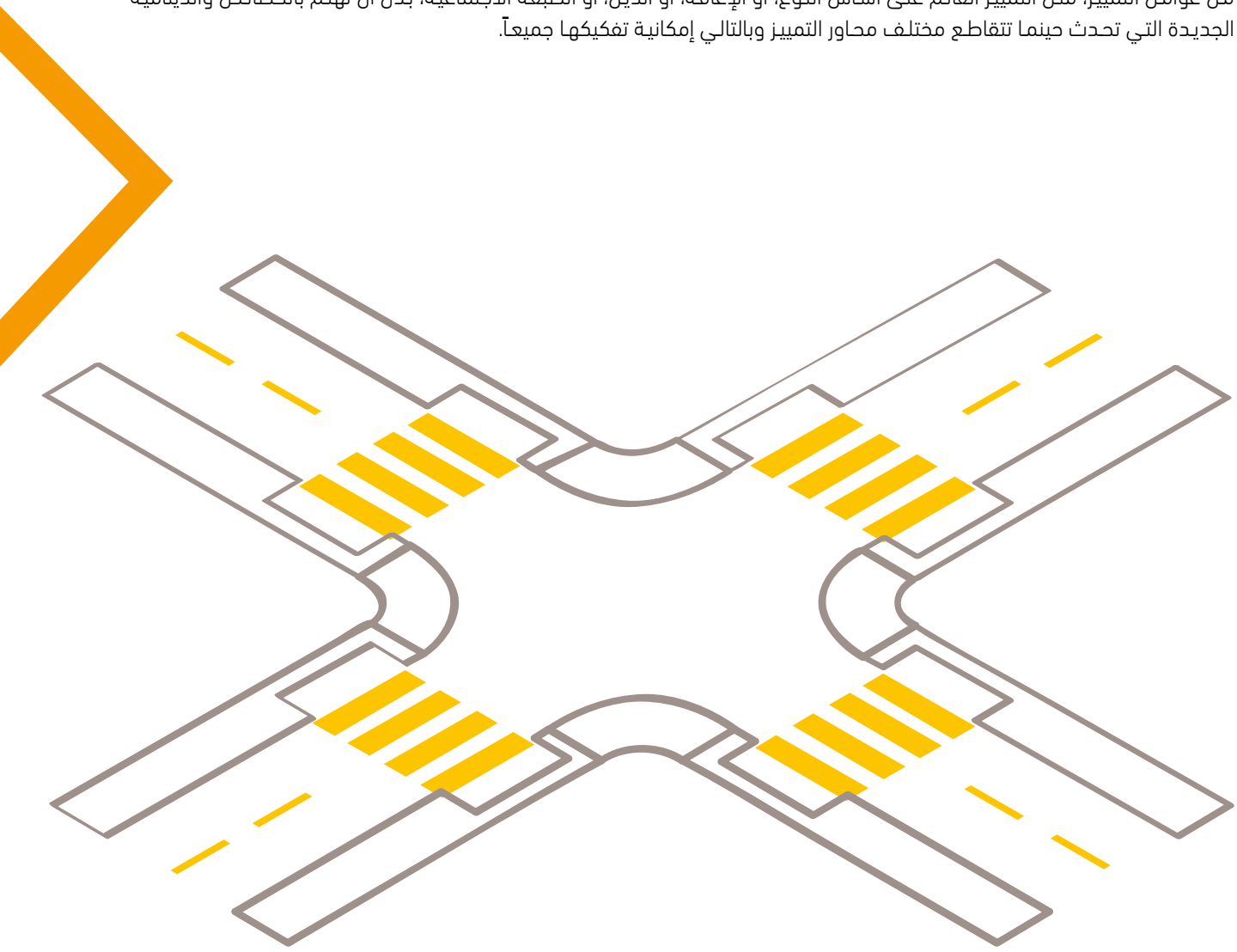

بحكم أن التقاطعية هي مفهوم مفتاحي حديث نسبيا في السياق المغربي يظل بشكل واسع غير مفهوم جيداً/ أو غير مستعمل، فإن علبة الأدوات هذه، تطمح إلى إدراج هذا المفهوم في عمل فاعلات وفاعلي المجتمع المدني المغربي من أجل مساعدتهم في اتخاذ مقاربة أكثر إدماجا تتأسس على حقوق الإنسان في عملهم وجدولة ممارساتهم وفي ترافعهم.

بحسب الخبيرات والخبراء الذين قمنا باستجوابهم، ومن خلال استبيانات طرحناها على منظمات المجتمع المدني، فإن التقاطعية ينظر إليها بوصفها مقاربة مجدّدة في المغرب. ويمكن لها أن تستعمل في التغيير من طريقة تحليلنا، ومن طريقة عملنا، وتمكن من تبني ممارسات جديدة. بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني، فإنه يمكن أن تكون حاملة لأدوات منهجية جديدة، تمكن من تحقيق نتائج إيجابية أفضل على المجتمع. ناشطة نسوية مغربية في مجال حقوق الإنسان قمنا باستجوابها كشفت لنا عن أنه:

بعض منظمات المجتمع المدني تستعمل مقاربة تقاطعية في عملها، دون أن تستعمل المصطلح كما هو أو أن تسميه باسمه. إذا كانت تقوم بذلك بطريقة ضمنية وغير واعية. وهكذا فإنها تتحدث بالأحرى عن خصوصيات «السكان المستهدفين»، وعن المؤشرات الاجتماعية وعن السياق. ويتضمن السياق متغيرات من قبيل: الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الانتماء الجهوي، المهنة، إلخ. في الواقع فإنه عبر سيرورة انتقاء المستفيدات والمستفيدين/ المشاركات والمشاركين في مشاريعها، تقوم المنظمات بإيلاء الأهمية إلى مؤشرات من قبيل رأس المال الاجتماعي والثقافي التي لا تعتبرها بمثابة تقاطعات، ولكن بمثابة مؤشرات فردية ومن السياق «تتكاثف» بعضها مع البعض الآخر.

> في المغرب، نسمع أحاديث عن مفهوم العلاقة مع المهاجرات والمهاجرين في أوروبا. وهذه المسألة أثرت في النقاش في المغرب. في الوقت نفسه، فإن سؤال معرفة كيفية تطبيقها في المجال المغربي، مع تفادي استيراد المفاهيم الغربية (على سبيل المثال خاصة المفاهيم الفرنسية) يطرح نفسه أيضا. في بعض الحالات، فإن النقاش، يظل مقتصرا على الأوساط الأكاديمية، ومن الصعب أن نرى كيف يمكن تطبيقه على أرض الواقع. لهذا السبب فمن الأساسي أن نعثر على طرق جديدة للتعامل مع الموضوع وأن نستعمل أيضا نماذج غير غربية.

من خلال الاعتماد على تقييمنا النهائي للتحديات ووعود التقاطعية في المغرب نأمل عبر علبة الأدوات هذه : (1) أن ندعم ونساعد العمل الموجود في أوساط منظمات المجتمع المدني (2) أن نوسع من قدرات عملها ومجال تدخلها، من خلال جعلها أكثر اندماجا، وأن نقوم (3) بخلق دينامية تآزر بين المنظمات العاملة –جزئيا أو كليا- في مجال التقاطعية في المغرب.

وقد أولينا عناية خاصة بإدماج أكبر قدر من الممارسات الجيدة المستعملة من طرف منظمات المجتمع المدني التي شاركت في مختلف محطات هذا المشروع.

3| منهجية المقاربة الاستكشافية المستعملة

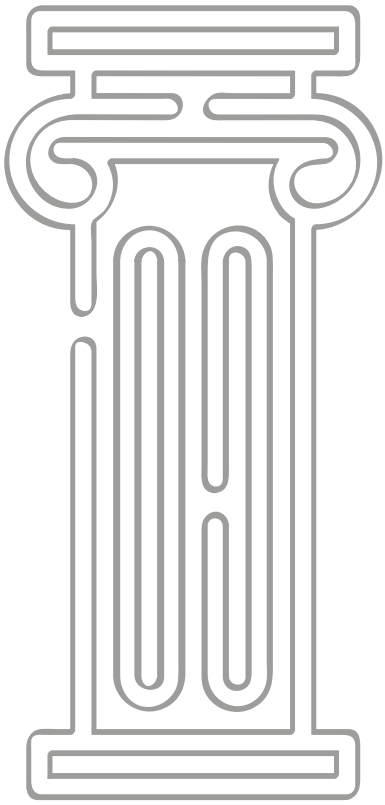

أ. ركائز مقاربتنا البيداغوجية

علبة الأدوات هذه هي نتيجة لمسار تشاركي قامت خلاله مؤسسة هاينريش بول والخبيرتان بإجراء حوار أفقي مع المنظمات والناشطات والناشطين الذين قبلوا بالمشاركة في المشروع. في الواقع فإن علبة الأدوات هذه هي نتيجة لمشروع تجريبي امتدّ من ماي إلى دجنبر 2020 بشراكة مع منظمات المجتمع المدني وهذا من أجل الرّفع من نتائج المشروع.

مكنتنا المقاربة التشاركية التي انخرطنا فيها من أن نلائم بقدر الإمكان علبة الأدوات مع حاجيات المنظمات العاملة في المغرب ومع السكان الذين تستهدفهم. وكان من المهم التفكير في طرق توعية المنظمات بالحاجيات المحتملة التي يمكن أن تواجههم في أفق مقاربة تقاطعية ولكي يقوموا بتقييم أفضل للكيفية التي يمكن من خلالها تكون المقاربات التقاطعية أكثر فاعلية في السياق المغربي الخاص وكذلك في المجال الخاص بحقوق الإنسان الذي تعمل فيه هذه المنظمات.

بالإضافة إلى ذلك، ووفق مقاربة تقاطعية، كانت مقاربتنا البيداغوجية تهدف إلى التقليص ما أمكن من دينامية السلطة، ما بين الباحثين والباحثات من جهة والمشاركين والمشاركات من جهة، بما في ذلك الهوة ما بين الجنوب والشمال وذلك في إطار ديكولونيالي (متحرر من الإرث الثقافي الاستعماري). كان هذا يفرض أن نفضل مقاربة من الأسفل إلى الأعلى بدل العكس في العمل مع المنظمات، وعلى أن نحرص على عدم فرض مفاهيم ونظريات أجنبية عن السياق المغربي وبخاصة تلك القادمة من دول الشمال (الغرب).

ب. مراحل المشروع

امتد المشروع التجريبي على ثلاث مراحل مفتاحية يمكن وصفها كالآتي:

المرحلة 1 الاستكشافية / الفحص

تركزت هذه المرحلة على تقييم حاجيات المنظمات العاملة في المغرب، واحتاجت إلى منهجية تهدف إلى تشكيل علبة أدوات على المقاس، متلائمة مع السياق المغربي. تأسست مقاربتنا على البحث التوثيقي من أجل فهم السياق المغربي عبر تحليل المراجع الثانوية التي تركز على القوانين والآليات ذات الصلة ضد التمييز، ومن خلال تجميع المعطيات لتحديد الحاجيات والممارسات الجيدة المستعملة في المغرب. لتحقيق ذلك، قمنا بإجراء 6 حوارات مع خبيرات وخبراء، وناشطات وناشطين.

- **ناشطة مغربية في مجال حقوق الإنسان،** نسوية، عضوة في منظمة مستقلة من اليسار الجذري، الرباط، 20 ماي، بالفرنسية، ساعة ونصف (أنجز الحوار عن بعد).
- **عضو في منظمة تعمل إلى جانب النساء المهاجرات،** الرباط، ماي 2020، بالفرنسية، ساعة ونصف (أنجز الحوار عن بعد).
- عضو في نقابة يسارية، الرباط، ماي 2020، بالفرنسية، 40 دقيقة، (أنجز الحوار عن بعد).
- **ناشط مغربي في مجال حقوق الإنسان،** عامل في مجال الثقافة، عضو سابق في جمعية محظورة محلية، الدار البيضاء، يونيو 2020، بالفرنسية، 3 ساعات و15 دقيقة (مقابلة حضورية).
- **امرأة مغربية تعمل مع منظمة محلية،** منظمة محلية تعمل لنشر مبادئ المساواة بين الجنسين، الدار البيضاء، يونيو 2020، ساعتان ونصف (مقابلة حضورية).
- **كاتبة مسرحية مغربية ومسؤولة عن جمعية،** نسوية، فاعلة ثقافية وموظفة في وزارة الثقافة، يونيو 2020، بالفرنسية، 45 دقيقة (مكالمة هاتفية).

بالمقابل قمنا بتوزيع استبيان حول المعارف القبلية عن التقاطعية والاستعمال السابق لهذه المقاربة، ونجاعة مقاربةٍ من هذا النوع من طرف المنظمات المستهدفة (شركاء مؤسسة هاينريش بول وجمعيات أخرى) وقمنا بجمع الإجابات المقدمة من طرف 12 منظمة التالية:

> الإعلام والثقافة
> السطح الأخضر
> معهد بروميثيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان
> منتدى بدائل المغرب
> الهجرة والتنمية
> ائتلاف الليل
> كيان للتنمية الدولية
> منتدى الحداثة والديمقراطية
> مجموعة سقف
> كورارا للثقافات والفنون
> شبكة الرواد الشباب بتيفلت
> المنتدى المغربي للصحافيين الشباب

إذا كانت المرحلة الأولى مكنت من تحديد حاجيات وأولويات المنظمات التي تم استجوابها، فقد مكنتنا أيضا من اختيار المنظمات التي شاركت في المرحلة الثانية.

المرحلة 2 الورشـــة على أرض الـواقــع

تم تنظيم الورشة على أرض الواقع في الرباط ما بين 6 و8 نونبر 2020، وكانت لها أربعة أهداف أساسية:

- تحسيس منظمات المجتمع المدني التي تم اختيارها بمفهوم التقاطعية من خلال دعوتها إلى التعرف على التقاطعات الموجودة بين مختلف أنواع التمييز،
- تحديد الممارسات الموجودة، والتي يمكن تبنيها من طرف المجتمع المدني المغربي،
- تجريب وتحسين الوسائل العملية التي تم تطويرها خلال المرحلة الأولى من طرف الخبيرتين.
- تعزيز العمل المشترك والتعاون المستقبلي ما بين المنظمات المشاركة.

المحددات الثلاث الأولى التي تم مراعاتها في اختيار المشاركات والمشاركين كانت هي الآتية: العمل مع ومن أجل الجماعات الهشة التي يمكن لاحتياجاتها أن تستفيد من المقاربة التقاطعية، الاستعمال (الواضح أو الضمني) للمقاربة التقاطعية في عملها أو الرغبة في استعمالها في مستقبل قريب، وتمثيليتها لطَيْفٍ واسع من الفاعلات والفاعلين وطبيعة تدخلاتها وأيضا المناطق الجغرافية في المغرب.

14 منظمة
المشاركة في الورشة

- أرضية الجمعيات والجاليات القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء القاطنة بالمغرب
- جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
- جمعية الإعلام والثقافة
- حركة وضوح طموح شجاعة
- ائتلاف أقليات
- ائتلاف الليل
- مؤسسة HEM
- منتدى الحداثة والديمقراطية
- المنتدى المغربي للصحفيين الشباب
- جمعية كورارة للثقافات والفنون (مسرح المحكور في الدار البيضاء)
- المجموعة المناهضة للعنصرية والمدافعة عن حقوق الأجانب والمهاجرين
- مجموعة شابات من أجل الديمقراطية
- الهجرة والتنمية
- شبكة الرواد الشباب بتيفلت

غالبية هذه المنظمات تمثل محول الرباط-الدار البيضاء، لكن البعض منها يأتي من مناطق جغرافية أخرى ومن ضمنها المناطق القروية. كان هذا الاختيار المنهجي ملائما لأنه منحنا إمكانية استكشاف كيف ومتى يمكن أن يكون للتقاطعية معنى لدى الجمعيات في المغرب التي تعمل مع ومن أجل جماعات تجد نفسها تعيش في ظل أنظمة متمازجة للقمع في عدة مناطق جغرافية. بعض المجموعات من الأكثر هشاشة في المغرب، التي تهتم بها هذه الجمعيات، نجد ضمنها النساء في وضعية خطيرة، النساء المهاجرات القادمة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، الشباب، الأشخاص ذوو بشرة سمراء، الأشخاص المنتمون إلى «مجتمع الميم» (LGBTQI+) والأشخاص في وضعية إعاقة.

يمكن تلخيص الأهداف التي تم تحقيقها من خلال هذه الورشة وفق الآتي:

- تعرَّفت المشاركات والمشاركون على التقاطعية بوصفها نظرية وممارسة. مكنت المعطيات التي قدّمتها لهم الخبيرتان إذن من «رؤية» التقاطعية ومن استعمالها كأداة عمل،
- اهتمّت المشاركات والمشاركون بالعمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى، ورسّخوا رابطا دائما ما بين العمل الذي يقومون به وعمل الآخرين.
- عبرت المشاركات والمشاركون عن استعدادهم للإشتغال بطريقة أكثر شمولية فيما يتعلق بمختلف أشكال التمييز.

المرحلة 3 إنجاز علبة الأدوات (مع قاموس المصطلحات)

إعتمادا على نتائج المرحلتين السابقتين، وبتوافق مع مقاربتنا البيداغوجية، قمنا بتطوير علبة الأدوات الآتية، التي تضم الممارسات الجيدة التي يمكن للمنظمات المغربية أن تستعملها، وكذلك أنجزنا قاموس مصطلحات على صلة بمفهوم التقاطعية يضم 64 كلمة مفتاحية.

علبة الأدوات هذه هي ثمرة العمل الاستكشافي والتعاوني، وتطمح إلى أن تكون وثيقة حية يتم إغناؤها باستمرار انطلاقا من التجربة والمعارف المحصلة وبشراكة مع الجمعيات المشاركة.

4| النتائج المحصل عليها انطلاقا من المقاربة الاستكشافية

من أجل تقديم إضاءات بخصوص درجة فهم وتطبيق المقاربة التقاطعية في المغرب، نوفر فيما يلي نتائج الحوارات التي أنجزت مع 6 خبراء وخبيرات وكذلك 12 إجابة عن الاستبيانات الموجهة إلى فاعلات وفاعلي المجتمع المدني. وبحكم العدد المحدود للأشخاص والمنظمات التي تم استجوابها، فإن الملخّصات التي نقدمها هي مقتصرة على السياق وعلى الأسئلة المطروحة.

أ. نتائج حوارات الخبيرات والخبراء

التقاطعية هي مفهوم مبتكر في المغرب، وهو بالتالي مفهوم هام جدا ومثير للاهتمام، ويحتمل أن يكون مفيدا، على أن يتم تدريب المنظمات على تملك هذه الأداة المنهجية، كي تتمكن من أن تؤثر إيجابيا وبطريقة عملية في التغيير الاجتماعي. يمكن أن تستعمل هذه الأداة من أجل تحديد مجال عملها بشكل أفضل وتحسين مقاربتها التحليلية، وكذا من أجل تبني ممارسات جديدة. بالمقابل، فإن مسألة كيفية تطبيقها في السياق المغربي، مع تفادي استيراد مصطلحات غربية، تطرح نفسها. في مستوى معين، يظل النقاش محدودا في الدوائر الأكاديمية، ولا يتم نشره بالشكل الكافي في أوساط الفاعلات والفاعلين الميدانيين، وهو ما يدفع إلى الحاجة إلى طرق جديدة للحديث عن هذا المفهوم، وتقديم أمثلة عبر نماذج وممارسات عملية غير غربيّة.

في الغالب فإن جمعيات المجتمع المدني المغربية تستعمل مقاربة تقاطعية في عملها ولكن دون أن تسميها باسمها. وحين تقوم بتطبيقها فإن ذلك غالبا ما يحدث بطريقة ضمنية. في واقع الأمر، تطرح المنظمات مصطلحات من قبيل «الجمهور المستهدف»، «المؤشرات الاجتماعية» و»السياق» من أجل طرح أسئلة تندرج في خامة التقاطعية. فالسياق يتضمن عوامل متغيرة من قبيل: الفئة العمرية، النوع (الجندر)، المستوى التعليمي، الانتماء الجغرافي، المهنة، إلخ. إذن يستعمل هؤلاء الفاعلات والفاعلون من المجتمع المدني المفهوم والفكرة التي تدور حول التقاطعية دون تسميتها بالاسم. في الواقع فإن منظمات المجتمع المدني عموما ما تولي في طريقة اختيارها للمستفيدات والمستفيدين والمشاركات والمشاركين في مشاريعها، عناية خاصة بمؤشرات من قبيل الرأسمال الاجتماعي والثقافي، التي لا يتصورونها على حالها بوصفها تقاطعا، ولكن بكونها مؤشرات فردية ومرتبطة بالسياق. في آخر المطاف فإن المقاربة التي لديها حساسية من أسئلة النوع هي الأكثر انتشارا في أوساط المنظمات المغربية، وخاصة داخل بعض المنظمات مثل «مسرح الأكواريوم» و»نساء الأمم المتحدة».

> (عدم) الحساسية المحلية اتجاه بعض الفئات في السياق المغربي

تولي منظمات المجتمع المدني المغربية اهتماما خاصا بعامل «الطبقة « لكنها لا تقدمه بهذا الاسم. «الطبقة الاجتماعية» تسمّى بهذا الاسم فقط داخل المنظمات والنقابات اليسارية والماركسية. مع ذلك تظهر بعض المؤشرات المستعملة من طرف المنظمات الأخذ بعين الاعتبار لمفهوم الطبقة الاجتماعية عبر: المستوى الاجتماعي، الوضعية الاقتصادية، المستوى التعليمي، وتجربة المشاركة السياسية.

يجب أيضا أن نسجل غياب إدماج سياق «الإثنية». خلال حواراتنا، فإن هذه الفئة لم يتم أبدا الإشارة إليها ضمنيا أو إدراجها كأحد «المؤشرات الاجتماعية». في بعض الحالات فإن الإثنية اعتبرت بمثابة سياق أجنبي عن السياق المغربي. أي ارتبطت حصريا بإفريقيا جنوب الصحراء. يظهر جليا الحاجة إلى طرح هذا المفهوم بطريقة ملائمة في المغرب والحديث عن الهوية الأمازيغية في هذا السياق.

أخيرا هناك نوع من نقص الحساسية المرتبط بصنف «الجنس». ورغم ذلك فإن هذه الفئة تمت الإشارة إليها خلال أحد حواراتنا في إطار المسرحيات التي تهدف إلى التحسيس بمسألة (المثلية)الجنسية للشباب والشابات المغاربة على حد السواء.

> قدرات التقاطعية في زعزعة الهوية «الثابتة» في المغرب

تعتبر التقاطعية مفهوما هاما جدا وملائما للسياق المغربي، خاصة أن الدستور المغربي ينص على وجود هوية وطنية ثابتة. يتم التعبير عن هذا دون تحديد ما هي هذه الهوية التي توصف بالثابتة. يمكن أن ينظر إلى التقاطعية في هذا السياق على أنها خطيرة إذا ما قامت بمساءلة/زعزعة الأسس السياسية الوطنية والخطاب الذي يترتب عن دستور الدولة.

في هذا السياق فإن التقاطعية مهمة لمواجهة وتحدي وإعادة مساءلة الوحدة، والتناغم، والتوحيد الذي تنزع الدولة إلى تعميمه على مجمل المواطنات والمواطنين دون أن تأخذ بعين الاعتبار العدد المتنوع وغير المحدود للهويات الدينامية والمتحركة التي تميز المجتمع المغربي.

> التحديات/الأسئلة المفتوحة

لا يوجد نقاش مفتوح حقيقي داخل المجتمع المغربي، ولا على أطراف المجتمع المدني حول مفهوم التقاطعية. لا تدمج الجمعيات النسائية هذا المفهوم في عملها وداخل بنياتها التنظيمية. إذا ما كان هناك نقاش خجول فهو الذي تحمله نساء ينتمين إلى اليسار الجذري على عاتقهن أو أيضا عبر بروز نقاش حديث نسبيا في أوساط الجامعيات والجامعيين لكن النقاش حول التقاطعية لا يتم بالشكل الكافي ولا يتم أخذه بعين الاعتبار في أوساط تنظيمات المجتمع المدني.

كما يجب الإشارة إلى النساء في أوساط نقابات اليسار اللواتي استعملن المقاربة التقاطعية ليفرضن حقوقهن كعضوات في التنظيمات ورفيقات في النضال. كما أن التغييرات التي حدثت على مستوى قانون الأسرة في فرنسا في بدايات سنوات التسعينيات من القرن الماضي أتت لتعطي شرعية لمقاربة النسويات في أوساط اليسار.

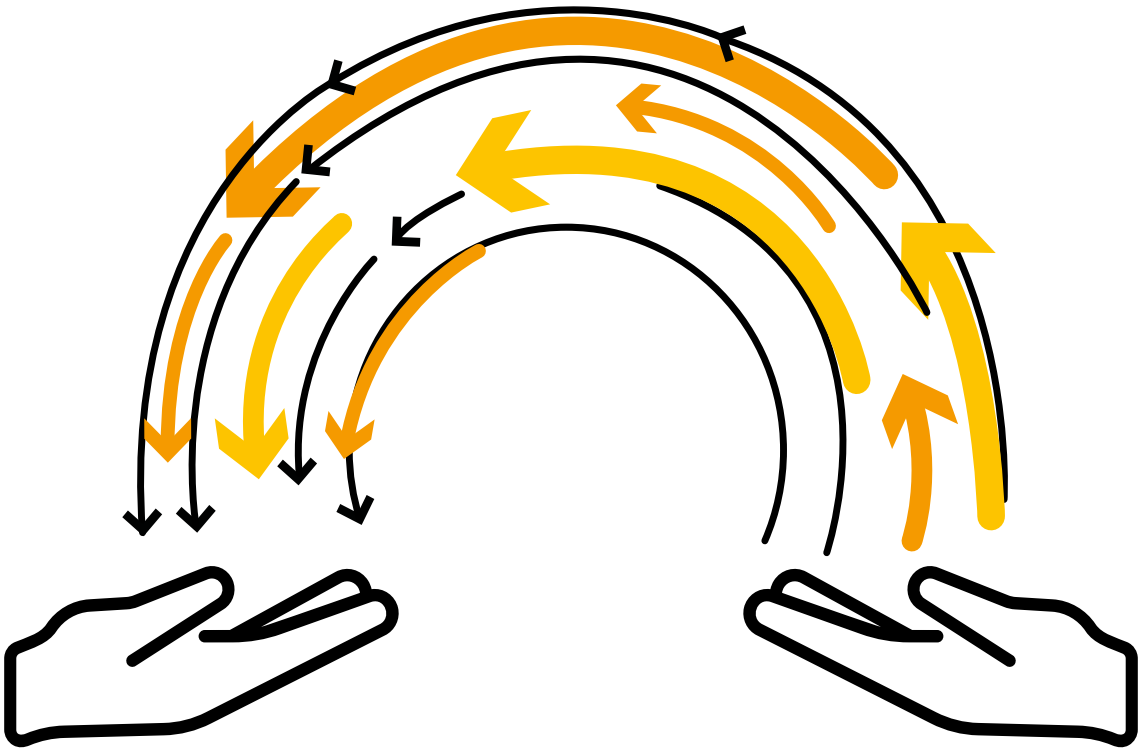

ب. نتائج الأسئلة الموجهة إلى جمعيات المجتمع المدني

غالبية الجمعيات ترى أن هناك حاجة وأهمية لاستعمال التقاطعية في السياق المغربي. البعض منها يعرف بشكل أفضل استعمالاتها من الآخرين ويعبر بشكل أكثر وضوحا ووعيا من آخرين، عن الطريقة التي يستعملها بها ويطبقها على أرض الواقع. في بعض الحالات تنشئ شبكات من جمعيات أخرى من أجل خلق روابط أفضل والإجابة عن مختلف الحاجيات. بالنسبة إلى منظمات أخرى، فإنه في هذه اللحظة فقط سيكون بإمكانها أن تكون قادرة على القيام حقا بعمل تقاطعي. لكن لا تقوم كل الجمعيات بخلق شبكات.

الأنشطة الرئيسية التي تعتبر الجمعيات أنها بحاجة إليها هي التالية:

- التحسيس داخل المنظمات وجعلها تعتاد على الأصول الاجتماعية والتاريخية للمفهوم ومختلف أشكال تطبيقه عبر العالم،
- الحصول على معلومات أكثر حول المفهوم من خلال إطلاق دورات تكوينية لفائدة أعضاء الجمعيات ليعرفوا كيفية تطبيقها على أرض الواقع،
- أن تقدم لها أدوات تسهل فهم التقاطعية (أن تساعدهم على «معرفة» التقاطعات الملائمة للسياق المغربي وتغيير/أو التأثير في مخيلاتهم)،
- استعمالها كأداة من أجل تحديد المشاكل والحاجيات لحلها (تشخيص الوضع)،
- جعل المجموعات تنخرط في منطق العمل المشترك والتعاوني،
- القيام بعمليات للتحسيس والتوعية،
- الضغط على الحكومة من خلال المرافعة السياسية.

كان الهدف من هذا الاستبيان هو تحديد مجال تدخل كل منظمة وأنواع التدخل التي تحبذه أكثر، من أجل الإجابة عن حاجيات الجماهير التي تهدف إلى العمل معها. من هنا، كان من الممكن أن نستخلص ما هي الأصناف الأكثر ملاءمة للسياق المغربي.

بالمقابل فإن كل جمعية أشارت إلى الفئات التي يمكن لها أن تعمل عليها بطريقة غير مباشرة عبر أنشطتها وباقي الفئات، التي يجب بحسبها، أن يتم التطرق إليها بشكل أولوي بحسب السياق المحلي. وكان من الممكن أن نستخلص ما هي الفئات التي تحتاج إلى اهتمام أكبر وعمل معمق في المغرب. وفي الأخير فإن كل منظمة سطّرت على مستوى معرفتها بمفهوم التقاطعية، وقدرتها على التعامل معه، وكذلك الشبكات التي يمكن لها تعبئتها من أجل إنجاز عمل تقاطعي أو في مجال المرافعات.

تم تلخيص النتائج وتركيبها وفق المواضيع الأكثر تكرارا، والتي تم تصنيفها في 5 أصناف هي التالية:

> مجال تدخل المنظمات المشاركة

من ضمن الجمعيات التي تمت استجوابها، فإن مجال التدخل الأكثر حضورا هو ذلك الخاص بمجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي المقام الثاني هناك مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يحظى بتمثيلية أكبر، ويليه مجال حقوق «مجتمع الميم»، ثم تأتي بعد ذلك القضايا البيئية.

> الجمهور المستهدف

- **الشباب:** غالبية من أجابوا عن أسئلتنا والجمعيات المشاركة (7 من أصل 10) تستهدف الشباب والشابات المغاربة بشكل منهجي عبر أنشطتهم، وبخاصة من يبلغون أعمارا تتراوح ما بين 15 و30 سنة. وهذا يشمل 5 منظمات من المجتمع المدني تعمل في قطاع حقوق الإنسان والديمقراطية، بالإضافة إلى منظمة تعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومنظمة أخرى تركز على حقوق مجتمع الميم.

- **النساء:** غالبية المستجوبين والمستجوبات يدرجون النساء في مشاريعهم. 4 من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان تعطي الأولوية للنساء من أجل التوعية بحقوق الإنسان، وذلك عبر إشراك نساء يشاركن في أنشطتهم بالإضافة إلى المؤطرات. تعمل منظمتان في ظروف هشة، أي تلك التي تعمل في مناطق قروية، أو إلى جانب عاملات المصانع والعاملات الموسميات. وفي الأخير هناك منظمتان تعملان في مجال حقوق مجتمع الميم في المغرب، وتستهدفان أساسا النساء العابرات للجنس عبر عمل مرافعات ووساطة وأيضا النساء متوافقات الجنس (Cisgenre) من أجل نشر ثقافة جنسية أكثر شمولية.

- **سكان المناطق القروية:** السكان المهمشون اجتماعيا واقتصاديا الذين يعيشون في المناطق القروية هم الفئة المستهدفة من خلال عمل منظمتين تنشطان في مجال التنمية وكذلك جمعيتين تعملان في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان من أجل نشر ثقافة الحقوق في المناطق القروية. وتحظى الفتيات بعناية خاصة، فيما يتعلق بتحسين شروط ولوجهن إلى التربية والتعليم وإلى الموارد والخدمات الاجتماعية الأساسية.

> الفئات الأكثر حضورا في السياق المغربي

- **الجندر (النوع):** وهو الفئة الأكثر حضورا والتي تعطى أولوية كبيرة في السياق المغربي. في الواقع وكما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن جزءا كبيرا من المنظمات التي تم استجوابها تعتمد مقاربة تولي حساسية خاصة لمسألة النوع، وبالخصوص تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وتهدف هكذا إلى إدماج الأصوات والآفاق النسائية في تطوير وتطبيق وتقييم مشاريعها. تتبنى الجمعيات العاملة في مجال التنمية مقاربة النوع، من خلال التركيز من جانبها، على خلق أنشطة مدرة للدخل لفائدة النساء، وإنتاج إحصائيات حول النساء اللواتي يعشن في وضعية الهشاشة (مثل النساء اللواتي يعشن في المجتمع القروي، وعاملات المصانع، والعاملات الموسميات خارج المغرب)، وذلك بهدف القيام بعمل المرافعة والدفاع عن حقوقهن. في الأخير فإن المنظمتين العاملتين في مجال الدفاع عن حقوق مجتمع الميم تتبنيان مقاربة (عابرة) للخاصية الجنسية في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالكويريين والعابرين للجنس.

- **السن:** هو محور هام يأخذه العديد ممن أجابوا عن أسئلتنا بعين الاهتمام، في مجال تطوير مشاريعهم. وذلك من خلال إدماج الشباب المغربي في كل سيرورة اتخاذ القرار، وغالبا لأن الشباب والشابات ينظر إليهم على أنهم مستقبل المجتمع – ولهذا السبب هناك انتشار لاستهداف هذه الفئة وتفضيلها. في الواقع فإن 4 منظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية بشكل خاص، تعتبر أنه من المهم أن يتم تعليم ثقافة حقوق الإنسان للفئات الشابة لكي يكون الجيل القادم أكثر وعيا وبالتالي أكثر قدرة على نشر قيم الديمقراطية والتسامح في البلاد.

- **الطبقة الاجتماعية:** هي أيضا من الفئات الحاضرة بقوة، ويتم طرحها من خلال الإحالة إلى نقص الولوج إلى الموارد الاقتصادية والأنشطة المدرة للدخل بالنسبة إلى السكان الذين يعيشون وضعية هشاشة. ويتعلق الأمر بالخصوص بفئة ملائمة بالنسبة إلى منظمتين تختصان في مجال التنمية. في الواقع فإن بَرَادِيغْم (النموذج الفكري) الطبقة الاجتماعية أصبح حاضرا في الفجوة التي توجد ما بين المجالين الحضري والقروي، وهو السبب في إنشاء هذه المنظمات التي تطمح إلى إخراج هذه الفئات من التهميش، وتحسين أوضاع حياة الفلاحين والفلاحات الفقراء في المجتمع القروي. توجد هذه الاختلافات أيضا في الفجوة ما بين المُلّاك والمالكات/ والعاملات والعاملين، وهو السبب الذي يدفع المنظمات إلى محاولة تحسين الظروف المعيشية لعمال المصانع. الطبقة الاجتماعية هي أيضا فئة هامة في منظمة تساهم في الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وتركز عملها على الأشخاص الذين يأتون من أوساط اجتماعية واقتصادية هشة (الفقراء، العاطلات والعاطلون عن العمل، الأشخاص الذين يعملون في قطاعات غير نظامية). وفي الأخير، منظمة تختص في مجال الاهتمامات البيئية وهي تستهدف أيضا أفرادا من الشرائح الاجتماعية المهمشة (الفقيرة أو الطبقة العمالية) من أجل تعليمهم أنشطة جديدة مدرّة للدخل.

> الفئات التي يجب أن تُمنح أهمية أكبر

- **العرق/الإثنية (والمواطنة/وضع المهاجر):** عامل العرق/الإثنية لا يطرح إلا حينما يتعلق الأمر بحقوق المهاجرات والمهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء إلى المغرب، وليس في علاقة مع وجود إثنيات مختلفة في المغرب بنفسه (الأمازيغ، الريف، إلخ). يتعلق الأمر بانشغال مباشر لأربعة منظمات مشاركة. بالمقابل فإن أغلب من أجابوا يسطّرون على أن محور الهجرة/اللجوء يجب أن تكون له أولوية أكبر في السياق المغربي، وبشكل خاص في وضعية النساء المهاجرات اللواتي يقمن في المغرب، من قبيل النساء السوريات والقادمات من إفريقيا جنوب الصحراء.
بالنسبة إلى هذه الجمعيات فإن هذه الفئة تتطلب بشكل خاص مجهودات مدعومة من طرف المجتمع المدني. كما أنه من الممكن أن تكون كل جمعيات المجتمع المدني مجهزة بشكل أفضل وحاصلة على تكوين من أجل إدماج محور العرق/الإثنية في طريقة عملها، وبالتالي الإجابة بشكل أفضل على حاجيات السكان المهاجرين (وبشكل خاص النساء) في المغرب، وهي فئة يتم الحديث عنها بشكل دوري بوصفها تحتاج لعناية ومجهودات أكبر.

- **الإعاقة:** سطرت أربع منظمات مشاركة أن محور الإعاقة يجب أن يأخذ محل عناية بشكل أفضل وأن يتم التطرق إليه في إطار السياق المغربي.

- **الجنس:** لا يتعلق الأمر بموضوع/محور يتكرر، إلا فيما يخص ائتلافين يركزان عملهما على نشر والدفاع عن حقوق مجتمع الميم، ومنظمة مختصة في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير. ويبدو أن ائتلافا يستهدف المهاجرات والمهاجرين والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلات والعاطلين عن العمل الكويريين من خلال أنشطته – وهذا يجعل منه المنظمة الوحيدة التي تدمج بشكل جلي الجنس مع العرق، مع (عدم)القدرات والطبقة الاجتماعية. على الرغم من هذا فإن غالبية المنظمات المشاركة تعتبر أن الجنس هو فئة يجب أن تعطى أولوية أهم في السياق المغربي، من خلال القيام بعمل في مجال الدفاع عن حقوق الأقليات الجنسية ومن خلال تحسين حقوقها في المجال القانوني وأن يوفر لفائدتها ولوج أحسن إلى الموارد.

- **القوانين/ الإطار القانوني:** اعتبرت إجابات منظمتين أن الإطار القانوني يجب أن يكون موضوع مجهودات أكثر إلحاحا من طرف منظمات المجتمع المدني المغربية من أجل تحسين الولوج إلى الحقوق بالنسبة إلى السكان في وضعية هشة: وهذا يتضمن النساء، والمهاجرات والمهاجرين، والعاملات والعمال، وكذلك الأقليات الجنسية والجندرية.

> معرفة واستعمال التقاطعية

- أكدت غالبية المنظمات المشاركة أنها لا تستعمل ولا تعرف مفهوم التقاطعية على الرغم من أنه عبر عملها، والمقاربة التي تتبناها، فإنها تبدو نسبيا على علاقة مألوفة بالمفهوم وتطبق بعضا من مبادئه.

- يستعمل هؤلاء الفاعلات والفاعلون المدنيون بطريقة لاواعية المقاربة وقد يمكن لهم أن يقللوا من قدرتهم على استعمال المفهوم على أرض الميدان ومن أن يكونوا واعين بما يعنيه.

- سطّر كل المشاركات والمشاركين على أن التقاطعية ستكون في نفس الوقت ملائمة وفعالة في السياق المغربي. واعتبر غالبيتهم أنهم وأنهن بحاجة إلى الحصول على معارف أكثر ومعلومات وأدوات نظرية ومنهجية من أجل إنجاز مشاريع تأخذ بعين الاعتبار التقاطعات المتعددة في المغرب.

II. نظرية التقاطعية

1| الأصول التاريخية والسوسيولوجية القديمة لمفهوم التقاطعية

تشير السجالات في مجال العلوم الاجتماعية إلى أن مسألة الإقصاء الناتجة عن استعمال إطار نظري لا يولي الاهتمام لتشابك علاقات السلطة، وبالتالي علاقة الجندر والجنس والطبقة الاجتماعية والعرق، كانت رائجة منذ زمن طويلة في سياقات تاريخية وجيوسياسية متعددة. هذه الآفاق التي تسمى بالتقاطعية تم تطويرها منذ أكثر من قرنين بفضل شخصيات تاريخية وفي سياقات اجتماعية-سياسية مختلفة.

هكذا في عام 1791، قارنت أولمب دو غوج OLYMPE DE GOUGES في إعلانها المعنون: «إعلان حقوق المرأة والمواطنة» بين الهيمنة الكولونيالية والهيمنة الأبوية ووضع النساء والعبيد.
في عام 1951، قامت سيجورني تروت SOJOURNER TRUTH في أوهايو في الولايات المتحدة بتقديم خطاب كان عنوانه: **« AIN'T I A WOMAN ? »** (ألست امرأة؟). الأَمَةُ السابقة التي عاشت العبودية واجهت التصور البرجوازي للأنثوية بتجربتها الخاصة بوصفها امرأة سوداء: قوّيةٌ مثل رجل، «ألست امرأة؟»، تأسفت. لم يتعلق الأمر فقط بتقاطع ما بين العرق والجنس ولكن أيضا بالطبقة الاجتماعية.

مع بداية القرن العشرين، وفي سياق ما بعد الاستعمار في أمريكا اللاتينية، قامت كاتبات وفنانات «بيضاوات البشرة» بالتلميح إلى هذه التقاطعات. في بيرو قامت كلوريندا ماتو دو تورنر CLORINDA MATTO DE TURNER بالتنديد عام 1899 بالانتهاكات الجنسية التي تتعرض لها النساء من الهنود الحمر من طرف الحكام والقساوسة المحليين.

في عام 1923، في البرازيل، قامت تارسيليا دو أمارال TARSILIA DO AMARAL برسم لوحة تم تأويلها على أنها استعارة لوضع النساء المُرضِعات من سمراوات البشرة في المجتمع البرازيلي. كان يتعلق الأمر بالنسبة إلى تارسيليا، بأن تقدم نظرة نقدية للقمع على أساس العرق والجنس والطبقة الذي تتعرض له النساء من الشعوب الأصلية والسود.

منذ سنوات الستينيات من القرن العشرين، في البرازيل، أضحت مسألة النساء السوداوات داخل الحزب الشيوعي البرازيلي تحظى بمكانة أهم في النقاشات السياسية. في هذا السياق، قامت عدة ناشطات ومثقفات بالقطيعة النظرية مع القمع الثلاثي الذي كان يشار إليه بالثالوث «العرق-الطبقة-الجندر». من أجل الربط بين الاختلافات بين النساء، اللواتي كان يتغاضى عنهن الخطاب النسوي سابقا.

لاحقا في سنوات السبعينيات، قامت نساء سوداوات ينتمين إلى «بلدان الجنوب»، من قبيل أنجيلا ديفيس، وأودري لورد، وبيل هوكس HOOKS وغلوريا أنزالوديا ANZALDÚA وشاندرا تالباد موهانتي TALPADE MOHANTY بالتعبير بطرق مختلفة عن هيمنة الخطاب النسوي «الأبيض»، والقنوات التي تمر عبر العرق، ولكن أيضا عبر النوع «المرأة». ويستعمل هذا الأخير، بالنسبة إليهن، في جعل النساء جميعهن يملكن جوهرا واحدا وكونيا انطلاقا من التجارب الخاصة بالنساء البيضاوات وبعكسها على كل النساء، بما فيهن سمراوات البشرة، وباقي نساء «بلدان الجنوب».

في إعلانه لعام 1977، قامت مجموعة « COMBAHEE RIVER COLLECTIVE » وهي من ضمن المجموعات الأكثر نشاطا في أوساط «النسوية السوداء» خلال سنوات السبعينيات في الولايات المتحدة، بالالتزام في بيانها بالنضال ضد كل أشكال القمع المرتبطة بالعرق والنوع والجنس والطبقة الاجتماعية. وقام الائتلاف بالتأكيد على الحاجة إلى مواجهة مزيج متنوع من أنواع القمع، دون تفضيل أحدها، أي أكدن بهذا على استحالة الفصل ما بين أنواع القمع التي لا تكون فقط عرقية أو جنسية أو طبقية.

هكذا خلال الدورة الثانية من «اللقاء النسوي لأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي»، التي انعقدت في ليما عام 1983، قامت عدة حركات نسوية من أمريكا اللاتينية بدورها بإيضاح غياب مسألة العنصرية في النقاشات السياسية للحركة النسوية.

خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات كانت أعمال نسويات من أمريكا اللاتينية من قبيل أوشي كوريال OCHY CURIEL و يودركيس إسبنوزا YUDERKYS ESPINOSA وبيرني مينـدوزا BRENY MENDOZA، تقوم بالتنديد بالكولونيالية الخطابية من خلال التذكير بأننا لا يمكن أن نفترض، لا نظريا ولا سياسيا، بوجود الطابع الكوني لعدم العدالة والمساواة فيما يخص النوع والعرق وتحولاتهما. ولقد نددن أيضا بالغيرية الجنسية الإجبارية، وهي مؤسسة اجتماعية لها نتائج كبرى على الحاجة إلى النساء بوصفهن طبقة اجتماعية (من أجل إعادة إنتاج الأمة)، وعلى الهوية الوطنية، وسرديات التمازج العرقي، بوصفها أساطير مؤسسة لمختلف أمم أمريكا اللاتينية.

وفي نفس الإطار، انطلاقا من أواخر التسعينيات من القرن الماضي قامت النساء من السكان الأصليين من «الحركة المستقلة لنساء شياباس» بالنضال ضد النيوليبرالية في المكسيك وأشرن إلى أنه يجب عليهن النضال في الآن ذاته من أجل تقرير مصير شعبهن ومن أجل حقوقهن بوصفهن نساء.

2| تكوُّن التقاطعية داخل حركة «النسوية السوداء»

من خلال استلهام تجربة كل الحركات التي سبقتهن، طورت نظرية التقاطعية في بداية سنوات التسعينيات من طرف الخبيرة القانونية والمحامية الأمريكية كيمبرلي كرينشو في إطار حركة « BLACK FEMINISM » (النسوية السوداء) وذلك انطلاقا من الأوضاع المعيشة التي كانت شاهدة عليها داخل المحاكم الأمريكية، للنساء السوداوات بالخصوص، والتي اعتبرت أن دليل التمييز يجب أن يقدم على أساس قاعدة العرق أو النوع. ومن خلال محاولة فهم لماذا تجد النساء السوداوات صعوبة في الاعتراف بالتمييز الذي يتعرضن له في العمل، في إطار قضية كانت تواجه فيها عاملات سوداوات شركة أمريكية هي «جنرال موتورز»، لاحظت كرنشو، أن النساء كنا في تقاطع هويَّاتي، وهو تقاطع لم يكن يوجد أي إطار للتحليل يستطيع استيعابه حتى تلك اللحظة.

في واقع الأمر، في عام 1976، قامت خمس نساء سوداوات من ميزوري برفع قضية جماعية، تتهم مشغلهم شركة «جنرال موتورز» بالتمييز ضدهن. في قضية «دوغرافنريد ضد جنرال موترز»، قام الادعاء بالتأكيد على أن العقوبات المفروضة على أساس الأقدمية المهنية أدت إلا فقدان عدة نساء سوداوات لحقوقهن داخل الشركة. في هذا السياق كان قرار المحكمة أنه لا يمكن «أن يتم الجمع ما بين ادعاءات التمييز على أساس العرق والجنس»، لأن ذلك يعني «تجاوز سياق تطبيق المادة 7»، التي تهدف إلى مكافحة كل أنواع التمييز. هذا القرار كان يترك الباب مفتوحا أمام تأويل مفاده أن النساء السوداوات لم يكن بالإمكان اعتبارهن بمثابة «فئة محميَّة»، وكان عليهن بذلك رفع قضية إما بالتمييز العرقي أو الجنسي، ولكن ليس الاثنين معا.

هكذا فإن مفهوم التقاطعية الذي طورته المحامية كرينشو يمكِّن في هذا السياق من إظهار أن تجارب نضال النساء سمراوات البشرة، لم يكن بالإمكان إدراجه في إطار الخطاب النسوي (الذي تهمين عليه النساء البيضاوات)، ولا في الخطاب المناهض للعنصرية (الذي يهيمن عليه الرجال السود) وأنهنّ كن يعانين كنتيجة لذلك، من أشكال من الهيمنة التي لم يكن من الممكن أن تعتني بها السياسات القائمة حينها. فالآليات القانونية المرتبطة بالتمييز لم تكن إذن قادرة على الأخذ بعين الاعتبار للأشخاص الذين يوجدون في التقاطع. فالفئات المميزة هنا هي الجندر والعرق والطبقة الاجتماعية.

يمكِّن الإطار التقاطعي من جعل واقع بعض الجماعات مرئيا، وهي التي يتم تهميشها في الأبحاث وخطابات العدالة الاجتماعية من قبيل النساء والأقليات الإثنية والجنسية، والمهاجرات والمهاجرين، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، إلخ. هكذا منذ العشرين الأولى من القرن الحادي والعشرين، فإن النظرية التقاطعية تستعمل في مختلف الأبحاث، بمثابة إطار نظري ومنهجي، وكنظرية للتفسير من أجل مساندة أجندة للعدالة الاجتماعية، لا تخلق تراتبية في صف أنواع التمييز، بل تراها في شموليتها وتحللها انطلاقا من تقاطعاتها واشتباكاتها.

3| نسوية ما بعد الكولونيالية العربية الإسلامية

في سنوات التسعينيات شكل الموجة الثالثة من الحركة النسوية تحولا في مجال حقوق النساء ذوات البشرة السمراء (WOMEN OF « COLOUR – WOC) بحكم أنها أدرجت مفهوم « PRIVILEGE CHECKING » (التأكد من الامتيازات)، والتقاطعية، وما بعد الكولونيالية، والنظرية العرقية النقدية.

بالاعتماد على النسوية وعلى الموجة الثالثة من نظرية ما بعد الكولونيالية، قامت النسويات العربيات والمسلمات بالتنديد بسردية العجز والخضوع والمظلومية وهي غالبا ما توصف به النساء العربيات والمسلمات اللواتي يتحدّرن من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذه السرديّة تعزز استمرارية الصور النمطية التي بحسبها فإن النساء المسلمات هن ضحايا وفي حاجة إلى التحرير (الإمبريالي) الغربي، بسبب وضعهن المضاعف كأقلية – أقلية عربية مقارنة بالأغلبية المهيمنة البيضاء وأقلية نسائية داخل الجماعة العربية التي يهيمن عليها الرجال، وفي هذا إشارة إلى السؤال البليغ الشهير الذي طرحته ليلى أبو لغد من خلال مقال يعود إلى عام 2002 **« DO MUSLIM WOMEN REALLY NEED SAVING? ANTHROPOLOGICAL REFLECTIONS ON CULTURAL RELATIVISM AND ITS OTHERS »** (هل النساء المسلمات بحاجة فعلا إلى أن يتم إنقاذهن؟). في هذه الحالة فإن درجة إضافية من التمييز تدمج النساء الأمازيغيات في منطقة شمال إفريقيا، حيث، تم تأصيل الهوية العربية بوصفها الهوية المهيمنة وتشكل في حد ذاتها امتيازا.

تندد الموجة الثالثة للحركة النسوية التي تضم في صفوفها أيضا النسوية العربية لما بعد الكولونيالية، المُسَلَّمات الاستشراقية التي بحسبها فإن النساء العربيات متواطئات مع قمعهن وخضوعهن للمنظومة الأبوية. وبالاعتماد على سرديات نسوية تضع في الواجهة تنظيم هؤلاء النسوة وإطارا نظريا ديكولونياليا (متحررا من الإرث الثقافي الاستعماري)، تعمد هذه الانتقادات إلى مساءلة هذه النظرة التبسيطية والاختزالية التي لم تتمكن من فهم تعقيد أشكال الواقع الاجتماعي في المنطقة وحجم قدرة النساء على أن ينظمن أنفسهن ويقمن بالتعبئة من أجل الدفاع عن تغيير اجتماعي واقعي ودائم. في واقع الأمر فإن مونيكا مخرجي MOKHREJEE في مقالها (2005) **« AFFECTIVE CITIZENSHIP: FEMINISM, POSTCOLONIALISM AND THE POLITICS OF RECOGNITION »** وفالونتين موغدام MOGHADAM في مقالها (2010) **« WOMEN, STRUCTURE, AND AGENCY IN THE MIDDLE EAST »** تؤكدان على القدرة والسلطة المتصاعدة للنساء في الشرق الأوسط من خلال استراتيجياتهن للاستقلالية الذاتية واستعمالهن الفعال لتقنيات التفاوض مع مختلف طبقات السلطة، والمنظمات الدولية، ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

في هذا السياق فإن الباحثة المغربية في علوم الاجتماع فاطمة المرنيسي كانت من مؤسسات الحركة المعروفة باسم «النسوية الإسلامية» والتي بحسبها فإن الإسلام وحقوق النساء ليست في تعارض، والتي تقترح على العكس من ذلك، بأن المساواة بين الرجال والنساء مضمونة في بعض الكتابات الإسلامية المُؤَسِّسَة، مثل القرآن. بحسب المرنيسي فإن الدين في حد ذاته لا يجب لومه على تفاقم أشكال التمييز ضد النساء في بعض المجتمعات الإسلامية، ولكن التأويل الأبوي للنصوص الدينية مثل القرآن والحديث، التي يقوم بها فقهاء من قبيل الإمام الغزالي.

4| لماذا التقاطعية مهمة؟

أ. مضادة لإعطاء جوهر، ومضادة للنزعة الاختزالية

يرفض براديغم التقاطعية مبدأ الكونية المزعومة لعدة مجموعات مهمشة من قبيل ذوي الاحتياجات الخاصة، والأشخاص ذوي البشرة السمراء، والأقليات الجنسية، والأشخاص المتحدرين من الدول المعروفة بـ»بلدان الجنوب»، إلخ. الفرضية التي يقدمها هي أن هذه المجموعات تملك هويّات مختلفة تعرضها لأشكال ودرجات مختلفة من التمييز، وأن إمكانية المسارات متعددة وليست فريدة بالتالي. على سبيل المثال، من وجهة نظرية نسوية، فإن هذا البراديغم يرفض كونية النساء، ويقرب النساء بطريقة تقاطعية. وهكذا فإن انتشار الكتابات عن النظرية التقاطعية منذ بداية القرن الحالي تؤكد أن النساء لا يشكلن فئة متجانسة.

ب. التركيز على القمع المنهجي

تعتبر التقاطعية مهمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار مختلف الطرق التي تستغل بها السلطة الهوية، ومختلف الطرق التي يتأسس بها القمع وكذلك الأشكال التي يتخذها. يستعمل مفهوم التقاطعية في الغالب للتأكيد على فكرة أنه، ما وراء الجنس، والتجارب الشخصية (وللجماعات) فإنها تتأثر بعدة هويات من قبيل العرق والطبقة والسن، و(عدم) القدرة والتوجهات الجنسية، التي بدورها يتم تحديدها وفقا لأنظمة السلطة التي تتحكم في مجتمع معين.

ت. مقاربة متعددة الأبعاد

مختلف أنواع التمييز تعرف بالإنجليزية بـ« JEOPARDY » كما يمثل ذلك الثالوث الشهير لـ « JEOPARDY » والذي يتشكل من النوع والعرق والطبقة الاجتماعية. وتترجم الكلمة في العديد من الأبحاث بـ»الخطر». مفهوم « JEOPARDY » يحيل إلى مختلف وضعيات التمييز الممكنة. في الواقع فإن التعدد لا يعني محصلة عملية جمع. فهم الأخطار وأشكال التمييز التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص في تقاطع ما بين الهويات «الهشة»، ليس بالضرورة معادلا لمحصِّلة عمليات التمييز أو المخاطر التي تتعرض لها كل هوية من الهويات. فالعلاقة بينها أشد تعقيدا. في الواقع، فإن التقاطعية لا ترى في الهويات أنها مستقلة عن بعضها البعض أو يمكن تجميعها، لكن بوصفها هويات مترابطة ومتشابكة. هكذا فإن التقاطعية تقدم بعداً جديداً لفهم وضعيات الهيمنة التي تعيشها مجموعات مهمشة عدة في أفق متعدد الأبعاد.

ث. ممارسات تتم ملاءَمَتُها

هذا التحديد لأصناف التقاطعية يمكّن من فهم أفضل لمختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مجموعات هشة في مساراتها. هذا الفهم يمكّننا لاحقا من تصور أفضل الطرق التي يمكن وضعها وأن تكون ممارسات مساواة لفائدة المجموعات الهشة والمهمشة. على سبيل المثال فإن بعض السياسات العمومية التي يتم تطبيقها، صممت فقط وفق النوع، ويمكن أن تؤدي إلى تفضيل نوع من النساء وتعرض أخريات للمخاطر.

ج. تفضل التقاطعية الإدماج والإنصاف

بوصفها أداة عمل فإن التقاطعية ضرورية من أجل منظمات المجتمع المدني التي ترغب في دعم التنمية من وجهة نظر تعتمد الإدماج والإنصاف. سبل الإقصاء وانعدام العدالة يتم فهمها بشكل أفضل من خلال تحليل الأنظمة الاجتماعية والبنيات وكذلك الممارسات الداخلية لمنظمات المجتمع المدني.

ح. تشجع التقاطعية العمل في إطار شبكات

من خلال جعلها لمنظمات المجتمع المدني والجماعات المستهدفة أكثر وعيا بالترابطات ما بين كل أشكال التمييز (ما يعني أنها لا تكون نتيجة تجميع فقط، بل إن بينها روابط، من قبيل رهانات السلطة، وأنها تنحو نحو التقاطع والتشابك) تشجع أداة التقاطعية تنمية أشكال التضامن وتكوين أكبر قدر من التحالفات بين الجماعات والجمعيات من أجل الدفاع عن أجندة للعدالة الاجتماعية أكثر اندماجا وبأفق أوسع.

III. مقاربة متناقضة من أجل مكافحة أشكال التمييز في المغرب؟ ما بين النصوص القانونية والتمييز المنهجي

1| النصوص القانونية المغربية لمكافحة أشكال التمييز

خلال العشرية الأخيرة، قام المغرب بإدخال العديد من التعديلات التشريعية من أجل محاربة كل أشكال التمييز. وبالخصوص عبر دستور 2011، الذي التزم المغرب فيه بمحاربة كل أشكال التمييز في المملكة. مبدأ عدم التمييز، يشار إليه صراحة في تصدير الدستور المغربي لعام 2011 الذي ينص على «حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي». هكذا فإن الدستور ينص على آليات دستورية جديدة من أجل ضمان احترام ودعم حقوق الإنسان وذلك في سبيل القضاء على كل أشكال التمييز.

لاحقا، ومنذ 2011، وضعت عدة آليات دستورية من أجل مكافحة التمييز، ومن أجل تعزيز وترسيخ دولة القانون، والرفع من مشاركة المواطنات والمواطنين، والديمقراطية التشاركية، من قبيل «المجلس الوطني لحقوق الإنسان». ويكلف المجلس برصد ومراقبة وضعية حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والجهوية. كما يقوم بإعداد تقارير مبنية على أساس تحقيقات يتم وضعها رهن إشارة السلطات المختصة، ويحرص على تطبيق الآليات التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

وكان المسار التشريعي الذي أعقب المصادقة على دستور 2011، طبَعَه جدال حول نطاق هذه النصوص ومطابقتها للالتزامات الدولية للدولة المغربية. بحسب العديد من المراقبات والمراقبين فإن المسار طبَعَه توجه نحو التقليل من قيمة ما تم منحه عبر أسمى مرجعية قانونية في المغرب، أي الدستور. وقد كان الدستور الذي صودق عليه بعد استفتاء قد نص على: «جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات».

علاوة على ذلك فإن القانون الجنائي المغربي يجرم أشكال التمييز. فالفصل 431-1 يصف التمييز كما يلي: «تكون تمييزا كل تفرقة بين الأشخاص الطبيعيين بسبب الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي، أو اللون أو الجنس أو الوضعية العائلية أو الحالة الصحية أو الإعاقة أو الرأي السياسي أو الانتماء النقابي أو بسبب الانتماء، أو عدم الانتماء الحقيقي أو المفترض لعرق أو لأمة أو لسلالة أو لدين معين».

بالمقابل فإن القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر أدرج في مواده التدابير الوقائية ضد كل أشكال التمييز من خلال الصحافة سواء أكانت ورقية أو إلكترونية. ويمنع المشرع أيضا التمييز خلال التوظيف عبر قانون الشغل. وفي الأخير، في عام 2004، أقر المغرب قانون الأسرة «المدونة»، الذي يرتكز على «مبدأ المساواة القانونية بين الرجال والنساء، والمسؤولية المشتركة داخل الأسرة».

أخيرا، تم إقرار أربعة قوانين في الآونة الأخيرة تهدف إلى الحماية ضد أشكال التمييز وتقدم إطارا قانونيا للحماية والزجر ونشر قيم المساواة والاختلاف، ويتعلق الأمر بـ:

- القانون-الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها (2016)،
- القانون رقم 19.12 القاضي بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين (2017)،
- القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي يجرم كل أشكال العنف الجنسي (الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي إلخ). (2018)،
- بعد أن أقر الفصل 5 من دستور 2011 الأمازيغية كلغة رسمية للدولة وتراثا مشتركا بين جميع المغربيات والمغاربة، فقد أدمج بذلك الأمازيغية في التعليم وفي المجالات ذات الأولوية في الحياة العمومية، وقد جاء القانون 16-26 والذي يهدف إلى تطبيق الطابع الرسمي للأمازيغية بعد أن تمت المصادقة عليه من طرف المحكمة الدستورية (2019).

2| عن أصول ومظاهر التمييز المنهجي في المغرب

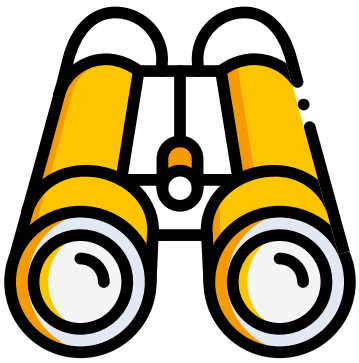

في المغرب، هناك العديد من أشكال التمييز المؤسَّسة على معايير مختلفة ووضعيات واضحة تم رصدها من طرف المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان من قبيل المجلس المدني لمناهضة جميع أشكال التمييز والمنصة الوطنية لحماية المهاجرين (PNPM) في تقرير: «أحوال التمييز في المغرب». ويظهر تقرير المجلس المدني لمناهضة كل أشكال التمييز الذي يعود لعام 2018 ثلاث مشاكل أساسية:

- تعدّد أشكال التمييز،
- البعد الجماعي للتمييز، أي أن له آثارا على العديد من الأفراد أو المجموعات،
- الطبيعة التقاطعية لأشكال التمييز.

على سبيل المثال فقد أقر دستور 2011 مبدأ عدم التمييز وسمو الالتزامات الدولية للمغرب على القانون الوطني. ولكن بالمقابل، فإن أسئلة سياسية أعاقت ملاءمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية للمغرب: وبعد 9 سنوات من إقرار الدستور الجديد، لا يوجد إلى حدّ الآن قانون لمكافحة التمييز في المغرب، والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب لا يتم احترامها دوما في الممارسة اليومية.

بعض المقتضيات التشريعية تجرم توجهات أو ممارسات تعتبر أنها نقيضة للقيم الاجتماعية والثقافية للبلاد، من قبيل الإجهاض، أو العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج أو المثلية. هذه القوانين تكرس تمييزا منهجيا اتجاه بعض الجماعات التي تعيش أصلا وضعية من الهشاشة بسبب التمييز الاجتماعي.

كما ينقص التعريف القانوني الملموس للتمييز الذي سيمكن من التقييم والمعاقبة المنهجية لكل الممارسات التمييزية. تم التنظير لبعض أشكال التمييز ويتم العقاب عليها في مجمل القانون المغربي، كما أن إجراءات تم ترسيخها بغرض التقليص منها. لكن بالمقابل، ففي الممارسة، يكون من الصعب تطبيق هذه القوانين والإجراءات المناهضة للتمييز، بحكم أنه في الغالب يفرض على الضحية امرأةً كانت أم رجلاً أن تقدم الدليل على تعرضها للتمييز: في الواقع فإن عليها بنفسها أن تثبت أن هناك تمييزا وليس على الشخص الذي مارسه بأن يثبت أنه لم يقم به. في حالات أخرى، لا تغيب فقط نصوص القوانين التي تجرم التمييز، بل إن الضحايا يعتبرون مذنبين لأن الطابع التمييزي في حد ذاته يعتبر من طرف الدولة بمثابة جريمة.

بالإضافة إلى هذا فإن العديد من القوانين لها نتائج تمييزية. على سبيل المثال، فإن تقرير 2018 الذي نشره المجلس المدني ضد أشكال التمييز، يحيل إلى الفصول 483، 489، 490، 491، من القانون الجنائي المغربي ويعتبرها تمييزية اتجاه الأفراد على أساس الممارسات الجنسية، أو التوجهات الجنسية، أو الهويات والتعبيرات الجندرية. وهو ما يحْرِمُهُم ليس فقط من الحماية القانونية في حال التعرض للتمييز، ولكن أيضا من حقوق أساسية مثل (الصحة والتعليم والعمل والسكن، والحق في محاكمة عادلة، وتغيير الحالة المدنية فيما يخص الأشخاص العابرين للجنس، أو ثنائيي الجنس، إلخ).

في هذا السياق، فإن الفصل 490، الذي سبق أن أشرنا إليه تترتب عنه آثار تمييزية تخص الأطفال الذين ولدوا خارج مؤسسة الزواج. في الواقع، فمن الصعب جدا تسجيل طفل ولد خارج الزواج في سجل الحالة المدنية، ما يؤدي إلى إعاقة حق الأطفال في الحصول على هوية. إذا كانت الأمهات يواجهن سلوكيات وأحكام قيمة تمييزية خلال فترة الحمل خارج الزواج، فإن الأطفال يتعرضون بشكل مباشر للتمييز. فبحكم أنه لا يملك أي هوية رسمية لا يمكنه أن يقوم بأي إجراء إداري: (التسجيل في المدرسة، اجتياز الامتحانات، الحصول على رخصة السياقة).

بخصوص هذه المسألة، فإن المقتضيات القانونية للمدونة، التي تعترف بعلاقة البنوة للأطفال المولودين في إطار علاقات خارج مؤسسة الزواج، تأتي لتتناقض مع القانون الجنائي الذي يعاقب العلاقات الجنسية خارج الزواج، حتى لو كان الأمر يتعلق بعلاقة رضائية بين بالغين. في الواقع، بحسب المدونة، فإن الأب بإمكانه أن يعترف بالطفل أو عبر قرار قضائي. لكن بالمقابل، فإن الأمر لا يتعلق بالرجال الذي يوجدون في وضعية إدارية غير نظامية على التراب المغربي، والذين يستحيل عليهم الإقرار بأبوة أبنائهم إذا ما كانت الأم مغربية مسلمة.

في الأخير، وبالأخذ بعين الاعتبار الفجوة الواسعة فيما يخص المساواة في المغرب، فإن التمييز هو أبعد ما يكون محصورا في تجارب فردية، بل يخص طابعا جماعيا وأحيانا يكون تراكميا، ويضاعف من احتمالات التهميش والوصم لبعض الجماعات في المغرب.

IV. التقاطعية بمثابة أداة فعالة في المغرب

1| تحديد سياق التقاطعات ودعم التغيير الاجتماعي: سبعة مجالات للتدخل والممارسات الفعالة

ليست التقاطعية نظرية فقط، لكنها أداة قوية للتحليل وهي أيضا ممارسة. وتمكن من تحديد الأشكال المتعددة للتمييز، التي ترتبط ببعضها البعض، وتمنح هكذا إمكانية محاربتها من خلال عدة مبادرات تتوجه إلى الجماهير المستهدفة. وتمنح أيضا إمكانية توسعة وتعزيز مكافحة كل أشكال التمييز بإعطاء الإمكانية للعمل على أنواع التمييز الخاصة بالجماعات والأفراد المهمشين وغير المرئيّين بسبب تَمَوْقُعِهِم على محورين أو أكثر من محاور التمييز (النساء في وضعية إعاقة أو النساء السوداوات المهاجرات).

من أجل إظهار الطريقة التي يمكننا عبرها أن نتمكن من تطبيق المقاربة التقاطعية لمكافحة كل أشكال التمييز المتقاطع في المغرب، سنعمل في هذا القسم على إدراج سبعة مجالات للتدخل والمبادرات الممكنة. وسترتكز على استعمال عدة نماذج خاصة تلك الموجودة في المغرب، لكي نظهر كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل من خلال التقاطعية، في نضالاتها لمكافحة الأشكال المتعددة للتمييز في المغرب. تم تحديد مجالات التدخل من طرف خبيرتي المشروع وتم تجريبها مع منظمات المجتمع المدني التي شاركت في الورشة الميدانية التي نظمتها مؤسسة هاينريش بول في نونبر 2020.

من المهم أن نسطّر على أن لائحة مجالات التدخل المقدمة هنا تهدف إلى تعزيز عمل الجمعيات والمنظمات المغربية على قاعدة المبادرات القائمة من قبل، والتي تعمل عليها منذ عدة سنوات، ولا تدعي على أي حال أنها شاملة. ويمكن للمنظمات أن تستعمل النماذج التي نقدمها هنا بطريقة انتقائية، لكي تقوم بملاءمة المقاربة التقاطعية مع مجالات التدخل التي تبدو لها أكثر راهنيّة.

تستهدف المجالات السبعة الفاعلات والفاعلين/وجوانب من المجتمع: ومن ضمنها الدولة والمؤسسات الحكومية ووسائل الإعلام والمعايير الاجتماعية والسكان المستهدفين وجمعيات المجتمع المدني، وأعضاء المنظمات، إلخ.

يركز المجال الأول على لائحة من المنهجيات التي يمكن لها أن تستعمل من أجل القيام بأبحاث تقاطعية عبر إنجاز التشخيص **(أ.)**.

يركز المجالان التاليان على الأبعاد المؤسساتية والثقافية للتمييز: التمييز المؤسساتي والتمييز اليومي **(ب.)** والمعايير الاجتماعية والثقافية التي ترافقه **(ت.)**.

تحدد المجالات الأربعة الأخرى للتدخل الممارسات الممكنة التي يجب أن تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني في حالات معينة:

- من أجل تعزيز قدرات السكان المستهدفين الذين يعيشون وضع هشاشة **(ث.)**،
- من أجل تبني استراتيجيات واضحة لجعل المنظمة أكثر شمولية **(ج.)**،
- من أجل خلق تعاون وتحالفات بين مختلف المنظمات وذلك لتعزيز العمل التقاطعي **(ح.)**،
- من أجل تبني استراتيجيات للتواصل تأخذ بعين الاعتبار مقاربة تقاطعية، في إطار منطق التحسيس و/أو المرافعة **(خ.)**.

من الضروري أن نذكر أن كل مجالات التدخّل مترابطة ومتشابكة. تجميع مجالات التدخل من خلال اتباع مقاربة شمولية هو محبذ كثيرا إذن، وهذا من أجل القيام بعمل تقاطعي يحقق نتائج أكثر فعالية.

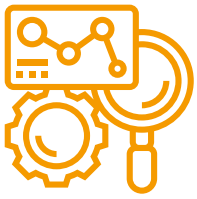

أ. التشخيص وعرض أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة

من الأساسي اقتراح التشخيص الجيد من أجل إنجاز عمل تقاطعي. فالمقاربة التقاطعية في استعمالها للمنهجيات يفترض أن تمكّن من قياس أفضل و/أو فهم آثار تداخل أشكال التمييز الخاصة التي يعيشها بعض الأفراد أو جماعات السكان، والذين يراكمون العديد من أشكال التمييز، مع تقديم الطابع المنهجي للتمييز. هذه المقاربة تمكن أيضا من عرض وإظهار أشكال التمييز المتقاطعة.

من أجل إنجاز ذلك يجب تجميع المعطيات الإمبريقية (التجريبية) والقيام بالأبحاث. يحتاج التشخيص الجيد إلى كفاءات جيدة في ما يخص البحث ومختلف المنهجيات الكمية والنوعية. أحد التحديات الكبرى يتمثل في استعمال المنهجيات الجيدة للبحث من أجل جمع المعطيات وخاصة حينما تكون المعطيات الرسمية نادرة. ويحتاج الأمر في هذه الحالة إلى استعمال وتنويع عدة منهجيات من أجل تحديد المشاكل وإيجاد الحلول الملموسة (اطلع على الجدول أسفله).

أفضل استراتيجية قد تتمثل في تنويع الوسائل من أجل «التعرف» على أشكال التمييز المتعددة عبر عدة زوايا. يمنح هذا دليلا يتعلق، على سبيل المثال، بأشكال عدم المساواة المؤسسة على محورين أو عدة محاور من قبيل الجنس والطبقة الاجتماعية والإثنية/العرق، ووضع المَواطَنة، والسن والميول الجنسي، والإعاقات.

نلاحظ في المغرب نقصا في المعطيات الرسمية (مثلا: ندرة الإحصائيات حول «الأقليات» الإثنية). يمكن أن يكون هذا فراغا بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني والباحثين يصعب عليهم ملؤه. كما أن هناك حاجة أكبر إلى التعاون ما بين الجامعات والمجتمع المدني. فكل منهجية تصلح لرصد أحد الأشكال المختلفة لمشكلة التمييز. هذه المنهجيات يمكن لها أيضا أن تستعمل من أجل تطوير ممارسات أخرى تجدونها أدناه، من أجل العمل التقاطعي (مثلا: استعمال الأرقام لتوضيح عمليات تحسيسية).

يقدم الجدول لائحة من 6 طرق يمكن أن تستعملها منظمة (أيضا بشراكة مع منظمات أو فاعلات وفاعلين آخرين)، مع أمثلة مرجعية للمنظمات التي يمكن أن تستلهم منها وأن تستعملها. ليست هذه اللائحة شاملة، لكنها تطمح إلى أن ترسم خريطة لأنواع المنهجيات التي غالبا ما تستعمل من أجل تشخيص أشكال التمييز المتعددة.

كل واحدة من الطرق 6 المذكورة أدناه تمكن، في آخر المطاف، من:

- تعزيز الكفاءات الموجودة داخل منظمات المجتمع المدني،
- خلق روابط مع فاعلات وفاعلين آخرين وخلق شبكات مع منظمات مدنية أخرى للربط بين كل من الخبرة/المعارف/الموارد،
- مطالبة الحكومة أو منظمات أخرى بتطوير أبحاث معمقة حول المجالات 6 للتدخل.

الأمثلة الستة التي تتركز حول محورين أو عدة محاور من التمييز (على سبيل المثال: النوع والعرق/الإثنية) تتمثل في ما يلي:

المنهجية 1 إنتاج إحصائيات حول محور أو عدة محاور من التمييز

إنتاج الإحصائيات البديلة ضرورية جدا في حال عدم توفر إحصائيات وطنية.

أمثلة على نجاعتها:

- تقديم أشكال عدم المساواة الاجتماعية من خلال طرح خصوصيات الجماعات الهشة التي تتعرض لأشكال متقاطعة من التمييز،
- إظهار كيف أن التمييز هو فعليا بنيوي ومؤسساتي وأنه ينتج بشكل منهجي عن المجتمع.

نموذج مرجعي: الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية (ENAR (2016، **«النساء المنسيات: آثار الإسلاموفوبيا على النساء المسلمات»**

المنهجية 2 تحليل الخطاب السياسي وفي وسائل الإعلام

هذه المنهجية يمكن لها أن تصل إلى مختلف الأهداف من خلال تحليل وثيقة واحدة أو عدة وثائق (على سبيل المثال: النصوص والإعلانات الرسمية، المناهج الدراسية، ووسائل الإعلام). من المهم أن نشير إلى أن تحليل الخطاب يجب أن يكون دوما مرافقا بتحليل الممارسات.

أمثلة على نجاعتها:

- عرض التصورات الثابتة والضيقة وبناء الهويات الوطنية بخصوص الجماعات المهمشة،
- عرض دور خطابات النخب (أيضا بوصفها نوعا من الممارسات الاجتماعية) في مجال إنتاج وإعطاء الشرعية للتمييز داخل مجتمع ما وعبر مؤسسات أخرى مثل المدرسة.،
- عرض دور وسائل الإعلام والثقافة الشعبية. (على سبيل المثال: التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي).

المنهجية 3 تحليل الوثائق

غالبا ما تستعمل هذه المنهجية من أجل تحليل الإطار التشريعي والقانوني الوطني والدولي بخصوص أشكال التمييز.

أمثلة على نجاعتها:

- تعرض الطريقة التي يتم عبرها إنتاج أشكال التمييز من خلال القوانين والسياسات،
- تحليل وإظهار دور المناهج الدراسية (الحالية والتاريخية) في إعادة إنتاج أشكال عدم المساواة.

نموذج وثائق: الاتفاقيات الدولية، نصوص القوانين، إلخ.

المنهجية 4 التحليل التاريخي/الجينيالوجي

ترتكز هذه المنهجية أساسا على استعمال الأرشيف. يمكن أن تكون هذه هي الحالة حين نرغب على سبيل المثال في تحديد وعرض تاريخ الاستغلال والعبودية في المغرب وآثارها على التمييز الحالي الذي يعاني منه المغاربة والمغربيات سود البشرة أو المهاجرات والمهاجرون القادمون من دول جنوب الصحراء.

أمثلة على نجاعتها:

- تحديد الجذور التاريخية لنشأة أشكال خاصة من إقصاء جماعة بشرية معينة،
- تحديد وتقديم الأصول التاريخية للصور النمطية والوصم بصورة سلبية.

نموذج مرجعي: شوقي الهامل (2019)، **المغرب الأسود، من العرق إلى الإسلام، منشورات «لاكروازي دي شومان»**.

المنهجية 5 تحليل واستعمال المعطيات الميدانية

تصلح هذه المنهجية في التحليل على الميدان للمشاكل التي يتم ملاحظتها وتوثيقها وفق تطوراتها. وتصلح أساسا لعرض أشكال الوصم التي قد توجد في المجتمع اتجاه جماعة معينة يتم استهدافها.

مثال مرجعي: المجموعة المناهضة للعنصرية والمدافعة عن حقوق الأجانب والمهاجرين (2018)، **«الكلفة والجراح، تقرير عن عمليات قوات الأمن في شمال المغرب ما بين يوليوز وشتنبر 2018»**.

المنهجية 6 تحليل شهادات المجموعات المُهمّشة

تصلح هذه المنهجية من أجل جعل التجارب التي تعيشها الجماعات المهمشة مرئية ومعها الطريقة التي يتحدون بها ويقاومون التمييز. جعلها مرئية يمكن أن يتم عبر القيام بتشخيص شامل، بما في ذلك داخل المنظمة من أجل إظهار الدرجة الشمولية للظاهرة.

نموذج مرجعي: Alianza Por la Solidaridad (التحالف من أجل التضامن)، 2018 **«أصوات تعلو. خطابات ومقاوَمات النساء المهاجرات من دول جنوب الصحراء إلى المغرب»**.

عندما يتم الجمع بين المنهجيات التي قدمت من قبل، فإنها تمكن من تحديد أفضل وإظهار أشكال التمييز التي تتشابك.
يوضح المثالان الملموسان للتقريرين أدناه هذا الأمر.

نماذج ملموسة تستعمل المقاربة التقاطعية

النموذج 1: الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية (2016) ENAR، «النساء المنسيات: آثار الإسلاموفوبيا على النساء المسلمات»

وصف المنظمة: الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية (« European Network Against Racism ») هي شبكة أوروبية مناهضة للعنصرية تجمع ما بين عمل المرافعة من أجل الحقوق العرقية والتشبيك ما بين الفاعلات والفاعلين من المجتمع المدني الأوروبي الذين يعملون من أجل مكافحة العنصرية في أوروبا. أنشئت المنظمة عام 1998 من طرف ناشطات وناشطين ميْدَانيين وحدّدت لنفسها مهمة إنجاز تغيير قانوني على المستوى الأوروبي وأن تساهم في تطور حاسم نحو المساواة العرقية في كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. من حينها تطورت «إينار» وهي تسعى إلى إنهاء أشكال العنصرية البنيوية والتمييز في أنحاء أوروبا وأن يكون لها أثر واقعي في حياة الأقليات الإثنية والدينية.

هدف التقرير: يهدف التقرير إلى التركيز على التمييز الذي تتعرض له النساء المحجّبات في 8 دول أعضاء من الاتحاد الأوروبي وهي: ألمانيا، بلجيكا والدنمارك وفرنسا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة والسويد. ويهدف إلى: (1) القيام بتوثيق التأثيرات غير المتكافئة للإسلاموفوبيا على النساء المسلمات، (2) تقديم تحليل لتعزيز إنفاذ قانون المساواة عند وقوع حالات للتمييز ضد النساء المسلمات في أوروبا، (3) محاربة الصور النمطية عن النساء المسلمات وتعزيز الرسائل الإيجابية، (4) تشجيع الشراكات بين الجماعات وخلق تحالفات بين الحركات المناهضة للعنصرية والنسوية، وأخيراً (5) نشر نتائج البحوث في الأوساط المدافعة عن الحقوق (سواء الأوروبية أو الوطنية).

بأي شكل من الأشكال تبنى هذا التقرير مقاربة تقاطعية؟ يقوم بالتركيز على التفاعلات بين مختلف مستويات عدم المساواة التي تنتج عن البنيات الاجتماعية (علاقات السلطة، الهيمنة)، والممارسات الاجتماعية، والتصورات الرمزية، وتشكّل الهويات. يحاول التقرير تقديم لمحة حول تشابك الأسباب المختلفة التي ينتج على أساسها التمييز ضد النساء المسلمات أو الاعتداء العنيف عليهن. يبرز كيف أن النساء المغتصبات يواجهن تمييزا متقاطعا لأنهن يتأثرن بعامل أنهن نساء ومسلمات. وتستند بهذا أسباب هذا التمييز إلى كل من النوع (الجنس) وعلى أصولهن الإثنية وعلى دينهن. وتعتبر مسألة الدين أكثر أهمية في هذه الحالة، ففي وضع النساء المسلمات، يظهر هذا المحدد من هويتهن للعيان عبر ارتدائهن للحجاب.

التركيب المنهجيّ: البُعْد المقارن ما بين الدول الثمانية يهدف إلى الحصول على صورة تمثل وضع النساء المسلمات داخل الاتحاد الأوروبي. يقدم التقرير مجموعة من المعطيات التجريبية المستخلصة من الأبحاث الوطنية، وتقارير ووثائق أخرى متاحة. كما يرتكز على مقابلات أجريت مع باحثات وباحثين وطنيين. ومع العديد من النساء المسلمات والخبيرات والخبراء والناشطات والناشطين في هذا المجال. إلى جانب مسؤولات ومسؤولين من مؤسسات حكومية ومن الشرطة ومنظمات تدعم المساواة ومنظمات من المجتمع المدني تم الدفع بها إلى الانخراط أيضا، كما تم استجوابها. نتائج الموائد المستديرة، وحلقات النقاش المنظمة في إطار المشروع، تم إدراجها في التقارير الوطنية والبعض منها أعيد استعماله في هذا التقرير. أكثر من 200 شخص تم استجوابهم أو استشارتهم خلال تحرير التقرير.

تحديات البحث:

- غياب الإحصائيات عن عدد النساء المسلمات في أوروبا لأنه لا توجد سياسة رسمية لتخزين المعطيات حول المساواة توزع وفق الديانة أو الإثنية في مختلف هذه البلدان،
- في أوروبا (على سبيل المثال: فرنسا) فإن الدين لا يشكل فئة يتم قياسها خلال عمليات الإحصاء أو عبر إدارة الحالة المدنية، وذلك تطبيقا لمبدأ المنع البات لتجميع المعطيات الإثنية،
- حالات التمييز وجرائم الكراهية تظل عدم مبلغ عنها بشكل كاف، بسبب نقص آليات الحماية، كما أن عدم تقديم الشكاوى من طرف الأفراد أو الجماعات المستهدفة، يأتي بسبب الاستيعاب الذاتي الداخلي للتمييز والعنف الذي تتعرض له الضحايا ولكن أيضا بسبب الخوف من السلطات ومن الشرطة.

النموذج 2: Alianza Por la Solidaridad (التحالف من أجل التضامن)، 2018 «أصوات تعلو. تعلو خطابات ومقاومات النساء المهاجرات من دول جنوب الصحراء إلى المغرب»

وصف المنظمة: التحالف من أجل التضامن (« Alianza por la solidaridad ») هي جمعية غير حكومية إسبانية، نتجت عن اندماج في عام 2013 ما بين «التضامن الدولي» (Solidaridad International) مع مؤسستي Habitáfrica و IPADE. تتواجد الجمعية في المغرب منذ سنوات التسعينيات، ومنذ عام 2006 بدأت في العمل في طنجة ثم في 5 مدن أخرى هي (تطوان، وجدة، بني ملال، أكادير، وسلا) على وضع نظام للحماية الاجتماعية للأطفال في المغرب بشراكة مع المؤسسة العمومية «التعاون الوطني» وعدة جمعيات مدنية. من ضمن اهتماماتها حقوق المهاجرات والمهاجرين، وهي من المجالات التاريخية للجمعية التي ورثتها عن تجربة Habitáfrica (التي كان يطلق عليها سابقا « Fundacion CEAR »: اللجنة الإسبانية لغوث اللاجئين). حاليا، فإن أليانزا نشيطة جدا في مجال تعزيز حقوق الإنسان بشراكة مع جمعيات المهاجرات والمهاجرين في إسبانيا، من أجل الحماية والمساعدة الطبية للنساء اللاجئات في منطقة الشرق الأوساط، وطوّرت في المغرب، منذ عام 2015 خطّاً للتدخل من أجل الحماية والتربية والتكوين والإدماج للنساء والأطفال من المهاجرات والمهاجرين بشراكة مع جمعية «كيريكو». تنتمي أليانزا أيضا إلى شبكة المنصة الوطنية لحماية المهاجرين (PNPM) منذ عام 2010.

هدف التقرير: إظهار وعرض وضع النساء المهاجرات القادمات من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب عبر عرض تجاربهن المعيشة ومن خلال تسليط الضوء على حكاياتهن-المضادة للروايات الرسمية، ومقاوماتهن اليومية. هؤلاء النسوة يشكلن شريحة هشة جداً من السكان. وداخل المجتمع المغربي يجدن أنفسهن مقصيّات من النظام وذلك راجع إلى وضعهن المضاعف بوصفهن مهاجرات ونساء، وفي العديد من الحالات أمهات عازبات.

بأي شكل من الأشكال تبنى هذا التقرير مقاربة تقاطعية؟ استعملت الجمعية بشكل واضح المقاربة التقاطعية في عملها مع النساء المهاجرات القادمات من دول جنوب الصحراء إلى المغرب. تقرير «أصوات تعلو»، بالخصوص، يستعمل خصائص من التقاطعية في تشخيصهم. خاصة أن البحث يركز على الاستماع إلى النساء المهاجرات وتحليل حكاياتهن. التركيز على حكايات النساء المهاجرات يظهر من خلال المنهجيات المستعملة، وبشكل خاص المقابلات نصف الموجهة، التي أنجزت مع النساء. من جهة أخرى، فإن المنهجية المستعملة بدورها تولي عناية لمسألة أصوات المهاجرات. وهناك اهتمام واضح يحاول تجاوز تحويلهن إلى ضحايا، وأن يظهر هؤلاء النسوة في أشكال مقاومتهن اليومية. الطابع التشاركي واستعمال مقاربة وحكايات لا تعتمد المظلومية هي عناصر مفتاحية. في الأخير، فإن المقاربة المستعملة تمكن من التحسيس بأشكال التمييز التي تتعرض لها هؤلاء النسوة بالاعتماد على حياتهن المعيشة.

التركيب المنهجي:

- الملاحظة التشاركية ودفاتر ميدانية في 8 مدن،
- مجموعات للنقاش بمشاركة 20 امرأة،
- مقابلات نصف موجة مع 81 امرأة مهاجرة، و10 منظمات، و3 إدارات، و5 مراكز تربوية.

تحديات البحث:

- صعوبات إجراء البحث في سياق هشاشة قصوى،
- وضعيات الإقصاء الاجتماعي، والعنف، وانتهاكات الحقوق التي تعيشها النساء المهجّرات اللواتي تم استجوابهن، والتي كانت لها آثار على تطوير الخطابات.

ب. مساءلة الهوية الوطنية الشمولية والتمييز المنهجي

يركز مجال التدخل هذا على مسألة بناء الهوية الوطنية الشمولية والأفكار التي تنتج عدم المساواة الاجتماعية على عدة مستويات من التمييز (على سبيل المثال: التمييز على أساس الجنس، العنصرية، الطبقية، معاداة المثليين، والتمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة). أهداف التدخلات هي إذن أجهزة الدولة ومؤسساتها وكذلك القوانين والسياسات المتبعة التي تنتج التمييز المنهجي.

في كل بلدان العالم، فإن الهوية الوطنية حين تحدد بطريقة ضيقة، فهي تساهم في إنتاج إقصاء جماعات من المجتمع لا تستجيب لهذا الوصف. بالإضافة إلى هذا فإن القوانين، والسياسات والآراء المهيمنة التي تحدد من هو المواطن «الجيد» تلعب دورا أساسيا في الإقصاء. هكذا فإن الفاعلات والفاعلين المؤسساتيين/ات الذين يشغلون مناصب في السلطة بإمكانهم أن يلعبوا دورا رئيسيا في تقليص أشكال التمييز المنهجي، وأيضا التقليص من إنتاجه وترسيخه. في هذا الاتجاه فإن الترافع الذي تقوم به المنظمات في اتجاه المسؤولين عن تفكيك هذه السياسات أو القانون أو الممارسات له جدوى كبيرة.

يقلص التمييز المنهجي من مدى استفادة الجماعات والأفراد من كل حقوقهم المدنية والاجتماعية والثقافية. ويوجد التمييز المنهجي في قلب الإنتاج ويشرعن الجراح والتمييز في المجتمع، وكذلك فيما يخص العنف ضد الجماعات الهشة. كما يمنع أيضا من تطوير أشكالٍ من الحماية لفائدة الجماعات والأفراد من ضحايا أشكال التمييز من طرف المجتمع. وبإمكاننا أن نشير على سبيل المثال إلى الجماعة الإثنية المسلمة الروهينغا، التي تعاني في بورما – وهو بلد 90 في المئة من سكانه بوذيون، من الحرمان من المواطنة ويرون أنفسهم يمنعون من التعليم في المدارس أو الاستفادة من خدمات المستشفيات.

في المغرب يتضمن الدستور مرجعيات شاملة حول الهوية الوطنية تقدم على أنها «موحدة» و«متلاحمة»، ما قد يؤدي إلى خلق أشكال من التمييز حيال جماعات لا تندرج في الوصف المقدّم للهوية. ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالأقليات الدينية والإثنية، والمغاربة سود البشرة، والأقليات الجنسية والجندرية.

بالموازاة مع ذلك فإن هذه الهوية الوطنية الشاملة تسهم في تعدد أشكال التمييز في مجالات أخرى من المجتمع بحكم أنها:

- تعطي شرعية لأشكال التمييز والوصم للمجموعات الأكثر هامشية،
- تنتج عنها هشاشة قصوى لدى الضحايا لأن القانون لا يحميهم. هذه المشكلة هي أيضا ملموسة في مجال العمل، بحكم أن الضبابية القانونية تترك مجالا ضيقا للمجموعات الهشة للنضال ضد الانتهاكات التي يتعرّضون لها من طرف مشَغِّليهم،
- يمكن أن تؤدي إلى غياب أجوبة ملائمة لجرائم الكراهية، وتشجع بهذه الشكل منفذيها ومنفذاتها المحتملين/ات.

> مبادرات من أجل تعزيز التغيير

من خلال منهجية تتبنى المنطق التقاطعي من الضروري تحدي وجهات النظر الحصرية والخطابات المهيمنة عن الأمة والانتماء، وكذلك القوانين والسياسات التي تخلق الإقصاء. هنا، فإن الأهداف هي أجهزة الدولة ومؤسساتها، وبالخصوص القوانين والسياسات.

يمكن أن تكون استراتيجية العمل على الشكل التالي:

- تحديد وعرض آليات التمييز المؤسساتي من خلال إبراز كيفية عمل وإنتاج أشكال التمييز المتعددة، والقيام بعمل معمق من البحث والتشخيص (كما تم شرحه في الجزء (أ.) الخاص بالتشخيص،
- تطوير حكايات مضادة وتعزيز وجهات النظر البديلة التي تظهر تعددية الهويات داخل المجتمع،
- استعمال التجارب المعيشة ووجهات نظر اللواتي والذين يتعرضون لأشكال متعددة من التمييز، ومن ضمنها العنف، من أجل إظهار آثار التمييز المؤسساتي في حياتهم وحياتهن،
- تطوير دورات تكوينية وممارسات من أجل مساءلة الإيديولوجيا المهيمنة والتخلي عن «الأساطير المؤسسة» للأمة، التي تنحو اتجاه إقصاء الجماعات الهشة داخل المجتمع.

مثال للتدخل ضد التمييز المنهجي في المغرب

قضية أمينة فيلالي والربيع النسائي للكرامة (2012) – إلغاء الفصل 475 من القانون الجنائي

السياق الوطني: اكتسب النقاش حول حقوق المرأة زخما أكبر في المغرب منذ بداية العشرية، وذلك في ضوء الانتفاضات التي طبعت حركة 20 فبراير، والتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة. الربيع المغربي الذي عرف انبعاثا جديدا للوعي النسوي عبر تأسيس حراك فرعي للعشرين فبراير أسمي «الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة»كان الهدف الرئيسي منه هو إدماج أفق وحساسية اتجاه مسألة النوع في داخل الحراك السياسي الاحتجاجي. تأسيس الحركة النسوية داخل العشرين فبراير رافقه أيضا تأسيس شبكة جديدة من الجمعيات النسوية في عام 2012 أطلق عليها «تحالف ربيع الكرامة». مع ذلك، فإن مارس 2012، أكدت تقارير انتحار الشابة أمينة فيلالي، عقب تأويل قاض اعتمد على الفصل 475 من القانون الجنائي، الذي يمكّن المغتصِب من تفادي السجن بالزواج من ضحيته، وقد أجبرت أمينة فيلالي على الزواج بالمعتدي عليها قبل أشهر. بسبب تعرضها للعنف المنزلي والجنسي المتكرر من طرف مغتصبها وعائلته، أقدمت أمينة فيلالي على إنهاء حياتها بتناول سم الجرذان في عمر 16 سنة. بعد انتشار خبر وفاتها، قامت مغربيات ومغاربة بالتعبئة في مختلف أنحاء البلاد للتنديد بالفصل 475 وللمطالبة بالعدالة من أجل أمينة.

بأي شكل من الأشكال كانت هذه المقاربة تقاطعية؟ كان هدف «الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة» هو إدماج أفق ذي حساسية لمسألة النوع في الحراك السياسي الاحتجاجي وإظهار أن قضية النساء وقضية حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية لا يمكن الفصل بينها. هكذا تعبأ التحالف من أجل إدماج مقاربة ذات حساسية اتجاه مسألة النوع في مشروع الدستور الجديد الذي تمت المصادقة عليه في يوليوز 2011، من خلال كتابة عدة مواد تضمن المساواة بين الجنسين وبخاصة الفصل 19 الذي يضمن المساواة بين الرجال والنساء في كل مجالات الحياة الاجتماعية في المغرب. كما قام التحالف بإنجاز مرافعات من أجل تغيير قوانين ذات صبغة تمييزية اتجاه النساء.

التحديات التي تمت مواجهتها:

- ظلت حركة عشرين فبراير تخضع لهيمنة الرجال، الذين جعلوا قضية النساء في مرتبة ثانية،
- على الرغم من إيجابيته، فإن تبني دستور 2011، لم يمكّن المحتجات والمحتجين من الحركة الناشئة لعشرين فبراير، من الذهاب إلى أقصى حد مما تبقى من أوراش التغيير بالنسبة إلى الذين واللواتي انخرطوا في هذه الدينامية.

النتائج التي تم التوصل إليها:

- إنشاء الشبكة الجديدة للجمعيات النسائية في عام 2012 التي أسميت بـ «تحالف ربيع الكرامة»، والذي مكن من إلغاء الفصل 475 من القانون الجنائي بفضل تنظيم عدة مسيرات احتجاجية عبر المملكة من أجل التنديد بتواطؤ القانون في إعادة إنتاج الأشكال القصوى من العنف في حق النساء.
- مكن «الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة» من إدماج مقاربة ذات حساسية لمسألة النوع في الدستور الجديد. وتضمن المادة 19 من الدستور الجديد بهذه الطريقة المساواة ما بين الرجال والنساء في كل مجالات الحياة الاجتماعية.

بالمقابل من الضروري أن نقوم بالإشارة إلى أن الملاءمة ما بين النصوص وما بين الممارسات ليست دوما في الموعد.

ت. تفكيك السرديات/الخيالية، الوصم والمعايير الاجتماعية

يركز مجال التدخل هذا على الخطابات والممارسات النخبوية وكذلك على المعايير الاجتماعية والأشكال اليومية المنتشرة للتمييز داخل المجتمع. تتجه أهداف التدخل إذن إلى فئات مختلفة من المجتمع (على سبيل المثال: النخب، وسائل الإعلام والمجتمع، بشكل عام)، كما تتجه إلى التربية أو المعايير والوصم الذي يترتب عنها في الغالب.

في كل البلدان يمكن أن يتم تشجيع التمييز عبر خطابات وممارسات النخب والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والخبراء/الخبيرات والمفكرات/المفكرين. النخب أساسية في هذا المجال لأنه بإمكانها أن تُفعِّل وتعطي الشرعية للتمييز داخل المجتمعات من خلال خطاباتها وممارساتها البادية للعيان والأقل بروزا.

التربية، وخصوصا عبر المقررات المدرسية، تلعب أيضا دورا مفتاحيا في إنتاج وجهات نظر تقصي الآخرين، على سبيل المثال، من خلال تقديم أحداث تاريخية بطريقة انتقائية لا تأخذ بعين الاعتبار دور جماعات هشة وضحية للهيمنة في المجتمع.
يمكن لقطاعات من السكان بدورها أن تعيد إنتاج الخطابات التي تطلقها النخب وتنقلها عبر التربية بأن تعطي الشرعية بهذا الشكل لأشكال التمييز والعنف اتجاه المجموعات الأكثر هشاشة. هذه الممارسات تشكل مشكلة حقيقية، خصوصا حينما تستمر في التناقل عبر المعايير الاجتماعية – وتعطي مكانة للوصم، في سياقات محددة.

أحد الأمثلة على خطاب النخب التمييز، هو الخطاب الأبوي (البطريركي) السائد في المغرب. يمارس هذا الخطاب التمييز ضد النساء بأن يقدم فكرة الأدوار المتكاملة، وليس المتساوية، بالنسبة إلى الرجال والنساء داخل المجتمع، ويشجع الانشطار ما بين العام والخاص، وما بين الرجال والنساء. ويتضمن هذا الخطاب الديني الذي يتم ترويجه عبر رجال الدين الذين يوافقون على الرمزية المتواضعة للنساء وعلى ضرورة احترام الأدوار التقليدية للجنسين.

> مبادرات من أجل تعزيز التغيير

من الضروري تفكيك السرديّات/الحكايات والمتخيل المهيمنين والوصوم والمعايير الاجتماعية وتطوير سرديات مضادة قوية.

يجب أن تكون استراتيجية المبادرة على الشكل التالي:

- تحديد وعرض الخطابات والممارسات النخبوية، المتحررة من العقد أو الضمنية، التي تؤدي إلى التمييز في حق جماعات مجتمعية من خلال إظهار كيف أن التمييز يعمل على إنتاج أشكال متعددة من الإقصاء،
- تحديد وعرض الطريقة التي تعزز بها التربية والتعليم التمييز المتقاطع،
- تحديد وعرض طريقة عمل التمييز في الحياة اليومية، وبالخصوص الوصم والمعايير الاجتماعية،
- تطوير سرديات مضادة، وتعزيز وجهات النظر البديلة التي تظهر دور السيرورة التي وصفناها سابقا،
- استعمال الخبرات ووجهات النظر للذين واللواتي يتعرضون لأشكال متعددة من التمييز، بما في ذلك العنف، من أجل إظهار الآثار الملموسة للتمييز على الحياة اليومية للواتي والذين يتعرضون للتمييز،
- تطوير دورات تكوينية/ممارسات من أجل مساءلة الإيديولوجيا المهيمنة وعرض الطريقة التي يتم بها إعادة إنتاج الامتيازات والحفاظ عليها داخل المجتمع.

نموذج لممارسة تهدف إلى تفكيك السرديّات/المتخيل/المعايير الاجتماعية التي تقدم صور سلبية

ائتلاف الليل: مشروع «ماشي رجولة» الهادف إلى تفكيك المتخيل السائد حول فكرة الذكورة في المغرب

التعريف بالائتلاف: ائتلاف الليل، هو مبادرة تهدف إلى تعزيز التعددية والإدماج والدفاع عن حقوق الأقليات عبر الفن والثقافة ووسائل الإعلام في المغرب. ولديه كهدف الرغبة في جعل كلمة الجماعات المهمشة مرئية إلى جانب منح الحق في الانتشار للكلام المناضل والخبير في أوساط الجمهور الواسع وإنشاء منصة للنقاش ونشر المحتويات –الأكاديمية والثقافية- عبر البودكاست والفوتوغرافيا والفيديو والكتابة.

وصف المشروع: مشروع ماشي رجولة الذي أطلق من طرف ائتلاف الليل، هو منصة رقمية بديلة تهدف، عبر منظور نسوي، في إعادة التفكير في الذكورة داخل المجتمع الأبوي ونشر أشكال من الذكورة الإيجابية في المغرب. يتعلق الأمر بفضاء للتفكير والنقاش والإعلام حول أسئلة مرتبطة بأشكال الذكورة والجندر بشكل عام. في واقع الأمر، فإن الدراسات الحديثة عبر العالم تثبت أنه لا يوجد شكل وحيد للتعبير عن الجندر (النوع) مرتبط بجنس الذكور: بل هي أشكال متنوعة ومتعددة ومختلفة. بحسب منظوراتها ومنظريها لا يتعلق الأمر بشيطنة الرجال عبر هذا المشروع، بل بإيضاح الآثار السلبية المدمّرة اجتماعيا لبعض المعتقدات التقليدية حول السلوكيات الذكورية، من قبيل الهيمنة العنيفة والميزوجينية والتحرش والاكتفاء بالذات، وهذا عبر نشر والدفاع عن أنواع من الذكورة الإيجابية والمتعددة.

الخطوة الأولى للمشروع: سلسلة من حلقات بودكاست أطلق عليها «ماشي رجولة» بشراكة مع مؤسسة هاينريش بول الرباط- المغرب، وثم بتها انطلاقا من 1 دجنبر 2020. قدمت من طرف سفيان هناني، وهو دكتور في علوم الصحة ومؤسس شريك لائتلاف الليل، يدعو البودكاست، عبر نقاش مفتوح مع المفكرين والمفكرات والمثقفين والمثقفات والفنانات والفنانين وشخصيات أخرى ملتزمة إلى التعبير عن مفهوم أشكال الذكورة داخل المجتمع المغربي. في الواقع، فإن الموسم الأول من ماشي رجولة أعطى الكلمة عبر 8 حلقات بودكاست لمجموعة من المتدخلين البارزين، من ضمنهم الباحثة والنسوية الإسلامية أسماء المرابط، والكاتب عبد الله الطايع، والباحثة السياسية والمناضلة النسوية المختصة في التقاطعية فرانسواز فرجيس Vergès، إلى جانب الكاتب والصحفي الاستقصائي هشام حذيفة.

كيف لجأ هذا المشروع إلى المقاربة التقاطعية؟ يركز ائتلاف الليل على الدفاع عن حقوق الأشخاص من الأقليات وخاصة النساء، والأشخاص الذين ينسبون إلى عرقية محددة، والمهاجرات، والأشخاص في وضعية إعاقة، وكل جماعة أخرى من الأقليات وضحية لأشكال التمييز. مقاربة الائتلاف هي جماعية وتضع في صلب عملها كلمة الأشخاص المعنيين مباشرة بهذه المواضيع المرتبطة بالتعددية والإدماج. الشهادة بصيغة المتكلم، وتقاسم الخبرات، وجعل الإنتاجات الفنية للجماعات الأقلية مرئية، هي مركزية في مقاربة الليل، وبشكل خاص، من خلال بودكاست ماشي رجولة.

ث. تمكين الجماهير المستهدفة

مجال التدخل هذا يركز على تمكين (تطوير خبرات) السكان المستهدفين وإعطائهم القدرات. الأفراد والجماعات الهشة، غالبا ما تكون في الحاجة. لكن نادرا ما تكون لديها القدرة على التواصل وتقديم شكاواها مباشرة إلى عموم الجمهور، لأن هذه الأخيرة غالبا ما تصلنا عبر منظور ومنصات «حليفاتهم وحلفائهم» (على سبيل المثال: المنظمات المحلية، والوطنية والدولية). في الواقع، لقد أثبت بشكل واضح أن المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن حقوق الإنسان غالبا ما تتجه إلى الحديث باسم الجماعات وبأن تَتَمَلَّك قضاياها، بدل أن تعطيها الحق في الكلمة. ومن خلال القيام بهذا، يمكنها أن تساهم في إخراس، وتهميش مطالب وحاجيات هذه الجماعات وأن تجعل منها أكثر غيابا عن مجال الرؤية.

في السياق المغربي، يشكل الشباب نموذجا جليّا لجماعة بحاجة خاصة إلى التمكين. في الواقع فإن الأحزاب السياسية، وأيضا المنظمات غير الحكومية المغربية، بما فيها تلك التي تركز على الشباب أو/وتختص في مجالات تخص الشباب لديها اتجاه في الحديث عوضا عن الشباب، بدل الحديث والعمل «معهم». وهذا يبدو جليا في واقع أن المدربين والمدربات، والمنشطات والمنشطين، ومسيرات ومسيري الورشات الموجهة إلى الشباب (مثل تلك التي تتوجه إلى أشكال الذكورة الإيجابية والفصل بين الأجناس في الثانويات والجامعات) نادرا ما يكونون من الشباب الذين ينتمون إلى نفس الفئة العمرية. بل هم بالغون يأتون من أجل «نقل» معارف وخبرات. مسؤولية «رفع» هذه المعارف والقيام بالتشخيص للوضعيات الصعبة التي يواجهها الشباب المغربي ينفرد بها في آخر المطاف هؤلاء المدربون والمدربات، ما يفترض شكلا من التراتبية. في الحقيقة فإن هذا الوضع القائم يفترض أن الشباب يشكلون مجموعة هشة ليس بمقدورها أن تتحدث باسمها، وأن تقوم بتشخيص مشاكلها الخاصة، وأن تكون قادرة على المطالبة بحقوقها بشكل مباشر ومن دون وسيط.

وكمثال على منظمة تتكون من الشباب وتعمل على تمكين الشباب مع الشباب جمعية في تيفلت «شبكة الرواد الشباب « Young Leaders Network (TYLN) والتي شاركت بدورها في الورشة الميدانية التي نظمت في نونبر 2020. هدف الشبكة هو خلق فضاء للشباب وإدماجهم بشكل كامل في المسارات التي تهدف إلى مضاعفة معارفهم واندماجهم المدني في الميدان. وحدّدت الشبكة أيضا كهدف لها الإعلام وأن تكون قدوة وأن تشجع على انخراط وعمل الشباب من المجتمع المدني في إنجاز أهداف الألفية من أجل التنمية. لهذا الغرض تقوم بتعبئة الشباب أساسا ضمن المؤطرين والمؤطرات، والمدربين والمدربات والاستشاريين والاستشاريات. وتهدف الشبكة بهذه الطريق إلى تحسين عملية تمكين الشباب من طرف الشباب ولصالح الشباب.

> مبادرات من أجل تعزيز التغيير

من الضروري استعمال المقاربة الأفضل من أجل العمل من السكان المستهدفين وذلك لإنجاز عمل تقاطعي. على منظمات المجتمع المدني أن تكون واعية بالطريقة التي تتشكل عبرها الجماعات والطريقة التي يؤثر بها هذا على ممارساتها. وعليهم أن يميزوا ما بين المظلومية (الضحية) وما بين الاعتراف والاستقلالية. تعتبر المظلومية دوما إشكالية وتؤدي إلى إقصاء هؤلاء الأشخاص والجماعات المعنية من نضالاتهم للحصول على حقوقهم. وتوجد عدة طرق للتدخل: الحديث باسم الجماعات المستهدفة، الحديث من أجل ومع الجماعات المستهدفة، أن نتركها تتحدث وأن نرافق هذه الجماعات الهشة في مطالبها. يجب أن تكون الطريقة الثالثة هي المفضلة. فعلى المجهودات أن تنجز في سبيل خلق فضاءات ومنصات تقوم بنشر هذه المقاربة.

وعلى الاستراتيجيات أن تستهدف في الآن ذاته جمعيات المجتمع المدني التي تعمل إلى جانب الجماعات الهشة والجماعات بحد ذاتها: المنظمات التي تعمل إلى جانب الجماعات الهشة: على مبادراتها أن تهدف إلى جعل منظمات المجتمع المدني واعية بأحكامها المسبقة الذاتية، وغير الواعية أحيانا. ويتعلق الأمر على الخصوص بالأبوية وأشكال أخرى من التمييز يتم ترويجها بعلم أم لا من طرف منظمات المجتمع المدني.

الجماعات المستهدفة: على المبادرات أن تركز على استقلالية السكان المستهدفين من خلال مساعدتهم على خلق منصات وعبر تبني مقاربات تشاركية. عندما تقوم الجماعات بتأسيس منظماتها الخاصة واستراتيجياتها، يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي ترغب في العمل بوصفها «حليفة» بأن تبدأ عملياتها من خلال مرافقة حاجيات الجماعات وعبر دعم مبادراتها. الإصغاء العميق والمتعاطف هو أداة أساسية، خصوصا عندما يعيش السكان المعنيون أشكالا من الاضطهاد والإقصاء، لا يتقاسمها معهم حلفاؤهم الذين يستفيدون من بعض الامتيازات داخل المجتمع (على سبيل المثال: النساء مقارنة بالرجال، غير المغربيات والمغاربة مقارنة بالمغاربة والمغربيات).

> نقطـة حــذر

من الأساسي إيجاد توازن في العمل والمبادرات من أجل تفادي تعريض الجماعات الهشة أن تعيش حالات من التمييز. يتعلق هذا الأمر بتحد كبير لمنظمات المجتمع المدني يجب عليها أن تكون واعية به. إذن، فمن خلال نشر ثقافة التمكين وتعزيز قدرات الجماعات المستهدفة، فإن منظمات المجتمع المدني عليها أيضا أن تفكر في استراتيجيات من أجل حمايتها. يجب أن يتم تفضيل البراغماتية، في علاقة بالمواقف الإيديولوجية.

نموذج لمبادرة في المغرب من أجل تعزيز قدرات وتمكين الجماعات الهشة

مجموعة شابات من أجل الديمقراطية: عبر مبادرة الحملة التحسيسية يودا

نبذة عن الجمعية: تم تأسيس مجموعة شابات من أجل الديمقراطية (JFD) في عام 2012 من طرف مجموعة من النساء الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 18 و35 سنة، واللواتي استفدن من عدة برامج لتعزيز القدرات. ويعتبر الهدف من الجمعية هو تعزيز الحضور والمشاركة للشابات في الفضاء العمومي، مع مزج هذا العمل بالمرافعة السياسية.

كيف قامت هذه الجمعية باللجوء إلى مقاربة تقاطعية؟ في عام 2020 قامت «شابات من أجل الديمقراطية» بإطلاق حملة للتوعية والمرافعة أطلق عليها اسم «يودا». وكان الهدف منها تسليط الضوء على مختلف أشكال التمييز –وبخاصة أشكال التمييز الجنسي-التي تعيشها العاملات الزراعيات الموسميّات في منطقة أكادير وآيت ملول. وبهذا تم تنظيم عدة ورشات تكوينية من أجل تحسيس هؤلاء النساء اللواتي يعشن في وضعية من الهشاشة بحقوقهن، وهو ما مكنهن من أن يكُنَّ جزءا من مشروع يودا. في الواقع فإن التمكين وتعزيز القدرات الذي حصلن عليه، مكّنهن من أن يقمن بتسجيل شكاواهن بأنفسهن ونقلها إلى «شابات من أجل الديمقراطية»، التي اكتفت بجعلها متناغمة في إطار الحملة التحسيسية الرقمية. قام فريق «شابات من أجل الديمقراطية» إذن باختيار إعطاء الكلمة للمعنيات بالموضوع، بدل الحديث بدلهن.

النتائج التي تم تحقيقها: بالإضافة إلى النجاح الذي حققته الحملة الرقمية والصدى الذي وجدته في وسائل الإعلام، فإن العاملات الموسميات في قطاع الفلاحة، تمكّنَّ من التواصل المباشر ونقل شكاواهن إلى الفاعلات والفاعلين المؤسساتيين، خلال **ندوة رقمية**، سهّلت «شابات من أجل الديمقراطية» إعدادها وقمن بتنظيمها.
اليوم ضاعفت البعض من هؤلاء النساء من كفاءاتهن ويقمن بدورهن بدور في التعبئة لدى «شابات من أجل الديمقراطية»، ويسهّلن تنظيم الورشات التكوينية.

ج. خلق منظمات تتخذ مقاربة أكثر اندماجا (التمثيل وما بعده)

يركز مجال التدخل هذا على خلق منظمات أكثر اندماجا. وتقاس الاندماجية هنا في الغالب من خلال فحص مستوى التمثيلية الرقمية للجماعات الهشة (على سبيل المثال: النسبة المئوية) داخل المنظمة. غالبا ما يتم تقدير تمثيلية أفراد الجماعات المستهدفة في التنظيمات على أنها أساسية. من ناحية أخرى، فإن إدماجا أفضل يمكن أن يتحقق من خلال فحص دور المسؤولية وداخل الإدارة الذي يحصل عليه الأعضاء المنحدرون من جماعات هشة داخل المنظمة. الاعتراف بالقيادة بالنسبة إلى أفراد من هذه الجماعة هو أيضا ذو دلالة. فهو يبعث رسالة حول أهمية أن يعطى صوت أهم للجماعات المهمشة داخل المجتمع. يجب أيضا أن يتم تفضيل مقاربات أخرى، ما بعد التمثيلية. وذلك على سبيل المثال عبر خلق منصات وفضاءات داخل التنظيمات من أجل إعطاء الكلمة والسلطة للجماعات التي غالبا ما يتم إجبارها على الصمت أو يتم تهميشها داخل المجتمع، كما في داخل المنظمات، ومنحها هذه الكلمة رئيسي في تعزيز اندماج أكبر.

> مبادرات من أجل التغيير

يجب أن يتم تفضيل حصص تكوينية تتعلق باستراتيجيات العمل في الداخل تمكن من الوعي بالأهمية التي تعود للممارسة التي تعتمد طريقة تقاطعية داخل منظمات المجتمع المدني. وعليها أن تقوم بتعزيز التمثيلية، سواء من خلال النسبة المئوية أو في صفوف القيادة. كما يجب أن تكون التمثيليات انعكاسا لتنوع أعضاء هذه الجماعات.

يجب على استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني أن تركز على:

- اندماج الجماعات الممثلة تمثيلا ضعيفا سواء من خلال التمثيلية العددية أو في مجال القيادة،
- الاستثمار في الوقت والموارد من أجل نشر الوعي في صفوف الأعضاء بخصوص موضوع الأفكار المسبقة غير الواعية التي يحتمل أن تكون في أذهانهم، والتي قد تخلق أشكالا من الإقصاء،
- تقليص السلطة والامتيازات،
- تنظيم ورشات وأنشطة تهدف إلى تحسيس جميع الأعضاء بأهمية المقاربة التقاطعية،
- تأسيس منصات و»فضاءات آمنة» يطلق عليها «safe spaces» من أجل تمكين الجماعات التي تمثل بشكل ضعيف داخل المنظمة من أن تصبح أكثر مسؤولية وأن تحدد هيئاتها الخاصة ومشاكلها انطلاقا من تجاربها وحاجياتها.

نموذج لمنظمة مغربية أدمجت أعضاء من الجماعة المستهدفة داخل تنظيمها بما يتجاوز مجرد التمثيلية الرقمية

جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

نبذة عن الجمعية: منذ تأسيسها في عام 1993 تلتزم جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالترافع من أجل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. تسطر الرؤية الاستراتيجية للجمعية على طموحها إلى الوصول إلى مجتمع متكافئ عادل وملتزم فيما يخص حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال تعزيز وحماية حقوق هذه الفئة، عبر الترافع السياسي.

كيف قامت هذه الجمعية بإدماج المقاربة التقاطعية؟ تقوم جمعية الحمامة البيضاء بتنظيم برامج لتعزيز قدرات الأشخاص في وضعية إعاقة، يقدمها أشخاص معنيون بأنفسهم بهذه الإشكالية. في الواقع، فإن الأشخاص في وضعية إعاقة يتجاوزون الإطار البسيط للمجموعة المستهدفة، ويشكلون الجزء الأهم في أوساط الهيئات المُسَيّرة ومن العاملين داخل المنظمة. هكذا فإن نوع المبادرات التي يقومون بها تستجيب بطريقة فعالة إلى حاجيات الجماعة المستهدفة بحكم أنه تم التفكير فيها من طرف الجماعة بنفسها.

النتائج التي تحققت: نجحت جمعية الحمامة البيضاء بأن تحتل مكانة هامة بوصفها منظمة مرجعية فيما يخص حقوق الأشخاص الذين يعيشون في وضعية إعاقة، ما دفع بها إلى أن تصبح مُحاوَراً مميزا لدى الفاعلات والفاعلين المؤسساتيين. في الواقع فإن تفاعل الممثلين والممثلات للأحزاب السياسية، على سبيل المثال، فيما يخص المرافعات التي تقوم بها جمعية الحمامة البيضاء من أجل تعميم الولوجية الشاملة للأشخاص في وضع إعاقة، تظهر الاهتمام الذي يمكن أن يكون لدى أصحاب القرار اتجاه الجمعية التي تتخذ مقاربة إدماجية.

التحديات التي تمت مواجهتها: من ضمن التحديات الهامة التي تواجهها جمعية الحمامة البيضاء، مسألة أن واقع الإعاقة ما زال مجهولا، حتى في أوساط الناشطين والفاعلات والفاعلين في أوساط المجتمع المدني – وهو ما يجعل العمل في إطار تحالفات من خلال شبكة أمرا من المعقد تطبيقه على أرض الواقع.

ج. التشبيك (التعاون والتحالفات)

يركز مجال التدخل هذا على خلق وتعزيز شبكات بين مختلف المنظمات التي تعمل على مواضيع شبيهة والتي يكون مجال تدخلها متكاملا. على سبيل المثال شبكة تمكّن من جمع منظمات لديها كفاءات ونقاط قوة مختلفة، ستقوم بتعزيز التبادل وخلق تقاطعات في مجال التعلم المشترك من أجل العمل سويّة على أشكال التمييز المتقاطع.

> مبادرات من أجل التغيير

خلق شراكات، وإن كان ممكنا، تحالفات قوية ما بين المنظمات على المستوى المحلي والوطني والدولي، وذلك بالأساس من أجل تعزيز استراتيجيات العمل. بالمقابل، فإن خلق تحالفات أكثر عمقا هو أكثر أهمية: ففي واقع الأمر يعتبر ترسيخ الثقة أساسيا من أجل تفضيل الشراكات الأكثر صلابة.

مع ذلك فإن التحديات بدورها عديدة وهناك مجهودات ضرورية من أجل جمع أكبر قدر من الجمعيات التي تملك مقاربات وأهدافا مختلفة (على سبيل المثال: جمعيات نسائية مغربية وجمعيات للنساء المهاجرات القادمات من دول إفريقيا جنوب الصحراء). كما يجب إيلاء عناية خاصة إلى المنظمات التي تم تأسيسها لفائدة الجماعات الأكثر هشاشة والتي تتعرض في العديد من الأحيان للتهميش داخل المجتمع وكذلك من طرف المنظمات بنفسها (كمثال على ذلك: التنسيقيات التي تمثل جماعات «مجتمع الميم» (LGBTQI+). كما يجب توخي الحذر الكبير فيما يخص أشكال التمييز التي يمكن أن تنسج وتخلق داخل الشبكات التي يتم تأسيسها.

وستمكن استراتيجيات العمل التي تهدف إلى خلق وتقوية الشراكات والتحالفات من:

- خلق مناخ من الثقة ما بين المنظمات عبر الاجتماعات والشراكات،
- تسهيل خلق أرضية اتفاق ما بين الجماعات التي تملك مقاربات وأهداف مختلفة، ما وراء الإيديولوجيا والمصالح الضيقة، ومن أجل تطوير استراتيجيات مشتركة،
- احترام تنوّع مُخْتَلِفِ الجماعات الممثلة،
- التحكم في علاقات السلطة والامتيازات من أجل خلق شراكة اندماجية ومتساوية،
- خلق منصات وفضاءات آمنة من أجل منح الكلمة للمنظمات التي تجد نفسها في وضعية سلطة أضعف،
- خلق فضاء يمنح كلمة متكافئة لفائدة كل المنظمات وبالخصوص إلى تلك التي تعمل مع ومن أجل المجموعات الأكثر تهميشا وتلك التي يتم تأسيسها من طرف الجماعات الهشة بنفسها،
- حماية المنظمات الأكثر هشاشة في أوساط الشبكة من الاضطهاد ومن العنف.

> ملاحظة هامة

المبادرات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني بشكل فردي يمكن أن تكون مختلفة عما تفعله حينما تتطور في إطار تنسيقية أو شبكة من أجل تعزيز التغيير. على سبيل المثال فإن المنظمة يمكن أن تكون واعية بمختلف الهويات التقاطعية الموجودة، ولكن أن تختار استراتيجية للترافع لا تسلط الضوء إلاّ على شكل واحد من أشكال التمييز، وذلك من أجل أن تستهدف بشكل أفضل دوائر القرار وأن تحقق نتائج وآثاراً أفضل.

نموذج لخلق شبكة من أجل تشجيع مقاربة تقاطعية في المغرب

المجلس المدني لمناهضة جميع أشكال التمييز

وصف الشبكة: تأسس المجلس المدني لمناهضة جميع أشكال التمييز في التاسع من دجنبر 2016، من طرف 13 منظمة-تنسيقيات/ديناميات أو جمعيات. يشكل المجلس المدني دينامية مستقلة عن كل انتماء إيديولوجي، سياسي، ديني و/أو حكومي ويحقق الرغبة في خلق فضاء تلتقي فيه النضالات حول موضوع أشكال التمييز.

أهداف الشبكة:

- تأسيس شبكة للتبادل، وللالتقاء والتعلم المشترك في احترام لاستقلالية كل عضو. كما أن المجلس المدني هو فضاء لتحقق ذوات أعضائه وحمايتهم ما يمكن من التعزيز المشرك لقدراتهم ومعارفهم على قاعدة موضوعاتية وملتزمة،
- طرح موضوع أشكال التمييز بطريقة شاملة. ويراهن المجلس المدني على الاستثمار في تجارب ومعارف وخبرات مختلف عضواته وأعضائه، من أجل التطرق ومعالجة مسألة أشكال التمييز التقاطعية، ومن أجل خلق مرجعية مشتركة فيما يخص أشكال التمييز،
- إيضاح وفهم طريقة عمل أشكال التمييز، التي لا تتم دراستها والتنديد بها، أو يتم ذلك بشكل ضعيف أو سيء. وتجد أصولها في أشكال التمثل الاجتماعي، أو التي تقع في أماكن معزولة.

كيف لجأت هذه الشبكة إلى مقاربة تقاطعية؟ تتميز تجربة المجلس المدني بكونها من أوائل الشبكات التي تمكنت من استقبال العديد من المنظمات ذات الحساسيات والتوجهات ومجالات التدخل المختلفة. وتمكن تعددية الجمعيات الشريكة في المجلس المدني من تقديم نظرة جديدة إلى مختلف أشكال التمييز، وبالتالي، معالجة بُعْدِها الشامل والتقاطعي. أيضا، فإن تواجد وعمل أعضاء المجلس المدني في ست مناطق مختلفة من المغرب مكّن من الأخذ بعين الاعتبار لموضوع أشكال التمييز في جزء كبير من التراب المغربي، وكذلك الانفتاح المجالي على سياقات محلية متنوعة. ويمكن هذا أيضا من تثمين العمل الميداني المنجز من طرف جمعيات توجد خارج محور الرباط والدار البيضاء.

النتائج المحصل عليها: يعتبر التقرير **«أحوال التمييز في المغرب»** مرجعا حقيقيا، وقد تم نشره عام 2018، ويعتبر شهادة على إمكانية العمل في إطار تحالف وفعالية تأسيس شبكة تمكن من تجاوز مجالات العمل المحدودة لكل منظمة من المنظمات الشريكة في المجلس المدني.

الصعوبات التي تمت مواجهتها: تعبئة الجمعيات الشريكة من أجل اتخاذ قرار ديمقراطي وجماعي يمكن أن يكون عائقا للتفعيل السريع والطموحات التي أعلن عنها المجلس المدني.

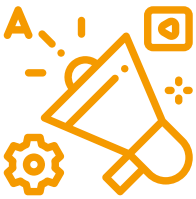

خ. استراتيجيات التواصل (التحسيس والمرافعة)

يتركز مجال التدخل هذا حول استراتيجيات منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى أن تجعل من العمل أكثر مرئية، واستعمال مختلف الأدوات من أجل التحسيس بمختلف مجالات المجتمع وأن تقوم بعمل للمرافعة. يحتاج عمل الترافع إلى استراتيجيات للتحسيس والتواصل من أجل الضغط على صاحبات وأصحاب القرار السياسيين والفاعلات والفاعلين الأساسيين من أجل التأثير ومن أجل التغيير، على سبيل المثال ما يتعلق بالقوانين والسياسات العمومية.

من أجل تحسيس مختلف الفاعلات وفاعلي المجتمع بأشكال التمييز المتعددة التي تكون ضحيتها جماعات هشة داخل المجتمع، فإن منظمات المجتمع المدني تستطيع القيام بمجهود أكبر من أجل أن تبرز إلى العلن خصوصيات الجماعات والأفراد من ضحايا أشكال التمييز.

> مبادرات من أجل التغيير

من الأساسي تطوير أدوات فعالة من أجل تعزيز التغيير وأن نجعل عملنا مرئيا. وسائل التواصل من أجل الوصول إلى صانعات وصناع القرار السياسي والسكان بشكل عام متعددة ويمكن أن يكون لها أهداف مختلفة. يجب أن تكون أيضا مقترنة بتشخيص للمشكلة من أجل أن نصل بشكل أفضل إلى الشرائح المستهدفة من حملة التواصل. ويجب أن نولي عناية خاصة بإظهار وجود أشكال من التمييز المتقاطع التي تمس بعض الجماعات الهشة، وأن نظهر أهمية أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه الأشكال من التمييز من أجل أن نجد الحلول الملائمة للمشاكل التي تعيشها هذه الجماعات.

ويجب أن تتمحور استراتيجيات العمل حول:

- ترجمة تشخيص دقيق للمشكلة التي نريد أن نعرضها من خلال استراتيجيات تواصل فعالة تظهر وجود أشكال تمييز متعددة من طرف بعض الجماعات الهشة،
- تحسين المعرفة وفهم أفضل الاستراتيجيات التواصلية لفائدة كل فئة مستهدفة (على سبيل المثال: الساكنة بأكملها مقارنة بأصحاب القرار السياسي)، من خلال التركيز على الأشكال المتعددة للتمييز التي تمس السكان المستهدفين،
- تعلم استعمال مهارات جديدة، ومن ضمنها الأدوات الرقمية، من أجل جعل عملنا مرئيا ولنرفع من حجم تأثيره،
- تطوير أدوات مجددة من أجل الوصول إلى أكبر قدر من الجمهور (على سبيل المثال: الفيديو، فنون الأداء، والمسرح)،
- تنظيم حملات للتعبئة أيضا عبر الشبكات والتحالفات الصلبة، وبالاعتناء بتسليط الضوء على الأشكال المتعددة للتمييز.

نموذج لاستراتيجية للتحسيس في المغرب

تنسيقية «أوراق الإقامة للجميع» عبر الحملة الوطنية للتحسيس ضد العنصرية اليومية في المغرب التي أطلق عليها «مسميتيش عزي» (اسمي ليس عزي –عبارة قدحية)

نبذة عن التنسيقية: تنسيقية «أوراق إقامة للجميع» هي تنسيقية تتكون من 11 جمعية تأسست في أعقاب عملية تسوية وضعية الأجانب والأجنبيات والتي كان الهدف منها أن تتم عملية تسوية وضعية الأشخاص الذين يقيمون بطريقة غير نظامية في المغرب. وتتلخص طريقة عمل التنسيقية من خلال متابعة ورصد عمليات تسوية الوضعية الإدارية في المغرب، ومرافقة وتقديم معلومات لكل طالبي تسوية الوضعية، والتواصل مع السلطات المغربية والصحافة والمجتمع المدني، وفي الأخير القيام بعمليات الترافع.

وصف الحملة: هي حملة وطنية ضد العنصرية أطلق عليها «مسميتيش عزي» تم تنظيمها بمناسبة اليوم العالمي ضد العنصرية في 21 مارس 2014، واستمرت لمدة شهر. وكان الهدف منها تسليط الضوء على أشكال التمييز الموجودة اتجاه المهاجرات والمهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء. وتستعمل الكلمة القدحية «عزي» لوصف سود البشرة، وكان الغرض منها هنا التنبيه إلى العنصرية اليومية التي تستمر من خلال صور نمطية وأفكار مسبقة وخطابات منتشرة في المغرب.

كيف لجأت هذه الحملة إلى مقاربة تقاطعية؟ كانت الاستراتيجية التي تم تبنيها على نفس الخط مع المقاربة التقاطعية التي تهدف إلى تحسيس السكان بوضعية الأشخاص المهاجرين من سود البشرة في المغرب. هؤلاء الأشخاص هم ضحايا لتمييز متقاطع يأتي نتيجة لوضعهم كغير حاملين لصفة المواطنات والمواطنين، وفي بعض الأحيان يقيمون بطريقة غير نظامية بالإضافة إلى لون بشرتهم. هذه المقاربة كانت ضرورية لأنها تهدف إلى جعل التجربة التي يعيشها هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات من أنواع معينة من التمييز مرئية وذلك لأنهم يعانون بشكل مضاعف «الخطر» « jeopardy » وذلك عبر وضعهم الإداري وبتقاطع مع لون بشرتهم.

2| دليل للتقييم الذاتي التقاطعيّ لفائدة منظمات المجتمع المدني في المغرب

إذا كنتم منظمة من المجتمع المدني وكنتم تريدون للعمل الذي تقومون به أن يكون تقاطعيا فهذا الجدول سيمكنكم من توضيح موقفكم من خلال الإجابات عن الأسئلة الموجهة كالتالي فيما يتعلق بكل مجال من مجالات التدخل.

7 مجالات للتدخل	الأسئلة الموجهة من أجل 7 مجالات للتدخل في إطار مقاربة تقاطعية
#1 التشخيص	• ما هو نوع التحليل الذي تقومون به من أجل التحديد الجيد وعرض أشكال الاضطهاد للجماعات المستهدفة التي تتقاطع وتتشابك؟ • ما هي المنهجيات التي تم استعمالها؟ ما هي الطرق الأخرى التي كان بالإمكان استعمالها ولماذا؟ عبر أي مجالات للتدخل؟ • كيف تأخذون بعين الاعتبار مختلف هويات الجماعات المستهدفة؟
#2 مساءلة الهوية الوطنية الشمولية وأشكال التمييز المؤسساتي	• بأي طريقة يمكن للتمييز المؤسساتي (المواطنة والهوية الوطنية، القوانين، السياسات والأفكار/الإيديولوجيات) أن تساهم في إنتاج أشكال عدم المساواة في ما يخص أحد محاور التمييز: (على سبيل المثال: الميز الجنسي، العنصرية، الطبقية، رهاب المثلية، إلخ) فيما يتعلق بالجماعات التي تستهدفونها؟ • كيف يمكن للفاعلات والفاعلين المؤسساتيين أيضا أن يسهّلوا عملية إعادة إنتاج بعض أشكال التمييز؟
#3 تفكيك السرديات/ الخيالية، الوصم والمعايير الاجتماعية	• كيف تشجع النخب (الفاعلون والفاعلات السياسيات، وسائل الإعلام، المثقفات والمثقفون إلخ) التمييز اتجاه الجماعات التي تستهدفونها، عبر خطاب هذه النخب وممارساتها؟ • ما هو دور التربية والتعليم في التعزيز المباشر وغير المباشر للوصم والمعايير الاجتماعية التمييزية اتجاه الجماعات المستهدفة؟ • كيف يعمل المجتمع بأكمله على تشجيع التمييز اتجاه الجماعات المستهدفة من طرفكم؟ • بحسبكم، ما هي الاستراتيجيات التي يمكن لها أن تساهم في تحسين هذه الوضعية؟
#4 جعل الجماعات المستهدفة مسؤولة	• كيف تتصور منظمتكم بطريقة واضحة أو ضمنية الجماعات المستهدفة؟ هل تعتبر أفرادها بمثابة ضحايا سلبيين أو بمثابة فاعلات وفاعلين في الخطاب وفي الممارسات؟ • ما هي الاستراتيجيات التي طوّرتموها للاستجابة لهذه الحاجيات؟ • هل أدت هذه الاستراتيجيات (إراديا أم لا) نحو اتجاه للتركيز أكثر على (1) أن يتم الكلام/العمل باسم، (2) أن يتم الحديث/العمل مع الجماعات المستهدفة، (3) أن يترك هؤلاء لتطوير استراتيجياتهم الخاصة (مع المساهمة المشاركة)؟ • ما هي الدوافع التي تقوم عليها استراتيجياتكم؟ • ما الذي يمكن أن يتم تحسينه وكيف يمكن منح الإمكانية لهذه الجماعات وأن تمثل مطالبها على أحسن وجه؟

#5 خلق منظمات تتخذ مقاربة أكثر اندماجا (التمثيلية وما بعدها)	• هل بإمكانكم القول إن منظمتكم تطمح إلى تحسين التصورات بخصوص الجماعات المستهدفة؟ ما هي المكانة المقدمة لهذه الجماعات الأقلية (مثلا: النساء، الأشخاص المنتمون إلى أقليات داخل المجتمع)؟ • ما الذي يمكن أن تقوم به منظمتكم من أجل الحصول على تمثيلية/اندماج تقاطعي أفضل؟ • هل كل الأعضاء يتم التعامل معهم على قدم المساواة؟ هل الامتيازات مسيطر عليها والتعبير عنها محدود؟ إذا كانت الإجابة بنعم فكيف يحدث ذلك؟ • هل لدى الجماعات التي لا تتمتع بحق في الكلام وحضورها ضعيف، إمكانية أن تعبر عن نفسها داخل منظمتكم؟ • ما الذي تقوم به منظمتكم من أجل تحسيس أعضائها بالأحكام المسبقة وغير الواعية التي لديهم؟ • إذا كانت بعض الملامح المذكورة أعلاه لا تنطبق على طريقة عملكم، ما الذي يجب أن تقوم بهم منظمتكم في المستقبل من أجل أن تصبح أكثر إدماجاً؟
#6 التشبيك (التعاون والتحالفات)	• هل تخلق منظمتكم شبكات مع منظمات مدنية أخرى من أجل تحسين وتعزيز عملها في مجالات التدخل؟ • إذا كان الجواب نعم، ما هي الشبكات التي تلجؤون إليها؟ مع أي منظمات عقدتم شراكة في إطار هذه الشبكة؟ وإذا لم يكن الحال هكذا، فما هو السبب؟ وما هي العوائق التي تمنع منظمتكم من فعل ذلك؟ • إذا كان الجواب نعم، متى وكيف خلقت منظمتكم هذه الشبكات؟ ما هي الظروف التي تسهل خلق هذه الشبكات؟ ما هي معاييركم من أجل تطوير شراكات واختيار منظمات المجتمع المدني التي تريدون العمل معها؟ ما هي أبرز التحديات التي تواجهكم؟ وكيف يمكنكم تجاوزها؟ • في المستقبل، أي شكل من أشكال التحسين يمكن أن تضاف إلى هذا المجال؟
#7 استراتيجيات التواصل (التحسيس والترافع)	• أي نوع من استراتيجيات التواصل تستعملها منظمتكم؟ هل وجدتم أنها فعالة؟ إذا كان الجواب نعم كيف ومتى؟ إذا كان الجواب لا، لماذا وكيف؟ • كيف يمكن لاستراتيجياتكم أن يتم تحسينها؟ وما هي الكفاءات والموارد التي أنتم بحاجة إليها؟ • ما هو الجمهور الذي استهدفته منظمتكم من عملية التحسيس؟ وما هي الاستراتيجيات التي استعملتها في هذا المجال؟ • هل تستعملون وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الرقمية؟ وأي وسائل أخرى؟ • ما هي الوسائل التي ترغب منظمتكم في استعمالها في المستقبل؟ • ما هي التحديات التي تمنعكم من استعمالها (الوقت، الموارد، الكفاءات إلخ)؟ • حينما تقومون بعمل الترافع من تستهدفون؟ هل تعملون على المستوى المحلي، الوطني و/أو الدولي؟ كيف تقومون بتشكيل استراتيجياتكم؟ • ما الذي يمكن أن تقوموا به في المستقبل من أجل تحسين استراتيجياتكم؟

٧. قامـوس المصطلحـات

المصطلحات هذا 64 مفهوما مفتاحيّا مرتبطا بالتقاطعية وتم تنظيمه حول ثمانية فئات. هنا، فإن التقاطعية تفهم بمثابة النظرية، وهي أداة للتحليل وأداة للنضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الجماعات التي تسمى بالهشة داخل أوساط المجتمع.

الفهرس:

1. التقـاطعيـة
- التقاطعية
- السلطة
- الامتيازات
- الإدماج
- التعددية
- العدالة الاجتماعية
- القمع المنهجي

2. التمييــز
- التمييز
- الأشكال المتعددة للتمييز
- التمييز المنهجي/البنيوي/المؤسساتي
- القمع
- الوصم
- الهامشية
- الأحكام المسبقة الضمنية
- التمييز الإيجابي

3. الديكولونيالية (التحرر من الإرث الاستعماري)/الكولونيالية
- الكولونيالية
- الاستعمار
- السكان الأصليون
- ما بعد الكولونيالية، أو دراسات ما بعد الكولونيالية
- الخطاب الكولونيالي
- تصفية الاستعمار
- التحرر من الكولونيالية الفكرية/ التحرر من الإرث الاستعماري
- الآخر/الغيرية

4. الجندر (النوع)
- النوع
- النسوية
- التمييز على أساس الجنس
- الأبوية (البطريركية)
- الذكورية السامة
- العنف على أساس الجنس
- الميزوجينية (كراهية النساء)
- تشييء الجسد الأنثوي
- ثقافة الاغتصاب
- إيجابية الجسد «BODY POSITIVISM»

5. الجنس
- الجنس البيولوجي
- الميول الجنسية
- الغيرية الجنسية المعيارية
- متوافق الجنس
- العابر الجنس
- اللاثنائية الجنسية
- مجتمع الميم LGBTQI+
- الكوير
- ثنائية الجنس/البينجنسية
- عديم الجنس
- الهوموفوبيا
- الأندروجينية

6. العرق والإثنية
- العرق
- الإثنية
- النَّسَبُ إلى عرق معين (العرقنة)
- الأشخاص المنسوبون إلى عرق معين/ الأقليات المرئية
- العنصرية
- عدم الاكتراث باللون
- مناهضة العنصرية
- الإنصاف العرقي

7. الطبقة الإجتماعية
- الوضعية الاجتماعية والاقتصادية
- التمييز الطبقي
- الرأسمالية
- الطبقة العمالية
- الإنصاف في الأجور
- المساعدات الاجتماعية

8. (عدم) القدرات
- (عدم) القدرات
- الإعاقة الحركية
- الإعاقة
- القدرة
- الولوجيّة

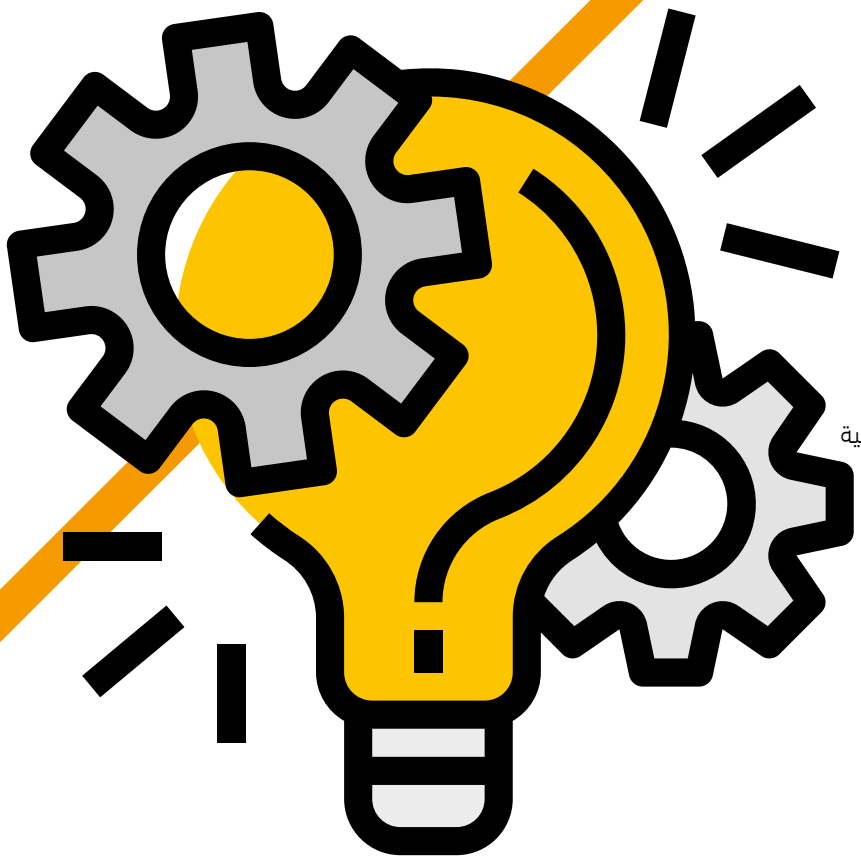

1| التقـاطعيـــة

• التقاطعية

دراسة الهويات الاجتماعية التي تتقاطع وتتشابك، وكذلك أنظمة القمع، والهيمنة و/أو التمييز. يهتم هذا المفهوم بالسيرورة التي تتفاعل عبرها عدة فئات من قبيل الجنس والعرق والإثنية والطبقة الاجتماعية والإعاقة والميول الجنسية والدين والسن في مستويات مختلفة وفي غالب الأحيان متوازية، وتعكس بهذه الطريقة، كيف أن كل عنصر أو ميزة لشخص ما هي متشابكة بالعناصر الأخرى بطريقة لا يمكن الفكاك منها.

• السلطة

يمكن أن تُفْهم السلطة على أنها القدرة على التأثير على الآخرين وفرض مبادئ معينة. كل سلطة تنبع من علاقة، ومختلف العلاقات تتعزز بشكل متكامل. أهمية مفهوم السلطة في ما يخص مفهوم مناهضة العنصرية واضحة: لا يمكن فهم العنصرية دون فهم واقع أن السلطة ليست فقط علاقة فردية، بل أيضا ثقافية، وأن علاقات السلطة تتغير وتتحول بشكل دائم. المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بياض البشرة، المواطنة، الأبوية، الغيرية الجنسية، والتعليم هي بعض الآليات الاجتماعية المفتاحية التي تعمل السلطة من خلالها. رغم أن السلطة يتم تصورها في غالب الأحيان مثل شكل من أشكال الهيمنة على الأفراد أو الجماعات، فإن هناك متغيرات أخرى تمثل «السلطة مع...» (المستعملة في سياق بناء قوة جماعية) و«السلطة داخل...» (التي تحيل إلى القوة الداخلية لشخص ما).

• الامتيازات

لا يتم الظفر بالسلطة الاجتماعية بل تمنح من طرف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للمجتمع، لفائدة أعضاء جماعة مهيمنة – لهذا السبب نتحدث على سبيل المثال عن امتياز بيض البشرة أو عن الامتياز الذكوري. يكون الامتياز غالبا غير مرئي بالنسبة إلى الذين واللواتي يملكونه، لأنهن ولأنهم، لم يتعلموا يوما رؤيته – لكنه يجعل الذين واللواتي يملكونه حاصلين على امتيازات مقارنة باللواتي والذين لا يملكونه.

• الإدماج

هو العملية التي يتم عبرها إدخال أفراد و/أو جماعات مهمشة تقليديا في تطوير سيرورة اتخاذ القرار وإقرار الممارسات السياسية في إطار منطق من تشارك السلطة.

• التعددية

هي مفهوم يضم كل الطرق التي يمكن عبرها للناس أن يكونوا مختلفين وكذلك الخصائص المختلفة التي تجعل فردا أو جماعة مختلفين عن جماعة أخرى. التعددية هي مفهوم شامل يعترف بكل جماعة بوصفها جزءا من مجموعة (من الهويات) التي يجب منحها قيمة. هي تعريف واسع يضم ليس فقط العرق بل أيضا الأصول الإثنية والجنسية – وهي ليست محصورة فقط في الجماعات التي تخطر على البال غالبا حينما نتحدث عن مصطلح «التعددية» -ولكن أيضا في السن والأصول الوطنية والدين والإعاقة والميول الجنسية والوضع الاقتصادي والاجتماعي والتربية والوضع العائلي واللغة والهيئة الجسدية.

• العدالة الاجتماعية

هي مفهوم يتأسس على القناعة بأن كل فرد وكل مجموعة داخل المجتمع تملك الحق في تكافؤ الفرص، والإنصاف، والحريات المدنية والمشاركة في الحريات والمسؤولية الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والمؤسساتية والمعنوية بشكل عام، وأن تحصل على قيمة داخل المجتمع. تحبذ الديمقراطية، التي تعتبر نظاما سياسيا احترام الحريات الفردية والفصل ما بين السلطات وتمثيل الشعب، الذي ينتخب بنفسه ويحصل على السلطة السياسية، وتبحث بالضبط عن إقامة عدة عناصر للعدالة الاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل الأفراد متساوون بغض النظر عن عمرهم أو أصولهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، ودينهم وميولاتهم الجنسية إلخ.

• القمع المنهجي

ذو طابع تنظيمي ومؤسساتي، وما وراء الممارسات المعزولة للأفراد فإن هذا الشكل من القمع ينتمي إلى رهانات مختلفة للسلطة داخل نظام معين: ويكون له أيضا في غالب الأحيان أصول وجذور تاريخية. يصهر القمع المنهجي التمييز المؤسساتي، مع الصور النمطية الشخصية، والطائفية، والصورة النمطية المجتمعية، في شبكة معقدة من العلاقات والبنيات التي تستنزف غالبية مظاهر الحياة في مجتمعنا. ويتعلق الأمر بآليات تمكّن من إعادة إنتاج انعدام امتيازات مقصود في حق مجموعات وأشخاص وفق هويتهم (الجنس، العرق، الطبقة، الميول الجنسية، اللغة، إلخ). كل هذا مع إعطاء امتيازات وأفضلية لأعضاء جماعة مهيمنة. الأمثلة الإضافية المخصصة للمجموعات المهيمنة تضم إمكانية الولوج إلى السلطة السياسية وإلى وسائل الإنتاج والعمل والسكن والصحة، إلخ.

2| التمييـــز

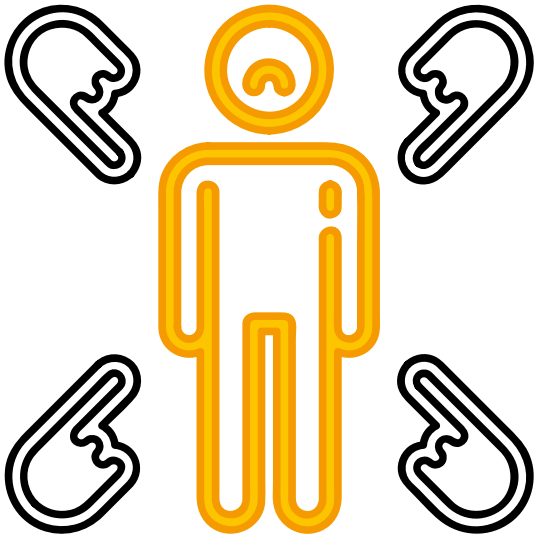

• التمييز

هناك نوعان من التمييز: المباشر وغير المباشر. يحدث التمييز المباشر، حينما يتم التعامل بشكل أسوأ مع شخص مقارنة مع شخص آخر في وضعية متساوية، من أجل خصائص معينة، وغالبا جلية. أما التمييز غير المباشر فينطبق عندما يتعرض أشخاص ينتمون إلى مجموعة معينة لنتائج مختلفة بسبب الإجراءات، والخصائص والممارسات التي تبدو محايدة.

• التمييز المتعدد/ المتقاطع

عندما يتقاطع شكلان أو أكثر من أشكال التمييز من قبيل الجنس والدين والأصول الإثنية والطبقة والميول الجنسية وتشكل قاعدة للتمييز الذي يتم التعرض له.

• التمييز المنهجي/البنيوي/المؤسساتي

يحدث عندما تمثل القواعد والمعايير والنماذج والسلوكيات والتصرفات داخل المؤسسات من قبيل المدارس وأماكن العمل، أو السلطات العمومية، وبنيات مجتمعية أخرى، عوائق بالنسبة إلى بعض الأفراد في تحقيق نفس الحقوق والفرص التي تقدم إلى غالبية المجتمع. يمكن للتمييز المؤسساتي أن يكون أيضا نتيجة لعدم قدرة المؤسسات على مكافحة أشكال عدم المساواة البنيوية مثل الحالات التي يكون فيه التعامل مع الظروف غير المتساوية على أنها متساوية (مثال: عدم الاكتراث بلون البشرة). في الحالة الأولى، فإن الاختلاف يتم تقبله، ولكن في الحالة الثانية فإن شروط عدم المساواة يتم عدم الاكتراث بها.

• القمع

العلاقة التراتبية التي تستفيد منها الجماعات المهيمنة أو ذات الامتيازات، وغالبا بطريقة غير واعية، والتهميش والتقليل من شأن الجماعات المرتبطة بها أو المستهدفة.

• الوصم

غالبا ما يتم تعريفه بمثابة «بطاقة سلبية» تلصق بالأفراد والجماعات وتؤدي إلى الخزي وتقوم بمؤاخذة شخص لديه بعض الخصائص أو الصفات، مثل أن يكون مثليا جنسيا. حينما تتحول هذه التصرفات إلى ممارسات واضحة تثير الضرر المعنوي للشخص، فإن الأمر يتعلق بنوع من التمييز.

• الهامشية

واقع حال تترك خلاله جماعة جانبا و/أو يفرض عليها الصمت من طرف الخطابات والبنيات المهيمنة التي تمنح أعضاءها بهذا الشكل وضع «الخارجين» (OUTSIDERS) أو «الهامشيين» داخل النظام، كما وصفت ذلك باتريسيا هيلز كولينز في مقالها: « LEARNING FROM THE OUTSIDER WITHIN: THE SOCIOLOGICAL SIGNIFICANCE OF BLACK FEMINIST THOUGHT » (1986).

• الأحكام المسبقة الضمنية

أيضا تعرف بالصور النمطية وتكون غير واعية أو مختفية. وتعتبر الأحكام المسبقة الضمنية أفكارا سلبية تربط بأشخاص معينين، وتوجد في ذهن جماعة من الأشخاص دون وعي منهم بذلك. وتظهر تلقائيا، بطريقة غير واعية. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الأفكار النمطية الضمنية تؤثر على التصرفات وأفعال الأفراد، وتخلف هكذا نتائج واقعية، على الرغم من أن اللواتي والذين يحملونها ليسوا واعين بذلك. وقد أثبت بالخصوص أن الأحكام المسبقة النمطية تتفوق على الالتزامات المعلنة للأفراد فيما يخص المساواة والإنصاف، وتنتج هكذا تصرفات مختلفة عن السلوكيات الصريحة التي يعلنون عنها.

• التمييز الإيجابي

المجهودات المؤقتة في الاختيار والتوظيف و/أو تحسين المشاركة وتمثيلية جماعات غير ممثلة ومهمشة بالخصوص، من قبيل النساء والأقليات العرقية والإثنية والدينية والجنسية. الغاية من التمييز الإيجابي هي تطبيق تكافؤ الفرص. تضم بعض الآليات في مجال التمييز الإيجابي، وضع نظام حصص (كوتا) من أجل تشجيع المشاركة السياسية للنساء في السياسة (على سبيل المثال: في البرلمان أو في المجالس الجماعية) وكذلك تشجيع نسبة تسجيل الأمريكيين من أصول إفريقية ومن السكان الأصليين في الجامعات الأمريكية.

3| الديكولونيالية (التحرر من الإرث الاستعماري) / الكولونيالية

• الكولونيالية

عقيدة كانت تتمثل في التملك والتحكم السياسي التام أو الجزئي في بلد آخر واحتلاله من طرف المستعمرين واستغلاله اقتصاديا. في نهاية القرن الخامس عشر قامت عدة إمبراطوريات استعمارية أوروبية (بريطانية وفرنسية وألمانية وإسبانية وبرتغالية وهولندية إلخ.) على استكشاف وحاربت واستعمرت مناطق من أمريكا الشمالية، التي تشكل حاليا كندا، وكذلك بعض الأراضي الإفريقية وفي آسيا، وشكلت ما بين القرن الرابع عشر والقرن العشرين مختلف أشكال الانتداب والمستعمرات الأوروبية والتي تحرر منها السكان المستعمرون تدريجيا بعد نضالات وطنية ومناهضة للاستعمار طويلة، استمرت إلى النصف الثاني من القرن العشرين.

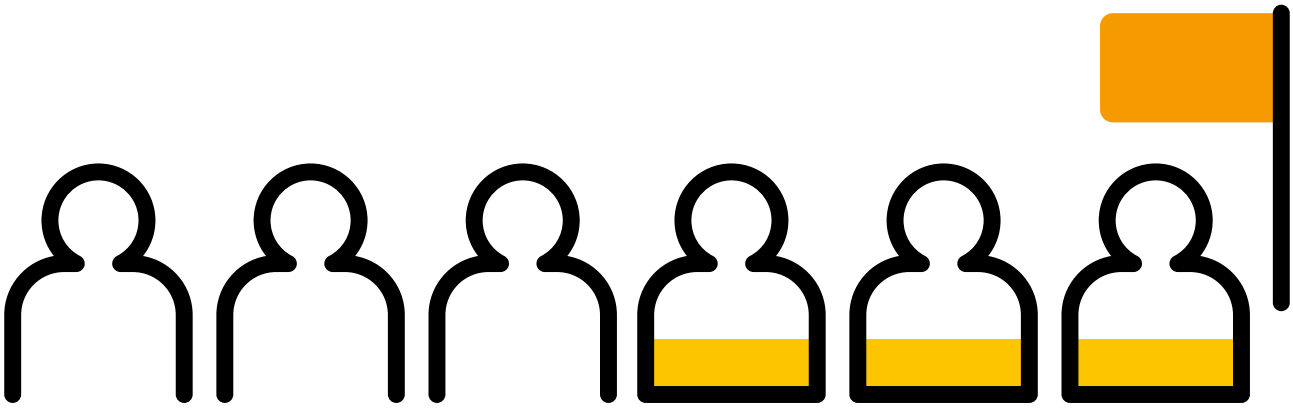

• الاستعمار

ممارسة من خلالها خلقت القوى الاستعمارية مؤسسات دائمة، أو على أمد طويل، على الأراضي التي تملّكتها و/أو احتلتها لتطرد شعوبا أخرى، غالبا بالقوة. يتمايز هذا مع الكولونيالية حيث يقوم المستعمرون بالتركيز أساسا على استخراج الموارد ونقلها إلى بلدانهم الأصلية على سبيل المثال. يعتمد الاستعمار في الغالب على إدارة قمعية، وعلى تفكيك كل الأشكال الثقافية المحلية وتطبيق قوانين القوة، مثل تميز العرق الأبيض. ومن ضمن الأمثلة التي يمكن إعطاؤها استعمار الأراضي من طرف الأوروبيين البيض لما يشكل حاليا الولايات المتحدة، والمستعمرات الإسبانية في كل أمريكا اللاتينية، وحكومة الميز العنصري التي أنشأها الأوروبيون البيض في جنوب إفريقيا.

• السكان الأصليون

يتكون السكان الأصليون من أحفاد وحفيدات الشعوب التي كانت تعيش على المجال الجغرافي لبلد حالي (سواء مجمله أو جزء منه)، وفي اللحظة التي أتى فيها أشخاص من ثقافة أو أصول إثنية أخرى إلى أجزاء أخرى من العالم وهزموها عبر الغزو، فإن الاستعمار أو وسائل أخرى قلصت من مكانة السكان الأصليين إلى وضعية غير مهيمنة أو مستعمرة. تعيش هذه الشعوب حاليا بشكل متوافق أكثر مع عاداتها أو تقاليدها الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية الخاصة، مقارنة مع مؤسسات البلد الذي تنتمي إليه بحكم الواقع، وهي المؤسسات التي تجعل بنية الدولة تتضمن أساسا خصوصيات وطنية واجتماعية وثقافية لعناصر أخرى من السكان يعتبرون بمثابة المهيمنين.

• ما بعد الكولونيالية أو دراسات ما بعد الكولونيالية

فكر مناهض للكولونيالية وحقل أكاديمية طورت أساسا من طرف مناضلات ومناضلين ومثقفات ومثقفين من غير البيض، يتحدرون من آسيا الجنوبية وإفريقيا خلال سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وتعتبر نظرية ما بعد الكولونيالية مجموعة من النظريات والممارسات التي تهتم بآثار الكولونيالية الأوروبية على العالم بشكل مجمل، وبالخصوص في ما يتعلق بالسلطة والمعرفة. ومن ضمن المفكرات والمفكرين الرئيسيين في هذا المجال إيمي سيزير، وفرانز فانون وألبير ميمي وحديثا إدوارد سعيد وغاياتري شاكرافورتي سبيفاك.

• الخطاب الكولونيالي

هو خطاب صريح بقدر ما هو ضمني وقد أعطى تقليديا الشرعية للهيمنة الاستعمارية والأنظمة والتصنيفات والتصورات التي تبرر التراتبية بين الأشخاص عبر العالم. ما زال هذا الخطاب يهيمن في مختلف مجتمعات العالم حاليا.

• تصفية الاستعمار

هو مسار ينبني على التحرر من البنيات البيروقراطية والثقافية واللغوية والنفسية للسلطة الكولونيالية.

• التحرر من الكولونيالية الفكرية/ التحرر من الإرث الاستعماري

هي مدرسة فكرية انبثقت في أمريكا الجنوبية وتركز على تفكيك الإنتاج المعرفي الذي يجد نقطة انطلاقه من داخل المركزية الأوروبية. تنتقد هذه الحركة فكرة الكونية التي ينظر بها إلى المعرفة الغربية ومبدأ تفوق هذه الثقافة. ترى آفاق التحرر من الكولونيالية الفكرية في هيمنة المعرفة المنبثقة من المركزية الأوروبية أساسا للإمبريالية الغربية.

• الآخر/الغيرية

هي فكرة خيالية عن البلدان غير الغربية، تشكلت من خلال الخطاب الغربي حول الشرق، أي حول العالم غير الغربي. هذه الفكرة تأسست على فكرة عنصرية وإمبريالية عن الغرب «الحديث» وانطلاقا من الصورة النمطية لـ«المتوحش» التي تنزع الإنسانية عن الشعوب غير الغربية.

4| الجنــدر (النــوع)

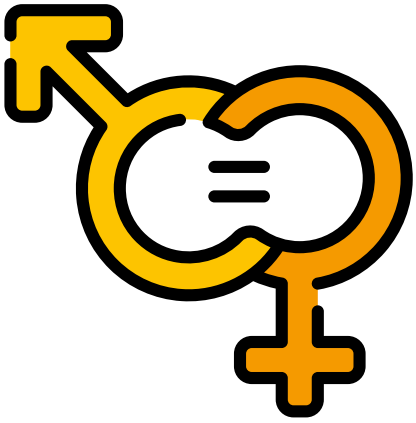

• النــوع

في نص نقدي تم نشره عام 1988 **« PERFORMATIVE ACTS AND GENDER CONSTITUTION: AN ESSAY IN PHENOMENOLOGY AND FEMINIST THEORY»**، قامت جوديث باتلر JUDITH BUTLER بإبراز الاختلاف ما بين الجنس الذي يتم الحصول عليه بشكل بيولوجي وبين الجندر (النوع) وهو الذي يتم بناؤه اجتماعيا. لا يقتصر الجندر على المعيار الثنائي للرجل والمرأة: بل يشمل طيفا من الهويات من ضمنها تعبيرات عن الجندر من قبيل العابر للجنس والكويري، على سبيل المثال. ويعتبر الأشخاص الذين يتجاوزون المعايير الثنائية للجندر معرضين أكثر إلى التمييز، لأن هذا يميزهم ويمكن أن تظهر اختلافاتهم على العلن. لا يقتصر تحطيم معايير الجندر فقط على تحطيم معايير التعبير عن الجندر ولكن أيضا عن أدوار الجندر. من ضمن النتائج السلبية للمعايير الجندرية الثنائية الصارمة هو الاعتراف الذي لا يحقق المساواة بأن لدى الرجال قدرات خاصة ولدى النساء قدرات أخرى.

• النسوية

هي مجموعة من المفاهيم النظرية المختلفة للحركات الاجتماعية التي تدافع عن حقوق النساء فيما يخص التحرر، والتحرير والمساواة. هدفها العام هو تحقيق المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والشخصية والاجتماعية لفائدة النساء، وكذلك تكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والشخصية.

• التمييز على أساس الجنس

هو صور نمطية أو تمييز يتأسَّس على الجنس أو على جندر (نوع) شخص ما. ويمس التمييز على أساس الجنس بشكل خاص النساء والبنات. وهو مرتبط أساسا بالصور النمطية والأدوار الجندرية، ويتضمن الاعتقاد بأن كل جنس أو جندر هو متفوق بشكل مطلق على الآخر. وقد يؤدي التطرف في التمييز على أساس الجنس إلى التحرش الجنسي والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي.

• الأبوية (البطريركية)

هي منظومة قِيَم يملك فيها الرجال الجزء الأساسي من السلطة فيما يتم إقصاء النساء بشكل واسع.

• الذكورية السَّامَّة

توصف بالالتزام بأداء الأدوار التقليدية للجندر الرجالي، ما يتضمن الضغوطات الاجتماعية التي تدفع الرجال إلى المكافحة من أجل الهيمنة، وأن يؤدي دور «الذكر الطاغي» ALPHA والتقليص من أشكال التعبير عن المشاعر لدى الأطفال والرجال، التي يمكن أن يشعروا بها وأن يعبروا عن ذلك بالعنف والغضب. يمكن لها للانتظارات المعاصرة المرتبطة بالذكورة أن تفرز نتائج يطلق عليها «السامة» من قبيل العنف المنزلي أو الجنسي.

• العنف على أساس الجنس

العنف الموجه ضد شخص بسبب جنسه البيولوجي أو هويته الجندرية. ويتضمن هذا الاعتداء الجسدي أو الجنسي أو اللفظي أو النفسي أو عبر المشاعر، أو التهديد أو الإكراه أو الحرمان الاقتصادي و/أو التعليمي، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. ويعتبر العنف الجنسي أحد الظواهر العميقة المتجذرة في عدم المساواة ما بين الجنسين وما زال يشكل إحدى الانتهاكات لحقوق الإنسان الأكثر بروزا في كل المجتمعات. ويعتبر العنف على أساس النوع أو العنف ضد النساء من ضمن المصطلحات التي تستعمل في الكثير من الأحيان بطريقة مترابطة، لأنه من المعلوم بشكل واسع أن غالبية أعمال العنف الجنسي تمارس على النساء والبنات من طرف الرجال – حتى ولو أن الرجال، خصوصا ممن يندرجون داخل طيف اللاثنائية، هم أيضا من الضحايا. مع هذا، فإن استعمال «الجنسي» ضروري لأنه يظهر واقع أن العديد من أشكال العنف اتجاه النساء متجذرة في أشكال عدم المساواة المتعلق بالسلطة ما بين النساء والرجال.

• الميزوجينية (كراهية النساء)

هي الكراهية أو الاحتقار اتجاه النساء. وتظهر إلى العلن عبر أنواع التمييز والعنف الذكوري، وكذلك عبر التشييء الجنسي للنساء.

• تَشْيِيءُ جسد المرأة

هو تمثيل أو معاملة المرأة مثل «شيء» جنسي، مع تجاهل كفاءاتها وميزاتها الفكرية والشخصية وتلخيصها في مجرد شيء أو متاع للاستهلاك. يعتبر هذا عملا من أعمال العنف الرمزي. وينتج عن تشييء النساء عدة آثار ونتائج على صحتهن العقلية والجسدية فيما يخص إدماجهن في دواخلهن لنظرة الآخرين إليهن، ويجبرن أنفسهن وفق هذه النظرة على التحكم في شكلهن أو البحث عن التوافق مع معايير الجمال، وهو ما قد يؤدي إلى أمراض نفسية، وأيضا إلى خلل في نظامهن الغذائي، من قبيل فقدان الشهية، أو البوليميا (الإفراط في الأكل).

• ثقافة الاغتصاب

هي بناء اجتماعي ينتقد ضحية العنف الجنسي. يمثّلُ الجسد الأنثوي بأنه متاح لكي يتم الاعتداء الجنسي عليه ويعتبر العنف الجنسي اتجاه النساء معيارا رومانسيا أو جماليا. يمكن للمؤسسات العمومية بدورها أن تلعب دورا محوريا في تطوير وإعادة إنتاج ثقافة الاغتصاب مثل الفصل 475 من القانون الجنائي المغربي، الذي كان قبل إلغائه عام 2013 يُمَكِّنُ المُغْتَصِبَ من الإفلات من السجن من خلال الزواج بضحيته.

• إيجابية الجسد «BODY POSITIVISM»

هي حركة اجتماعية لتقبّل الجسد كما هو وكل الأجساد التي توجد. هذا الاتجاه يرغب في نقل صورة إيجابية عن الجسد ومكافحة الصورة المشوهة المنتشرة في المجتمع. بالنسبة إلى «إيجابية الجسد»، فإن الجمال هو بناء اجتماعي يفرض معايير يجب التحرر منها للفكاك من العقد التي يروج لها النظام الأبوي، والعنصرية وصناعة الموضة.

5| الجنـــس

• الجنس البيولوجي

هو مصطلح طبي يستعمل لوصف الخصائص المرتبطة بالكروموزومات (الصبغيات)، أو الهرمونات، الخصائص الجسدية، التي تستعمل من أجل تصنيف الأفراد بوصفهم أنثى أو ذكر أو بينجنسي. غالبا ما يستعمل فقط كلمة «الجنس»، أو «جنس الجسد» أو «الجنس الفيزيائي»، ويحدد الجنس البيولوجي في الغالب مباشرة بعد الولادة.

• الميول الجنسية

نموذج للانجذاب العاطفي أو الجنسي (أو مزيج من هذين العاملين) بالنسبة إلى الأشخاص من نفس الجنس، أو من جنسين مختلفين، أو للجنسين معا. هذه الأشكال من الانجذاب تدرج جميعها في الغيرية الجنسية، المثلية الجنسية، وازدواجية الميل الجنسي. وتربط الميول الجنسية بشكل وثيق بمفهوم الهوية، لكن هذه الأخيرة تتميز بأنها تحيل إلى تصور الأفراد لذواتهم (من خلال السلوك الجنسي، والتعرف على الذات، والانجذاب العاطفي).

• الغيرية الجنسية المعيارية

وهو مصطلح يستعمل من طرف باحثي علم الاجتماع ومن طرف اختصاصات أخرى من العلوم الاجتماعية لوصف الطريقة التي يستعمل بها كل من الجنس والنوع (الجندر) من أجل تنظيم تراتبية بين الأفراد في مجتمعنا. وتعتبر الغيرية الجنسية المعيارية اعتقادا يؤمن بأن الغيرية الجنسية، هي انجذاب رومانسي وجنسي اتجاه الجنس المغاير، وهي الميل الجنسي الطبيعي والممكن الوحيد. هناك ميولات وانتماءات جنسية أخرى تعتبر غير طبيعية وتمنع أحيانا بشكل قانوني. وتلعب المؤسسات السياسية دورا محوريا في تأكيد وشرعنة الغيرية الجنسية المعيارية، بوصفها منظومة للتنظيم والتراتبية الجنسية وكذا لإلغاء و/أو تجريم كل شكل «يختلف» عن هذا النموذج. ولا تفرض الغيرية الجنسية المعيارية فقط معايير صارمة فيما يخص الجنس، ولكنها تعزز أيضا الأدوار الصارمة للجندر (النوع) داخل المجتمع.

• متوافق الجنس

حينما يرتبط الجنس الذي ينسب إلى شخص عند ولادته مع هويته الجندرية (مثلا يعتبر شخص ما ذكرا عند ولادته ويعتبر نفسه رجلا). وتأسس هذا المفهوم في تناقض مع «عابر الجنس» ويمكن اختزال متوافق الجنس باللغة الفرنسية بكلمة «CIS» وهي غالبا ما تستعمل من طرف الحليفات والحلفاء الذي يعترفون بحق وجود الأشخاص عابري الجنس.

• عابر الجنس

غالبا ما يتم اختزالها في اللغة الفرنسية بـ «TRANS»، وهذا المصطلح يدل على الشخص الذي لا تتوافق هويته الشخصية والجندرية مع جنسه الذي نسب إليه عند ولادته.

• اللاثنائية الجنسية

وهي طيف من الهويات الجندرية التي لا تنتمي إلى مفهوم الثنائية الجندرية، أي التصنيف الجندري الذي يتأسس على شكلين مختلفين ومتناقضين هما الذكر والأنثى، سواء أكان ذلك عبر النظام الاجتماعي أو المعتقدات الثقافية. يستعمل الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم لا ثنائيين جنسيا في غالب الأحيان ضمائر من قبل هم/ لهم. أما الشخص الذي يصنف نفسه على أنه لا ينتمي إلى أي جندر (نوع) فيطلق عليه «لاجندري»، فيما يمكن وصف الشخص الذي يصنف نفسه على أنه ينتمي إلى النوعين بأنه «ثنائي الجندر».

• مجتمع الميم +LGBTQI

يحيل هذا المصطلح المكون من الأحرف الأولى لعدة كلمات، تجميعا يصف الأشخاص المثليين والسحاقيات، والعابرين جنسيا والكويريين، أو الذين يتساءلون عن هويتهم، أو البينجنسيين. أما علامة زائد (+) فتحيل إلى كل أشكال الهويات والميول والتعبيرات التي لا يتم تمثيلها عبر الأحرف الاختزالية، من قبيل جماعة اللاّجنسيين.

• الكوير

وهو مصطلح عام يصف الأشخاص الذين لا ينتمون إلى غيريي الجنس و/أو ليسوا متوافقي الجنس، وغالبا ما يتم استعماله من طرف الذين واللواتي يفضلون ألا يلصقوا بأنفسهم تعريفا أكثر جمودا أو خصوصية، في طيف الهوية العاطفية والجنسية و/أو الجندرية.

• ثنائية الجنس/البينجنسية

تعتبر ثنائية الجنس أو البينجنسية مصطلحا بيولوجيا يحيل إلى الأشخاص الذين ولدوا مع أعضاء جنسية هي في الآن ذاته أنثوية وذكورية، ولا تستجيب بالتالي إلى التعريفات الثنائي لـ»ذكر» و»أنثى».

• عديم الجنس

يوجد طيف يمر من الأشخاص الذين لا يشعرون بأي ميول جنسية، إلى أولئك الذين يشعرون بها بدرجات ضعيفة، ولا يشعرون بالإغواء الجنسي إلا في حالات خاصة.

• الهوموفوبيا

هي الأفكار النمطية أو/والنفور اتجاه الأشخاص المثليين جنسيا (أو ممن ليسوا مغايرين جنسيا).

• الأندروجينية (الخنثى)

تعبير جندري يجمع في الآن ذاته ما بين عناصر الذكورة والأنوثة. وبشكل أوضح يتعلق الأمر بمظهر و/أو سلوك اجتماعي لفرد لا يمكّن من تحديد إلى أي جندر/جنس ينتمي.

6| العـرق والإثنيــة

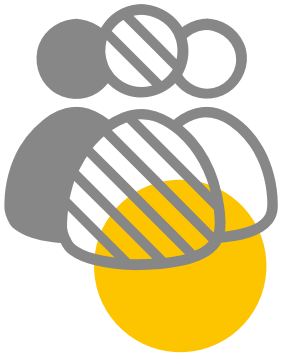

• العرق

التصنيفات البيولوجية والجسدية و/أو الجينية للإنسان بحسب بعض المعايير المميزة للمظهر الجسدي من قبيل لون البشرة، أو شكل الوجه، أو لون العيون، أو مورفولوجيا الجسد. غالبا ما يستعمل هذا المصطلح بطريقة ثنائية لتحديد العرق المتفوق والعرق الأدنى في الآن ذاته. على مر العصور، ولكن خاصة منذ انتشار تجارة العبيد الأفارقة، أثار مفهوم العرق اهتمام المفكرات والمفكرين السياسيين الغربيين، الذين يستعملونه من أجل تبرير وإعطاء الشرعية لممارسات الغزو والاستغلال والافتراس من لدن حكوماتهم. في النظرية النقدية، يتم التعامل مع العرق على أنه مصطلح إشكالي يقدم تاريخه تعاليم، لأنه يعكس كيف أن السلطة والإيديولوجيا تتقاطعان من أجل إعطاء الشرعية للتعامل الظالم وغير المتكافئ مع الآخرين من طرف السلطات المهيمنة. يدعم المُفكِّر المناهض للاستعمار فرانز فانون فكرة أن العرق هو علاقة اجتماعية مبنية، وتُنْتَج ويعاد إنتاجها بشكل دائم على قاعدة صور نمطية وأحكام مسبقة عن أصول الأشخاص، أي عبر عملية «نسبتهم إلى عرق معين». يساهم العرق، بوصفه عنصرا بيولوجيا، داخل منظومة العنصرية في ترسيخ فكرة تفوق العرق الأبيض.

• الإثنية

هي بناء اجتماعي يفصل الناس إلى جماعات مجتمعية أكثر ضيقا وفق خصائص مثل الشعور المشترك بالانتماء إلى مجموعة، وقيم، ونماذج للسلوك، ولغة، والمصالح السياسية أو الاقتصادية، والتاريخية على قاعدة جغرافية للأسلاف. في السياق المغربي يمكن أن ينطبق هذا على الإثنية الأمازيغية أو الريفية.

• النَّسَبُ إلى عِرق معيّن (العَرْقَنَة)

عملية معقدة جدا ومتناقضة من خلال نسب جماعات معينة إلى «عرق» معين، وعلى هذه القاعدة، يخضعون إلى تعامل مختلف و/أو عدم متكافئ. فيما البيض والبيضاوات بدورهم يُنسبون إلى عرق معين، فإن هذه العملية غالبا ما تكون غير مرئية أو معيارية بالنسبة إلى الذين واللواتي يوصفون بالبيض-وهذا ما يحفظ لهم السلطة في وصف ونَسب «الآخرين» إلى عرق معين.

• الأشخاص المنسوبون إلى عِرق معين/الأقليات المرئية

الأشخاص الآخرون خارج دائرة السكان الأصليين، والذين لا يحسبون كمنتمين إلى العرق القوقازي أو الذين بشرتهم ليست بيضاء. هناك نقاش هام حول استعمال مصطلح «الأقليات المرئية» لأن «المرئي» تستعمل من أجل وصف الاختلاف في طبقة لون البشرة، أما فيما يخص مصطلح «الأقلية» فيستعمل لوصف ضعف نسبي، في علاقات السلطة. البعض يفضلون بأن يسموا بـ»الأشخاص الملوّنين»، فيما يفضل آخرون وأخريات لغة أكثر خصوصية باستعمال (أسود/سوداء، صيني/صينية، صومالي/صومالية). مصطلح «الشخص المنسوب إلى عرق معين» يستعمل لأنه يعترف بالحواجز التي يواجهها الأشخاص المعنيون الذين يحالون بشكل دائم إلى أفكار نمطية عرقية معاصرة في المجتمع، وليست نتيجة لهويّاتهم الأصلية أو عيوبهم.

• العنصرية

هي بناء إيديولوجي يجعل عرقا معينا و/أو مجموعة إثنية معينة في موقع سلطة مقارنة بالآخرين وعلى قاعدة الخصائص الجسدية والثقافية، وأيضا على قاعدة الثروات الاقتصادية، ما يؤدي إلى علاقات تراتبية حيث العرق المتفوق يمارس هيمنة وتحكما في الآخرين. تفسَّر العنصرية أيضا بأنها تمييز يتأسس على لون البشرة، والانتماء الإثني و/أو الجنسية. ولهذا نتائج ملموسة من قبيل عدم تكافؤ الفرص من قبيل الحصول على سكن أو التعليم أو العثور على وظيفة.

• عدم الاكتراث باللون

هي إيديولوجيا عرقية تفترض أن أحسن طريقة لإنهاء التمييز هي التعامل مع كل الأفراد بأكثر إنصاف ممكن، دون الأخذ بعين الاعتبار العرق، أو الثقافة أو الإثنية. هذا المصطلح يزيل التركيز أو يتجاهل مسألة العرق أو الأصول الإثنية، التي تشكل على الرغم من ذلك جزءا هاما من الهوية. في السياق المغربي، يمكن أن يحيل هذا إلى التجاهل الذي يتم التعامل به مع مسألة الإثنية الأمازيغية أو في علاقة بالمغاربة والمغربيات من سود البشر في الجنوب المغربي، ومن خلال رفض الاعتراف بأن هويتهم تلعب دورا في كيفية التعامل معهم وكذلك ولوجهم أم لا إلى الامتيازات الاجتماعية وبعض المراكز داخل المجتمع.

• مناهضة العنصرية

ويتم تعريفها عبر العمل على المكافحة النشيطة ضد كل أشكال العنصرية من خلال الترافع من أجل التغيير في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

• الإنصاف العرقي

هو الوضع الذي يمكن الوصول إليه وتحقيقه إذا لم تكن الهوية العرقية محددة، من منطلق إحصائي، كيف يتم التعامل مع شخص وكذلك حظوظه في النجاح داخل المجتمع. حينما نستعمل هذا المصطلح، نفكر في الإنصاف العرقي، بوصفه جزءا من العدالة العرقية، وندمجه إذن في الأعمال التي تهدف إلى مكافحة الأسباب العميقة لعدم التكافؤ وليس فقط من خلال مظاهرها. ويشمل هذا إلغاء السياسات والممارسات والسلوكيات والرسائل الثقافية التي تعزز الحظوظ في النجاح بحسب العرق أو لا تفلح في إلغائها.

7| الطبقة الإجتماعية

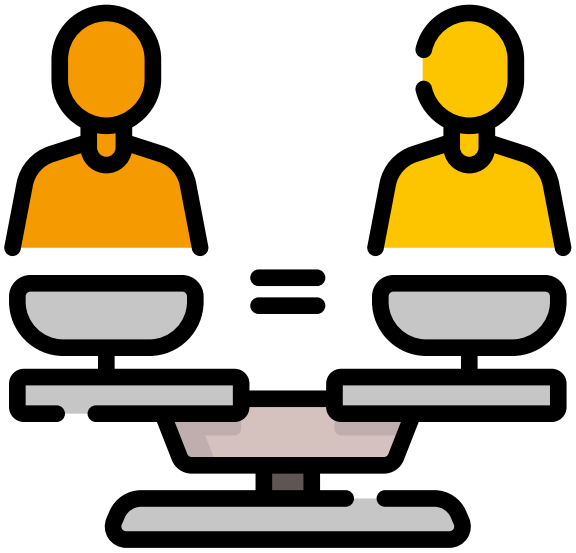

• الوضعية الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر الوضعية الاجتماعية والاقتصادية بناءً مجتمعيا يحيل على الوضع الاجتماعي أو الطبقة التي ينتمي إليها شخص أو جماعة مقارنة بالجماعات/ الطبقات الأخرى داخل المجتمع. هذا الوضع يتم قياسه في الغالب من خلال الأخذ بعين الاعتبار للتعليم والدخل والمهنة التي يمارسها فرد أو جماعة. وهناك ثلاثة فئات كبرى تستعمل عندما يمنح الوضع الاجتماعي والاقتصادي: وضع مرتفع، وضع متوسط، ووضع متدنّ. خلال تحليل الوضع الاجتماعي والاقتصادي يكون من المهم فهم كيف أن هذا العامل يؤثر في حظوظ وقدرات الفرد في الولوج إلى الحقوق داخل المجتمع وكيف يمكنه أنه يرتبط بالوضع الذي ينظر به إلى الفرد، وإمكانية ولوجه إلى الامتيازات داخل نفس المجتمع.

• التمييز الطبقي

التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية هو حكم مسبق أو تمييز يتأسس على أساس الطبقة الاجتماعية. يتضمن التمييز الطبقي السلوكيات، والممارسات، وأنظمة الممارسات السياسية والممارسات الفردية التي يتم تطبيقها لفائدة طبقة متفوقة ضد مصالح طبقة أدنى. تحيل الطبقة الاجتماعية إلى جماعة من الأفراد ترتكز تراتبيّتهم على: الثروة والمدخول والتعليم والمهنة وكذلك على شبكة العلاقات الاجتماعية.

• الرأسمالية

نظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة، وحيث الأفراد والشركات يسمح لهم بأن يعملوا للحصول على منافعهم الاقتصادية الخاصة، وحيث قوى السوق تحدد بشكل حر أسعار السلع والخدمات. توجه عدة انتقادات للرأسمالية أصابع الاتهام إلى النتائج السلبيّة لهذا النظام فيما يخص تفاقم عدم المساواة الاجتماعية ومخاطر استغلال العاملات والعاملين من طرف أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج.

• الإنصاف في الأجور

حق رجل أو امرأة (أو شخص ينتمي إلى أقلية إثنية أو عرقية أو جنسية أو دينية) في الحصول على نفس الأجر مقارنة بشخص من الجنس الآخر (أو مقارنة بالفئة التي تعتبر مُهَيْمِنة) وتقوم بالعمل نفسه أو بعمل شبيه من أجل نفس المشغِّل.ة، أو مشغِّل.ة شبيه.ة.

• المساعدات الاجتماعية

هي مجمل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدول ويمكن أن يستفيد منها الأشخاص في وضعية هشاشة من أجل مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية والتعويض عن بعض المخاطر الاجتماعية من قبيل الشيخوخة والمرض والبطالة والمشاكل السكنية، والفقر. توجد أنظمة اجتماعية مختلفة جدا من قبل النموذج الاسكندنافي الذي يضمن حماية كاملة وشاملة للجميع (السويد، فنلندا، الدنمارك)، والنموذج الاجتماعي الديمقراطي الفرنسي الذي يجمع ما بين الخدمات العمومية المجانية والخدمات عبر أسعار محددة، والنموذج الأنجلوسكسوني الذي يدمج ما بين المساعدة العمومية والرعاية الخاصة (بريطانيا، إيرلندا).

8| (عـدم) القــدرات

• (عدم) القدرات

عـدم القدرة/الإعاقـة يمكـن أن تكـون جسـدية، أو سـيكولوجية-اجتماعية أو فكريـة أو/ومرتبطـة بحاسّـة معينـة، أو هـي مزيـج مـا بيـن هـذه الأشـياء. (عـدم) القـدرات يمكـن أن تؤثـر فـي الجسـد كلـه أو جـزء منـه. يولـد البعـض بإعاقـات بينمـا يصبـح آخـرون ذوي قـدرات متقلصـة لاحقـا فـي حياتهـم بسـبب حـوادث، مـن قبيـل حـادث سـير أو مـرض علـى سـبيل المثـال. كل شـخص يوجـد فـي وضعيـة إعاقـة، لديـه هويتـه الخاصـة وحاجياتـه المتعلقـة بالمسـاعدة، التـي لا يجـب افتـراض أي واحـدة منهـا. مـن الضـروري الاعتـراف بالتنـوع فـي مجـال عـدم القـدرات، والميـول الجنسـية، أو الهويـات الجندريـة، مـن أجـل فهـم كيفيـة تأسـيس منظومـة شـمولية ومكافحـة كل أشـكال التمييـز.

• شخص يعاني من الإعاقة الحركية

هو كل شخص تعتبر حركته خلال استعمال وسائل النقل محدودة بشكل كبير بسبب إعاقة جسدية (حواس أو حركة، دائمة أو مؤقتة)، ومن إعاقة ذهنية، أو كل شكل من أشكال الإعاقة أو السن، والذي يحتاج وضعه إلى رعاية مناسبة وملاءمة الخدمة وتوفيرها وفقا لحاجياته الخاصة.

• شخص في وضعية إعاقة

هو كل شخص يعاني من إعاقة جسدية أو ذهنية وتؤدي إلى عدم قدرة ملموسة ودائمة يمكن أن تشكل عائقا لا يستهان به في إنجاز نشاطه اليومي. هذا الوضع يمنع الأشخاص في وضعية إعاقة من المساهمة الكاملة في عدة مناحي من الحياة الاجتماعية بسبب الوصم الذي يتعرضون/ يتعرض له بشكل منهجي.

• القدرة/ التمييز على أساس الإعاقة

وهو نظام من المعتقدات التي تعتبر أن الأشخاص في وضعية إعاقة هم أقل أحقية بالاحترام والتقدير، وأقل قدرة على المساهمة والمشاركة في تطوير مجتمعاتهم، ويملكون قيمة أقل بشكل جوهري مقارنة بالآخرين. يمكن أن يكون التمييز على أساس الإعاقة واعيا أو غير واع ويمكن أن يكون متجذرا في المؤسسات والأنظمة أو الثقافة بشكل أوسع داخل المجتمع. يمكن لهذا أن يقلص من إمكانيات الأشخاص في وضعية إعاقة ويقلص من إمكانية انخراطهم في حياة جماعاتهم.

• الوُلُوجِيَّة

تعريف لما يمكن الولوج إليه، وبالخصوص بالنسبة إلى الأشخاص في وضعية إعاقة. من أجل تعويض الإعاقة، يجب أن توفر البيئة المحيطة بالشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة موارد وترتيبات ملائمة تستجيب لحاجياته كشخص يعيش إعاقة حركية. لا تتعلق الولوجية بشكل حصري بالأشخاص في وضعية إعاقة بل تطبق أيضا على المسنّين والأطفال، والنساء الحوامل، و/أو اللواتي يستعملن عربات أطفال، والأشخاص الذين تعرضوا لحوادث ويسيرون بشكل مؤقت بمساعدة عكازات.

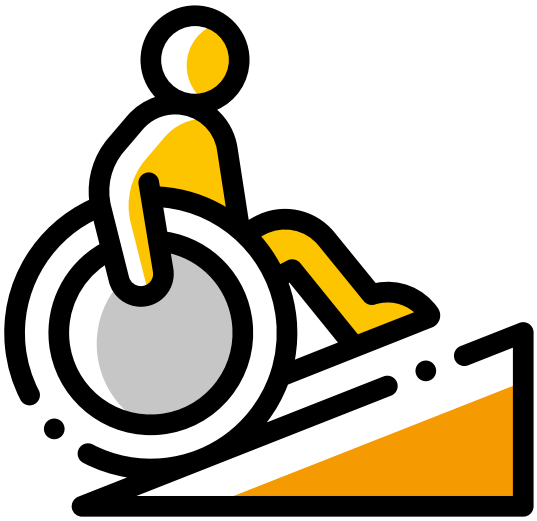

VI. من أجل الاطلاع على معلومات أكثر

- عبادي هدى (2014)، «الجندرية في حركة عشرين فبراير: إعادة تعريف النساء: الحدود، الهويات، والمقاومات»، غير مترجم إلى العربية، نشر في Cyber orient
- ليلى أبو لغد (2002)، «هل تحتاج المرأة المسلمة إلى إنقاذ؟ تأملات إناسية في النسبية الثقافية وحواشيها»، مجلة American Anthropologist Vol. 104, No 3
الترجمة العربية: https://tinyurl.com/yxwm2a6d
- الاتحاد من أجل التضامن (2018)، «أصوات تعلو. خطابات ومقاومات النساء المهاجرات من دول جنوب الصحراء إلى المغرب» (بالفرنسية)
- بيلاغامبا أليس، ماركو غارديني، لاورا مينان، (2018)، «أشباح العبودية، انكسارات الماضي وتحديات الحاضر» منشور في Open Democray (بالإنجليزية)
- بيلج، سيرما (2013)، «التراجع عن التقاطعية: إنقاذ التقاطعية من دراسات التقاطع النسوي»، نشرت في مجلة Du Bois Review Vol. 10, No 2 (بالإنجليزية)
- بيلج، سيرما وباتريسيا هيل كولينز (2016) «التقاطعية (مفاهيم مفتاحية)»، الطبعة الأولى، منشورات Polity (بالإنجليزية)
- باتلر جوديث (1988)، «الأعمال الأدائية والدستور الجندري: مقال في الظاهراتية والنظرية النسوية» (بالإنجليزية)
- كاباركاس ريفيرا ومونيكا أوندريا (2019)، «التقاطعية في سياقات العنف: حكايات التمييز والمقاومة»، نشرت في مجلة Escenarios Vol. 16 N°1
- كولينو، هيليز باتريسيا (1986) «التعلم من الداخل الخارجي: المعنى الاجتماعي للفكر النسوي الأسود»، نشر في مجلة Social Problems Vol. 33 N° 6 (بالإنجليزية)

• تقرير المجلس المدني لمناهضة جميع أشكال التمييز (2018) (بالفرنسية)

• كرينشو كيمبرلي، (1989) «إنهاء التهميش الناتج عن تقاطع العرق والجنس: نقد نسوي أسود لعقيدة مناهضة التمييز والنظرية النسوية والسياسة المناهضة للعنصرية» نشر في University of Chicago Legal Forum Vol. 1989, Article 8 (بالإنجليزية)

• كرينشو كيمبرلي، (1991) «رسم خريطة الهوامش: التقاطع وسياسات الهوية والعنف ضد النساء الملونات» نشر في Stanford Law Review Vol. 43 N°6

• كرينشو كيمبرلي، (2016) «عجالة التقاطعية» ندوة في لقاءات TED

• دوغوج أولمب، (1791) «إعلان حقوق النساء والمواطنة»

• شوقي الهامل (2019)، «المغرب الأسود، تاريخ العبودية والعرق والإسلام»، منشورات «لاكروازي دي شومان»، (بالفرنسية)

• الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية (2016) ENAR، «النساء المنسيات: آثار الإسلاموفوبيا على النساء المسلمات» (بالإنجليزية)

• المجموعة المناهضة للعنصرية والمدافعة عن حقوق الأجانب والمهاجرين (2018)، «الكلفة والجراح، تقرير عن عمليات قوات الأمن في شمال المغرب ما بين يوليوز وشتنبر 2018» (بالفرنسية)

• هاوسورث ماري (2006)، «العولمة والحركة النسوية»، (بالإنجليزية)

• هوكس بيل (1989)، «الإجابة: التفكير في النسوية، التفكير الأسود»، (بالإنجليزية).

• موغاديم فالونتين (2010) «النساء، البنية، والتنظيم في الشرق الأوسط»، نشرت في Feminist Formations Vol. 22 N° 3

• مخيرجي مونيكا (2005)، «المواطنة العاطفية: النسوية وما بعد الاستعمار وسياسة الاعتراف» نشرت في: Critical Review of International Social and Political Philosophy Vol. 8 N° 1

• نارايان أوما (1989)، «مشروع إبستمولوجيا نسوية: آفاق من نسوية غير غربية»، نشرت في The Feminist Philosophy Reader، أداره: بايلي أليسون، كيومو كريس

• مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2019) OHCHR «خبيرة أممية تحث المغرب على اتخاذ إجراءات بشأن التزاماته بمكافحة التمييز والمساواة العرقية».

• سبيفاك غايتاري شاكرافورتي (1988) «هل يستطيع التابع الكلام؟»

• تروت سيجورني (1851) «ألست امرأة؟»

• وولكر ربيكا (1955)، «أن تكون حقيقيًا: قول الحقيقة وتغيير وجه النسوية»

• ياشولتي محمد (2015)، «الحركة النسوية في الربيع المغربي: الأدوار والخصوصية والمكاسب»، نشرت في Sociology Study Vol. 5 N° 12

VII. بخصوص مؤسسة هاينريش بول الرباط-المغرب والخبيرتين

بخصوص مؤسسة هاينريش بول الرباط- المغرب

مؤسسة هاينريش بول هي مؤسسة سياسية ألمانية ذات أهداف غير ربحية مرتبطة بالحزب الأخضر، وتأخذ على عاتقها مهمة التربية المدنية والسياسية في ألمانيا وعبر العالم. تدعم المؤسسة على خطى الكاتب الحائز على جائزة نوبل هنريش بول التنمية الديمقراطية والمستدامة، وتدافع عن قيم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ورؤية عامة لحماية البيئة. افتتح مكتب المؤسسة في الرباط عام 2014.

وتتحدد المجالات الثلاثة الأساسية للعمل في المغرب في:

1) الإيكولوجيا والتنمية المستدامة،
2) الديمقراطية وحقوق الإنسان،
3) الهجرة وحرية التنقل. عبر كل أنشطتها تولي المؤسسة عناية وحساسية خاصة اتجاه مسألة النوع.

كيف نعمل؟

من أجل تحقيق أهدافها، تعمل المؤسسة في المغرب بشراكة مع شركاء وشريكات محليين، خاصة ضمن جمعيات وتنسيقيات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث والشركات الناشئة. من خلال إنجاز مبادرات تشاركية، تهدف إلى إطلاق نقاشات عمومية وبناء شبكة ونقل الممارسات البناءة، مع تعزيز الحوار بين مختلف الفاعلات والفاعلين على المستويات المحلية والوطنية والدولية. تمر وسائل العمل من التوعية عبر مقاربة فنية إلى إنتاجات سمعية بصرية، ونشر المعارف عبر الندوات والملتقيات والمنشورات، ومن خلال الترافع اتجاه أصحاب القرار لفائدة الديمقراطية والبيئة.

محور الإيكولوجيا والتنمية المستدامة

في سياق التغيرات المناخية والتدهور المستمر للبيئة، فإن مؤسسة هاينريش بول تطمح إلى المشاركة في بناء نموذج تنموي إيكولوجي، منصف وتشاركي في المغرب.

ترجو المؤسسة عبر مشاريعها الإيكولوجية أن ترافق المجتمع المدني والمستثمرات والمستثمرين الخضر، والمؤسسات المحلية والوطنية في سيرورة مستدامة انخرط المغرب فيها من خلال التركيز على أربعة محاور أساسية: الانتقال الطاقي، تدبير النفايات، السياسة الفلاحية وكذلك التنمية الحضرية.

نترافع مع شركائنا من أجل انتقال طاقي غير مركزي، وتشاركي، ونطور مقاربة لتقليص النفايات وإعادة تدويرها، كما نضع الأسس لانتشار الزراعة الإيكولوجية، ونقوم بإطلاق مبادرات من أجل التنمية الحضرية تكون مستدامة وشاملة.

محور الديمقراطية وحقوق الإنسان

من خلال التركيز على التوجهات الاستراتيجية للدستور المغربي تلتزم مؤسسة هاينريش بول بتعزيز الحقوق المدنية، والمشاركة المواطنة والمساواة بين الجنسين في المغرب.

من خلال مشروعها للديمقراطية وحقوق الإنسان تريد المؤسسة أن تخلق فضاءات مندمجة للتعبير والحوار لفائدة الفاعلات والفاعلين السياسيين والناشطات والناشطين من المجتمع المدني، وكذلك من خلال الباحثات والباحثين. أبرز مجالات نشاطها هي: المشاركة السياسية، المسؤولية، ديمقراطية النوع وعدم التمييز.

بالعمل مع شركائنا، نقترح على الشباب فضاءات للنقاش والعمل المدني، وندعم الممارسات الشفافة في تدبير المجال العمومي، ونحسس الجمهور بالمساواة بين الجنسين، ونجعل في أولوية أعمالنا مقاربة تقاطعية لمناهضة التمييز.

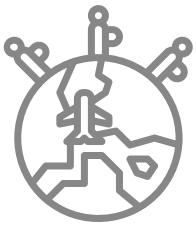

محور الهجرة وحرية التنقل

انطلاقا من أهمية حركة تنقل الناس في القارة الإفريقية، فإن المؤسسة تأمل في المشاركة في نقاش حقيقي حول الهجرة يكون مرتكزا على حقوق الإنسان في المغرب وفي المنطقة.

من خلال عملها على الهجرة وحرية التنقل، فإن المؤسسة تعمل باتفاق مع شركائها الجمعويين والجامعيين والفنيين والسياسيين في سبيل تعزيز قدرات الأشخاص المهاجرين والفاعلات والفاعلين من المجتمع المدني الذي يعملون على هذا الموضوع من أجل مجتمع متعدد ومنصف ويحترم حقوق المهاجرات والمهاجرين.

لتحقيق هذه الغاية، نشجع مع شركائنا على البحث الجامعي في المغرب حول أسئلة الهجرة، ونخلق شبكة من الفاعلات والفاعلين من المجتمع المدني والسياسي، ومن الفضاء الجامعي، ونشجع نقاشات وحوارات جديدة ما بين المغربيات والمغاربة من جهة والمهاجرات والمهاجرين من جهة، وذلك عبر مداخلات وأنشطة فنية.

بخصوص خبيرتي المشروع

تريزا كابيالي Teresa Cappiali (حاصلة على دكتوراه من جامعة مونتريال، كندا)، وهي الخبيرة الدولية للمشروع. تعمل في معهد راوول ولنبورغ Raoul Wallenberg لحقوق الإنسان وحقوق العمل الإنساني (RWI) في لوند، السويد. يركز مشروعها الأساسي على الهجرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب وإسبانيا. حصلت تيريزا على تكوين معمق في دراسات الهجرة، وفي دراسات العرق والإثنية، وفي الحركات الاجتماعية، وفي الأفق النقدية، النسوية والتقاطعية. هذه الخبرة التي حصلت عليها من مختلف المؤسسات التي درست فيها ومن ضمنها جامعة مونتريال، وجامعة مكغيل، وجامعة ترونتو (كندا)، وجامعة كورنيل (الولايات المتحدة)، ومعهد كارلو ألبرتو ومعهد الدراسات الأوروبية (إيطاليا) وكذلك جامعة لوند (السويد). إلى جانب خبرتها الجامعية، فهي تملك تجربة واسعة دولية في العمل والاستشارات لدى مراكز بحوث ومنظمات من المجتمع المدني التي تعمل في مجال حماية حقوق الإنسان واللاجئين والمهاجرات والمهاجرين، خاصة في كندا وأوروبا.

البريد الإلكتروني: teresa.cappiali@rwi.lu.se
الموقع الخاص: teresacappiali.org

مها التازي هي الخبيرة المغربية للمشروع. حاصلة على شهادة دكتوراه في «التواصل والدراسات الثقافية» لدى جامعة كونكورديا في مونتريال – حيث أعطت محاضرات في مجال «النسوية التقاطعية» (Critical Race Feminisms) في معهد سيمون دو بوفوار. تستكشف أبحاثها التمرد الإبداعي لدى النساء بعد الربيع العربي في إفريقيا الشمالية، ومن هنا ينبع اهتمامها بوسائل التعبير الفني مثل المسرح والغرافيتي وشعر الصْلام Slam. دفع بها التزامها الجمعوي إلى أن تشغل منصب مديرة في برنامج Empowering Women in the Atlas (تعزيز قدرات النساء في الأطلس). وهي مبادرة اجتماعية تهدف إلى إدماج نساء العالم القروي في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جبال الأطلس المغربي.

البريد الإلكتروني: maha.tazi@martsy.ma

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الرباط
المغرب

عن الدراسة:

من إعداد: تريزا كابيالي ومها التازي

الناشر: مؤسسة هاينريش بول

تنسيق: لبنى اليوسفي

ترجمة: محمد الخضيري

تاريخ الإصدار: شتنبر 2021

تصميم وطباعة: Napalm

صادر عن مؤسسة هاينريش بول الرباط - المغرب، 2021.

يمكن نشر وتوزيع وتقديم نسخة من هذا العمل باستخدام جميع الوسائل والصيغ المتاحة شريطة:
الإشارة للعمل من إدراج رابطه الإلكتروني والإشارة لكل التغييرات الطارئة.
يمنع استعماله في أي نشاط تجاري ولا يسمح ببيع أي جزء من هذا العمل.
يمنع توزيع أي نسخة معدلة من هذا العمل.
مؤسسة هاينريش بول غير مسؤولة عن استعمال هذا التقرير من قبل الغير.

Heinrich Boll Stiftung Rabat - Maroc
The Green Political Foundation
17 Rue Tiddas, 10010 Rabat,Maroc
05 37 20 20 93/94
ma-info@ma.boell.org
www.ma.boell.org